جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

# أثر اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على الصناعة المصرفية بالبنوك الجزائرية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
تخصص: **نقود ومالية**

**إعداد الطالب:** **محمد حمو**

**إشراف الأستاذ:** **د. محمد زيدان**

*لجنة المناقشة:*

**د. منير نوري**، أستاذ محاضر....................جامعة الشلف....................رئيسا
**د. محمد زيدان**، أستاذ محاضر....................جامعة الشلف....................مقررا
**د. بن علي بلعزوز**، أستاذ محاضر....................جامعة الشلف....................ممتحنا
**د. عبد القادر بريش**، أستاذ محاضر....................جامعة الشلف....................ممتحنا
**د. علي بطاهر**، أستاذ محاضر....................جامعة الشلف....................ممتحنا

**دفعة: 2009**

# فَاتحة المُذكرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلاَّ رِجَالاً نُّوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُم لاَ تَعْلَمُونَ﴾

﴿ الآية 43 من سُورة النحل﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

# شُـــــكْـر

﴿الشكر لله أولا ، وأنه من الوفاء أن يُرد الفضل لأصحابه، فأجزل الشكر وأوفره إلى الأستاذ الدُكتور محمد زيدان لتكرمه بالإشراف على هذه المذكرة ومتابعتها، والشكر مُوصول إلى: من كان له الدعم والإسناد الأستاذ الدُكتور عبد القادر بريش، إلى عمالقة الأرض، الذين استطالت رؤوسهم إلى السماء فلامَستها واقتربت السماء من رؤوسهم فتوجتها الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة كل باسمِهِ على تفضلهم بمناقشة هذه المذكرة﴾

الطَالب: مُحمد حَمو

# إِهــــــــداَء

تَقـديراً وإِجلالاً وإِخـلاصاً ووفـاءً واحتراماً أهـدي هذا العمل المُتواضع إلى:

﴿ رُوح أُمــــــي الطـَاهـرة صــدقةٌ جَــارية ﴾

﴿ مـن كــان له الفضـلُ بعد اللهّٰ أبــي حَفـِظه اللهّٰ ﴾

﴿ عـــــــائلتي وأَهـــــــــلي . . . ﴾

﴿ مــن يُكتب له القـدر أن يعيشَ مـــعِي . . . ﴾

﴿ طَلبــتي الأعــزاء الــذين أُكبر فيهم الإصــرار على النـَجاح وأُنــوِه بمواقفهم ﴾

*الطـَالـب: مُحمد حَمو*

# فهرس المحتويات

# فهرس الأشكال

| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
|  |  |  |
|  |  |  |

# فهرس الجداول

| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
|  |  |  |
|  |  |  |
|  |  |  |
|  |  |  |
|  |  |  |
|  |  |  |
|  |  |  |

**مـــدخل:**

سيطرت مفاهيم التنمية الحديثة التي تقوم على توسيع نطاق الخيارات المتاحة أمام النظام الاقتصادي الجديد، وأصبح الارتكاز على الاندماجات بغرض التحرر من تأثير البقاء في العزلة والانغلاق والتركيز على التنمية، وقد أدى ذلك إلى زيادة الترابط الاقتصادي بين دول العالم الذي أنعكس في شكل تجمعات اقتصادية إقليمية، حيث أخذت الاتفاقيات الإقليمية والدولية أحد أهم هذه الأشكال وتجاوزت أبعادها الحدود ضمن عولمة الأنشطة الاقتصادية حتى أصبحت مجال اهتمام غالبية دول العالم لما لها من أهمية في تحقيق أحد أهم مكتسبات التكامل وهو خلق حالة التنمية التي أصبح ينشدها الاقتصاد الدولي بوجه عام.

كما أن البيئة الدولية شهدت تغيرات هيكلية في أواخر سبعينيات القرن العشرين، أثمرت عن العديد من المتغيرات التي كانت لها آثار على الأوضاع السياسية والاقتصادية لمختلف دول العالم، وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة الارتباط ما بين الدول وتعميق ظاهرة تداول وانفتاح الأسواق العالمية، وإن كانت البيئة المصرفية كجزء من البيئة الدولية شهدت هي الأخرى تغيرات بالغة الأهمية وعلى نحو يقضي على أية محاولة بالعودة بالأسواق المالية إلى ما كانت عليه في السابق، ولعل أهم هذه المتغيرات التي شهد ا الساحة المصرفية الدولية هي إعادة هيكلة النظام القانوني والتوجه العالمي نحو تخفيف وإزالة القيود بين الأسواق المالية والمصرفية، الأمر الذي أدى إلى تغيرات واضحة في المناخ العام للصناعة المصرفية.

هذا وتشكل الخدمات ومنها الخدمات المالية والمصرفية قطاعا كبيرا في جميع الاقتصاديات المتقدمة والنامية منها، كما تشهد تجارة الخدمات المالية والمصرفية تزايدا مستمرا تحت تأثير العديد من العوامل أهمها: ظاهرة العولمة، انفتاح الدول الآخذة في النمو، فضلا عن استخدام الأدوات المالية الجديدة في ا ال المصرفي والتقدم التكنولوجي بما يحمله من فرص وما يفرزه من تحديات، حيث كان لانتشار ظاهرة العولمة آثارا بعيدة المدى على مختلف الأنشطة الاقتصادية، أدت إلى صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية لا سيما أمام الأنشطة المالية والمصرفية والتي تمثلت أهم ملامحها في الاتجاه المتزايد نحو التحرير المالي والمصرفي، كما يعد التقدم التكنولوجي من أهم العناصر التي ساهمت في تغيير الخريطة المصرفية الدولية، الأمر الذي أدى بعدد كبير من البنوك إلى تبني المعاملات المصرفية الالكترونية والتوسع في استخدام تكنولوجيا الصناعة المصرفية.

وفي ظل هذه التطورات أضحى التعاون في الخدمات المالية والمصرفية أمرا حتميا تفرضه الظروف والمصالح المشتركة خاصة وأن هذا القطاع يعتبر أحد ا الات لخلق التنمية، الأمر الذي دفع با موعة الدولية إلى محاولة تنظيمه في إطار منظمة التجارة العالمية، حيث تعد اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات (الجاتس) ومنها الخدمات المالية والمصرفية أول جهد متعدد الأطراف يستهدف وضع القواعد التي تحكم الخدمات المالية والمصرفية، هذه الاتفاقية تعتبر أحد النتائج الهامة التي تمخضت عن جولة الأورغواي وهي

الجولة الثامنة التي دامت مفاوضا ا قرابة الثماني سنوات (1986-1994)، وأن هذا النجاح الذي حققته هذه الجولة يعتبر انعكاسا للتشابك والانفتاح العالمي في مجال الخدمات المالية والمصرفية، ومن ثم أصبح من الضروريات الملحة على النظم المصرفية سواء في الدول المتقدمة أو النامية البحث عن آليات لتحديث العمل المصرفي التي يمكن من خلالها التعامل مع الآثار والتحديات التي تفرزها عمليات تحرير تجارة الخدمات على عمل البنوك والمؤسسات المالية، وهو ما يتطلب وضع الآليات والإستراتيجيات التي تزيد من القدرة التنافسية لبنوك الدول النامية على وجه الخصوص.

والجزائر تدخل القرن الواحد والعشرين بمنظومة مصرفية استحوذت فيها الدولة على النصيب الأكبر وبإمكانات متواضعة يغلب عليها الطابع التقليدي، ويقل فيها الإبداع والابتكار المصرفي بالرغم من الإصلاحات المصرفية في هذا ا ال، كما أن البيئة المصرفية الدولية تفرض على الجزائر انفتاحا يتماشى ومتطلبات العصر، الأمر الذي يستوجب على البنوك الجزائرية أن تعيد ترتيب نفسها للاندماج في الاقتصاد العالمي ومواجهة المنافسة التي تفرضها البنوك العالمية، وذلك بإعادة صياغة إستراتيجيا ا وانتهاج سياسات أكثر تطورا وشمولا، دف ملاحقة الاتجاهات الإبداعية في العمل المصرفي وتحسين جودة خدما ا المقدمة ورفع كفاء ا مما يعزز من قدرا ا التنافسية على الساحة المحلية والدولية، خاصة وأن الجزائر تستكمل آخر الخطوات استعدادا لانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والتوقيع على اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية (الجاتس).

## أولا- أهمية الموضوع:

يكتسي هذا الموضوع أهميته في العديد من الجوانب أهمها:

- أهمية ودور القطاع المصرفي في سياق التحولات التي تمر ا الاقتصاديات؛
- يستعرض هذا الموضوع قضية خروج البنوك المحلية إلى الساحة الدولية؛
- المنظمة العالمية للتجارة بصفة عامة واتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية بصفة خاصة تعتبر محطة رئيسية ضمن التطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي، بالنظر إلى ما يتمخض عنها من آثار وتحديات أمام النظم المصرفية؛
- الموضوع يستدعي الاهتمام والمتابعة خاصة في ظل الظروف التي تمر ا الاقتصاديات النامية والمتقدمة على حد سواء (الأزمات المالية والمصرفية)، والتي تزداد في ظل الانفتاح والتحرير المصرفي.

**ثانيا- أهداف الدراسة:**

ـدف من خلال هذه الدراسة إلى:

1- استعراض التحولات والتطورات المالية والمصرفية وتداعيا ا على البنوك وإستراتيجية مواجهتها؛

2- إبراز دور التقانة والتكنولوجيا في تطوير الصناعة المصرفية؛

3- تحليل الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات المالية والمصرفية؛

4- تحديد الدور الذي يمكن أن تلعبه اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية كأحد المتغيرات في تحسين تنافسية بنوك الدول النامية؛

5- الوقوف على أبرز معالم النظام المصرفي الجزائري وتشخيص المنظومة المصرفية من حيث فرص اندماجها في الاقتصاد العالمي والتحديات التي تواجهها؛

6- استشراف الآثار المتوقعة من اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على عمل البنوك الجزائرية خصوصا وأ ا في مرحلة التأهيل والاستعداد، وإظهار إستراتيجية التعامل مع تحديات هذه الاتفاقية.

**ثالثا- الدراسات السابقة:**

نظرا لأهمية الموضوع فقد اهتم به عدد من الباحثين والدارسين وهذا في ظل بيئات مصرفية مختلفة ومن بين تلك الدراسات نذكر ما يلي:

**1-** دراسة منى قاسم، عام 1998، بعنوان **انعكاس اتفاقية الجات على الأسواق المالية العربية وأثر تحرير تجارة الخدمات**، وهي دراسة قدمت إلى المؤتمر السنوي لاتحاد البورصات وأسواق المال العربية المنظم بتونس أيام 07-10 جويلية 1998، الدراسة جاءت في ثلاثة محاور رئيسية الأول منها حول تحرير التجارة في الخدمات وانضمام الدول العربية إلى المنظمة العالمية للتجارة، أما المحور الثاني يدور حول انعكاس تحرير تجارة الخدمات المالية على أسواق المال العربية، في حين أن المحور الثالث من هذه الدراسة خصص لإبراز التحديات التي ستواجهها أسواق المال العربية في إطار تحرير تجارة الخدمات المالية وسبل مواجهتها، وترى هذه الدراسة أنه على الدول العربية وضع إستراتيجية لتطوير بنية وهياكل أسواقها المالية وتحسين أداءها المالي لمواجهة المنافسة.

**2-** دراسة خالد بن عبد الله سنيور، عام 2002، بعنوان: **منظمة التجارة العالمية وآثارها على الاقتصاد المصرفي السعودي، دراسة ميدانية على اتجاهات آراء الإدارة العليا بالبنوك السعودية**، الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير في الاقتصاد والإدارة، قدمت بجامعة الملك بن عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، جاءت الدراسة في أربعة محاور، الأول منها استعرض فيه السياق التاريخي والمفاهيمي لمنظمة التجارة العالمية مع

التركيز على الاتفاقيات التي تخص القطاع المصرفي، المحور الثاني يبرز الاقتصاد المصرفي السعودي ومسايرته للتطورات العالمية في الميدان المصرفي، أما المحور الثالث أفرد للخدمات المصرفية المقدمة من طرف البنوك السعودية بما في ذلك المستحدثات ذات الصيغ الإسلامية في حين أن المحور الرابع خصص لإبراز الآثار المتوقعة من المنظمة العالمية التجارة على البنوك السعودية في حالة انضمام المملكة العربية السعودية إلى هذه المنظمة وتم تدعيمه باستبيان وجه إلى المشرفين على البنوك السعودية، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها: أن المسئولين بالإدارة العليا بالبنوك السعودية يرون بأن الخدمات المصرفية ستتحسن وتتنوع بشكل أفضل وستتجه تكاليف تقديمها نحو الانخفاض، وأن هناك تخوف لدى هؤلاء المسئولين من عدم قدرة البنوك السعودية على منافسة البنوك الأجنبية،كما أثارت الدراسة إشكالية تأقلم البنوك الأجنبية مع البيئة المصرفية السعودية ذات الصيغة الإسلامية.

3- دراسة محمد صفوة قابل، عام 2002، بعنوان **البنوك الإسلامية واتفاقية تحرير الخدمات المالية**، الدراسة عبارة عن مقال منشور با لة العلمية للتجارة والاقتصاد، العدد الأول،جامعة عين الشمس، القاهرة، 2002، الدراسة جاءت ضمن أربعة محاور، الأول حول مضمون اتفاقية تحرير الخدمات المالية أما المحور الثاني أستعرض فيه الإطار النظري للبنوك الإسلامية، والمحور الثالث أفرد لتناول آثار اتفاقية تحرير الخدمات المالية على القطاع المصرفي عامة وعلى البنوك الإسلامية خاصة، في حين أن المحور الرابع خصص لآليات مواجهة تحرير الخدمات المالية بالنسبة للقطاع المصرفي عموما والبنوك الإسلامية عل الخصوص، وأكدت هذه الدراسة على ضرورة أن تعمل البنوك الإسلامية على التوسع وفي نفس الوقت المرونة في النشاط المصرفي لمواجهة منافسة البنوك الأجنبية.

4- دراسة سامي أحمد محمد مراد، عام 2002، بعنوان **دور اتفاقية تحرير تجارة الخدمات الدولية "الجاتس"** في **رفع كفاءة أداء الخدمة المصرفية ببنوك القطاع العام** في **مصر، بالتطبيق على بنك القاهرة**، الدراسة عبارة عن رسالة قدمت للحصول على درجة الدكتوراه في العلوم الإدارية في أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، الدراسة جاءت في أربعة محاور رئيسية، الأول للتعريف بالاتفاقية العامة للتحرير تجارة الخدمات، أما المحور الثاني أستعرض فيه قطاع الخدمات وأهميته والتزامات مصر في اتفاقية (الجاتس)، والمحور الثالث أفرد لإبراز تطور الجهاز المصرفي المصري وأداءه، في حين أن المحور الرابع خصص لإبراز دور اتفاقية (الجاتس) في رفع كفاءة أداء البنك، وخلصت الدراسة إلى أن قطاع الخدمات له أهمية كبرى في الاقتصاد العالمي، وأن تطبيق مصر لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات يستوجب على البنوك العاملة ا مواكبة تطورات التكنولوجيا وتأهيلها ومنه الرفع من كفاءة أداء البنك.

5- دراسة محمد زكريا عبد الواحد، عام 2002، بعنوان **تقويم الأداء المستقبلي للجهاز المصرفي المصري في ظل اتفاقية (الجاتس)**، الدراسة عبارة عن بحث قدم للحصول على الماجستير في العلوم الاقتصادية بكلية التجارة، جامعة عين شمس، الدراسة جاءت في ثلاثة محاور كبرى، الأول منها أستعرض فيه دراسة وافية لاتفاقية (الجات) مع التركيز على قطاع الخدمات المالية والمصرفي أما المحور الثاني أفرد لإظهار تطور الجهاز المصرفي المصري، في حين المحور الثالث خصص لإبراز الأساليب المصرفية الحديثة التي يجب الاعتماد عليها لمواجهة تحديات (الجاتس)، وتوصلت الدراسة إلى أن اتفاقية (الجاتس) كانت كضرورة لمواكبة التطورات المصرفية العالمية، ويجب التعامل معها بحذر للرفع من أداء الجهاز المصرفي المصري.

6- دراسة عبد المطلب عبد الحميد، عام 2003، بعنوان **تحديث آلية الجهاز المصرفي للتكيف مع اتفاقية تحرير تجارة الخدمات**، الدراسة عبارة عن مقال منشور با لة المصرية للتنمية والتخطيط في عددها الثاني، ا لد الواحد والعشرين، 2003، جاءت الدراسة في ثلاثة محاور، الأول منها لتبيان مفهوم تجارة الخدمات ونطاق التطبيق، أما المحور الثاني أبرز فيه الجوانب المختلفة لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات، والمحور الثالث أستعرض فيه الآثار المحتملة لتحرير تجارة الخدمات المصرفية على الجهاز المصرفي المصري.

7- دراسة عبد المنعم محمد النيل، عام2003، بعنوان **أثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على المصارف الإسلامية**، الدراسة عبارة عن ورقة بحثية قدمت إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، المنظم في الفترة من 31 ماي إلى 3 جوان 2005، بجامعة أم القرى، الدراسة جاءت في أربعة محاور، الأول منها أظهر في الإطار العام لاتفاقية (الجاتس)، أما المحور الثاني أستعرض فيه جداول التزامات بعض الدول الإسلامية في اتفاقية (الجاتس)، والمحور الثالث خصص لإبراز بعض المؤشرات عن المصارف الإسلامية وواقعها، في حين أن المحور الرابع أفرد لإظهار محددات الإستراتيجية للبنوك الإسلامية، وأوصت الدراسة بضرورة إدراج خدمات المصارف الإسلامية ضمن جداول التزامات الدول الإسلامية كما شددت الدراسة على ضرورة تطوير منتجات مصرفية إسلامية.

8- دراسة بداوي مصطفى، عام 2004، بعنوان **المنظمة العالمية للتجارة وتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية**، الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير قدمت بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة البليدة، الدراسة جاءت في أربعة محاور، الأول منها لإبراز الجانب التاريخي لاتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة مع التركيز على قطاع الخدمات المالية والمصرفية، أما المحور الثاني خصص لإظهار الأهمية الاقتصادية لقطاع الخدمات ومكانة التجارة الدولية للخدمات في الاقتصاد العالمي، والمحور الثالث أفرد لإظهار الإصلاحات المالية والمصرفية التي عرفتها الجزائر استعدادا للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، في حين أن المحور الرابع خصص لإظهار بعض الانعكاسات والآثار المستقبلية من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والتي

تمس القطاع المصرفي على الخصوص، وأوصت الدراسة بضرورة الاستفادة من الدروس التي طرحتها تجارب دول سبق لها وأن قامت بتحرير قطاع الخدمات المالية والمصرفية للتقليل من الآثار السلبية المحتملة عن هذا الانضمام.

**9-** دراسة هند الهادي عمر، عام 2005، بعنوان: **الآثار المترتبة على المصارف السودانية بعد انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية،** الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير قدمت بكلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الهدف من هذه الدراسة هو الوقوف على أداء الجهاز المصرفي السوداني، ومدى مقدرته على مواكبة التغيرات الاقتصادية عند انضمام السودان إلى المنظمة العالمية للتجارة، جاءت الدراسة في ثلاث محاور، الأول منها حول الجذور التاريخية للمنظمة العالمية للتجارة والاتفاقيات في ا ال المالي والمصرفي، والمحور الثاني أستعرض فيه واقع العمل المصرفي في البنوك السودانية مع التركيز على تنافسية هذه الأخيرة ومدى مواكبتها للتطورات العالمية، في حين أن المحور الثالث خصص لإبراز القدرة التنافسية للجهاز المصرفي السوداني في حالة انضمام السودان للمنظمة العالمية للتجارة انضماما كاملا، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها: أن السياسات الرقابية في البنوك السودانية متقلبة وغير مستقرة كما أن هذه البنوك تتميز بتدني أرباحها مقارنة مع المصارف العالمية، وشددت الدراسة على ضرورة المضي قدما في تحرير الخدمات المصرفية والاهتمام بزيادة التقانة في ا ال المصرفي، وهو ما من شأنه أن يرفع من أداء البنوك السودانية.

## رابعا- إشكالية الدراسة:

بناءا على الدراسات السابقة ونظرا لأهمية الموضوع وللوصول إلى أهداف الدراسة نحاول الإجابة على سؤال رئيسي مفاده:

**ما هي الآثار المتوقعة من اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على عمل البنوك الجزائرية؟**

وبغرض الإلمام بكامل جوانب الموضوع ارتأينا إلى تجزئة السؤال الرئيسي إلى أسئلة فرعية نصيغها على النحو التالي:

**1-** ما هي أبرز التطورات والمستجدات العالمية في مجال الصناعة المصرفية؟

**2-** ما هي دوافع تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية؟

**3-** ما هو حال البنوك الجزائرية في ظل التطورات الراهنة؟

**4-** ما هي الآثار والانعكاسات المستقبلية لانضمام الجزائر إلى اتفاقية (الجاتس)؟

**5-** ما هي الإستراتيجيات اللازمة لمواجهة التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية من وراء اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية؟

## خامسا- فرضيات الدراسة:

تتطلب عملية البحث عن إجابات للأسئلة المطروحة آنفا اقتراح الفرضيات التالية:

**1-** عرفت الساحة المصرفية الدولية العديد من التطورات أهمها قيام المنظمة العالمية للتجارة وما تمخض عنها من اتفاقيات، وتنامي ظاهرة العولمة المالية وما تركته من إفرازات في الميدان المصرفي؛

**2-** من دوافع تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية هو الأهمية النسبية لهذا القطاع والتطور التكنولوجي الحاصل في مجال الصناعة المصرفية؛

**3-** البنوك الجزائرية تدخل المرحلة الراهنة بمنظومة مصرفية يغلب عليها الطابع العمومي وتقل فيها روح المنافسة والإبداع؛

**4-** إبرام الجزائر لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية وموافقتها على بنودها سيؤدي إلى سيطرة البنوك الأجنبية على السوق المصرفية الجزائرية، وفي المقابل يمكن أن تستفيد البنوك الجزائرية من بعض تجارب البنوك الأجنبية في مجال التكنولوجيا المصرفية والتسيير المصرفي؛

**5-** يمكن أن تتحسن وتزيد نوعية الخدمات المصرفية المقدمة من طرف البنوك الجزائرية بعد موافقة الجزائر على اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية.

## سادسا- مبررات الدراسة:

العولمة المالية لها تأثير واضح على النظم المصرفية، حيث أصبح في غير مقدور هذه الأخيرة أن تبقى منعزلة، والجزائر هي الأخرى فرضت عليها هذه الظروف انفتاحا مس كافة الجوانب منها المالية والمصرفية تحت مضلة المنظمة العالمية للتجارة وبالتالي ضرورة استشراف اندماج البنوك الجزائرية وانفتاحها على البنوك الأجنبية وما سينجر عن الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) من آثار وانعكاسات، خاصة وأن الجزائر تستكمل أخر الخطوات استعدادا للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهو الأمر الذي يستدعي المتابعة والاهتمام.

## سابعا- منهج الدراسة:

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات سنعتمد على المنهج الاستنباطي وهذا باستخدام أداة الوصف دف إبراز المفاهيم المتعلقة بموضوع تحرير الخدمات المالية والمصرفية وأبعاده، وأداة التحليل دف تشخيص الواقع الراهن للبنوك الجزائرية.

## ثامنا- أقسام الدراسة:

نظرا لأهمية الموضوع سنحاول معالجته وفق خطة تحوي ثلاثة فصول، الأول منها سنبرز فيه التطورات العالمية في ا ال المصرفي والمناخ العام للصناعة المصرفية، ويندرج ضمنه ثلاثة مباحث، أولها سنظهر فيه التطورات العالمية في ا ال المصرفي وإستراتيجية مواجهتها من طرف البنوك، وثانيها أفرد لإظهار التكنولوجيا المصرفية وكيفية إدار ا بالبنوك، في حين أن ثالثها خصص لاستعراض المناخ العام للصناعة المصرفية، أما الفصل الثاني خصص لإبراز الإطار النظري لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية وهو الآخر أدرج تحته ثلاثة مباحث، الأول منها لإظهار المفاهيم المتعلقة بالخدمات وقطاع الخدمات، والمبحث الثاني لإظهار المفاهيم المتعلقة بالتحرير المالي والمصرفي، في حين أن المبحث الثالث خصص لاستعراض السياق العام لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية، في حين أن الفصل الثالث من الدراسة خصص لاستشراف وتبيان الآثار المتوقعة من اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على المنظومة المصرفية الجزائرية، ويندرج ضمنه أربعة مباحث، الأول منها سنبرز فيه المعالم الأساسية للنظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (2000-2007)، أما المبحث الثاني نستعرض فيه واقع الصناعة المصرفية بالبنوك الجزائرية، والمبحث الثالث أفرد لإبراز تجارب بعض الدول العربية التي كان لديها جداول التزامات في الاتفاقية، في حين أن المبحث الرابع خصص لاستشراف الآثار والتحديات التي يمكن أن تنجم عن اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على عمل البنوك الجزائرية.

# الفصل الأول: التطورات العالمية في ا ال المصرفي والمناخ العام للصناعة المصرفية

**تمـهيد:**

شهدت الساحة المصرفية العالمية في تسعينيات القرن العشرين العديد من المستجدات وعرفت الكثير من التطورات، أصبحت البنوك بموجبها أمام تحديات تحكمها القوانين والأنظمة العالمية وانعكست بدورها على إعادة صياغة النظام المصرفي العالمي وأدت إلى تغيرات واضحة في المناخ العام للصناعة المصرفية، حيث عرفت النظم المالية والمصرفية موجة من التحرر، واتجهت البنوك إلى ميادين وأنشطة غير مسبوقة، وما صاحبه من تقدم تكنولوجي على نحو استفادة منه البنوك في نظم الاتصال والدفع والتعامل، الأمر الذي ترتب عنه تيارا من المنافسة والتوسع في أنشطة البنوك العالمية.

وفي خضم هذه التطورات والتحولات التي اكتنفت العمل المصرفي وما تركته من آثار كان لزاما على البنوك أن تسعى إلى مواكبة هذه التطورات وتتكيف معها بقوة واقتدار، وأن تأخذ بأسباب التقدم المصرفي الذي بات مرهون بمدى قدرة البنوك على استغلال الإيجابي من هذه التطورات ومواجهة ما هو سلبي منها.

## المبحث الأول: التطورات والمستجدات العالمية في العمل المصرفي وأثرها على عمل البنوك واستراتيجية مواجهتها.

عرف القطاع المصرفي العالمي تطورات كبرى اتسعت وتير ا في تسعينيات القرن العشرين، انعكست بظلالها على النظم المصرفية المحلية وأحدثت تطورا جذريا في أنماط العمل المصرفي، حيث عرفت البنوك أنشطة وأدوات مصرفية مستحدثة، وبدأ الاتجاه نحو التكتل والدمج على نحو غير من حجم ونطاق المؤسسات المصرفية في ظل المنافسة الشرسة من طرف بنوك عالمية أتاح لها التقدم التكنولوجي النفاذ إلى الأسواق، هذا فضلا عن توحيد معايير الرقابة المصرفية العالمية، وبداية التحول من النظم المصرفية الوضعية نحو العمل المصرفي الإسلامي، كل هذه التطورات التي عرفتها النظم المصرفية من شأ ا التأثير على عمل البنوك الأمر الذي أستدعى استراتيجيات لمواجهة هذا التحول في البيئة المصرفية العالمية والتكيف مع ما هو إيجابي منها.

### المطلب الأول: التطورات والمستجدات العالمية في العمل المصرفي.

### أولا- المتغيرات الأساسية للخريطة المصرفية العالمية (العولمة، التحرير، التنافسية).

#### 1- العولمة المصرفية وتدويل النشاط المصرفي:

انتشرت في حقبة التسعينات من القرن الماضي استخدام مصطلح العولمة Globalisation، والذي يعبر في جوهره على تلاشي أثر الحدود الجغرافية والسياسية أمام حرية حركة التجارة الدولية وتدفقات رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا.

وقد ساعد على انتشار ظاهرة العولمة عدة عوامل من أهمها[1]:

- الثورة التكنولوجية في المعلومات والاتصالات، والتي أسهمت في تعظيم حجم التجارة الدولية وتدفقات رؤوس الأموال والاستثمارات وظهور أنماط جديدة للتبادل التجاري مثل التجارة الالكترونية؛
- تزايد دور الشركات المتعددة الجنسيات والتي تؤثر بقوة من خلال ما يصاحبها من أنشطة تتخذ أشكال الاستثمارات المباشرة ونقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد؛
- تزايد ظهور التكتلات الاقتصادية والترتيبات الإقليمية، بدافع الحصول على وفورات الحجم والتخصص الإنتاجي والرغبة في فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدول الأعضاء، مما يؤدي إلى تحسين شروط التبادل التجاري الدولي؛

---

[1] - هبة محمود الطنطاوي الباز، **التطورات العالمية وتأثيرها على العمل المصرفي وإستراتيجية عمل البنوك في مواجهتها مع إشـارة خاصـة لمصر**، رسالة ماجيستر في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة عين شمس القاهرة، 2003، ص9.

- تزايد دور المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة، بحيث أصبح هناك إطار مؤسسي متكامل يرتكز عليه النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

ويعد الاتجاه إلى عولمة النشاط في الصناعة المصرفية أحد الأوجه الرئيسية للعولمة المالية، بحيث تجلت عولمة النشاط المصرفي من خلال توحيد توجهات البنوك في مساعيها تجاه خدمة العملاء، واجتذاب مصادر التمويل وتوسيع آفاق توظيف الأموال، وقد صاحب هذه التوجهات التحرير المتزايد من القيود الحكومية.

**2- اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية*:**

نظرا للأهمية المتزايدة لقطاع الخدمات خاصة المالية والمصرفية منها، أضحى التعاون في هذا ا ال ضرورة ملحة تمليها الظروف والمصالح الدولية المشتركة، وأستدعى الأمر تحرير هذا القطاع والذي اتخذ شكلا رسميا ومنظما في إطار منظمة التجارة العالمية، حيث تعد اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات ومنها المالية والمصرفية أول جهد متعدد الأطراف يستهدف وضع القواعد التي تحكم التجارة في الخدمات المالية والمصرفية، والذي يعني تعميق الاتجاه نحو عولمة الخدمات المالية، فضلا عن إعادة تنظيم الخدمات المالية والمصرفية المحلية.

هذا التحرير من شأنه تحقيق عدة مكاسب، حيث يتيح للدول النامية فرص نفاذ خدما ا المصرفية إلى أسواق الدول المتقدمة وكذلك الاستفادة من نقل التكنولوجيا المصرفية، وتوفير المزيد من الكوادر المصرفية المؤهلة، وهو ما يعمل على تطوير العمل المصرفي ذه البلدان[1].

وبالرغم من هذه المكاسب تظهر بعض التحديات نظرا لتواضع إمكانيات الأجهزة المصرفية في الدول النامية وانخفاض كفاء ا فضلا على أن معظم هذه الدول من المستوردة لهذا النوع من الخدمات، ولعل من أبرز هذه التحديات[2]:

- الحد من قدرة المؤسسات المصرفية المحلية على الاستمرار في ظل أداء ضعيف بسبب تأثير عوامل المنافسة غير المتكافئة من قبل نظير ا الأجنبية.

- قد يؤثر تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية بصورة مباشرة على الاستقرار المالي للدولة من خلال زيادة قابلية تدفقات رأس المال للتقلب.

- كما أن التحرير قد يؤدي إلى حدوث أزمات مصرفية ومالية مع احتمال انتقال تأثيرها إلى بلدان أخرى.

---

* - اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية (GATS) سنتعرض لها بشيء من التفصيل في الفصل الموالي.

1- بنك القاهرة، النشرة الاقتصادية المصرفية، عدد ديسمبر 2000، ص17.

2- بنك الإسكندرية، **تنمية القطاع المصرفي لمواجهة تحديات العولمة**، النشرة الاقتصادية، ا لد 35، 2003، ص08.

**3- التحرر من القيود التنظيمية الخاصة بالبنوك[1]:**

تعرضت الأسواق المالية والمصرفية العالمية لموجة متزايدة من عمليات التحرر من القيود والتشريعات والمعوقات التي تحد من عمليات التوسع في عمليات البنوك، وقد بدأت عملية إزالة القيود بعد أن تأكد فشلها وعدم فعاليتها في تخصيص رأس المال وتحقيق أهداف السياسة النقدية.

وقد تفاوت الاتجاه نحو إزالة القيود من دولة إلى أخرى واتخذت عدة أشكال منها: تخفيف القيود والإجراءات المعيقة لحركة تدفق رؤوس الأموال واستثمارها، إلغاء الرقابة على عمليات التمويل الخارجي، إزالة القيود المفروضة على أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، إلغاء السقوف الائتمانية، إزالة الحواجز أمام نشاط البنوك وتوسع نطاق الاختيار بين المنتجات المصرفية المتاحة أمام الأفراد.

وقد ترتب على هذه العملية الخاصة بإزالة القيود والحواجز على هذا النحو زيادة حدة المنافسة في قطاع الخدمات المالية والمصرفية.

**4- تزايد حدة المنافسة في ا ال المصرفي:**

برزت خلال فترة الثمانينات من القرن العشرين وفي ظل موجة التحرير وإزالة القيود اتجاها آخر تمثل في احتدام المنافسة في ا ال المصرفي، والتي اتخذت ثلاث مظاهر رئيسية تمثلت في: المنافسة بين البنوك التجارية، المنافسة بين المؤسسات المالية والمصرفية وغير المصرفية، تزايد حدة المنافسة من جانب مؤسسات غير مالية، وعلى نحو زاد من إمكانية تعرض البنوك المحلية للمنافسة من جانب البنوك العالمية[2].

ولقد أدت عدة عوامل إلى زيادة الضغوط التنافسية ومن أهمها[3]:

- ثورة التكنولوجيا في مجال الاتصالات والمعلومات والتي أدت إلى زيادة كفاءة نظم وأساليب معالجة البيانات واتخاذ القرارات.
- تحرير الأسواق النقدية والمالية من القيود المعيقة لحركة تدفق الأموال واستثمارها عبر الحدود.
- تشابه الخدمات المالية والمصرفية التي أصبحت تقدمها كل من البنوك والمؤسسات الأخرى غير المصرفية.

---

[1]- ينظر في ذلك:
- فرج عبد العزيز عزت، **اقتصاديات البنوك، الصناعة المصرفية والمالية الحديثة**، دار البيان للطباعة والنشر، مصر 2002، ص08.
- هبة محمود الطنطاوي الباز، **التطورات العالمية وتأثيرها على العمل المصرفي واستراتيجية عمل البنوك في مواجهتها مع إشارة خاصة لمصر**، مرجع سبق ذكره، ص ص15-16.

[2]- فرج عبد العزيز عزت، **اقتصاديات البنوك، الصناعة المصرفية والمالية الحديثة**، مرجع سبق ذكره، ص11.

[3]- بنك القاهرة، **مدى أهمية تنمية القدرات التنافسية للبنوك المصرفية لمواجهة التحديات المعاصرة المحلية والعالمية**، النشرة الاقتصادية والمصرفية، العدد الصادر في ديسمبر 2000، ص12.

**ثانيا- التطورات العالمية في الأنشطة والأدوات المصرفية:**

استجابة للتطورات العالمية وتساوقا مع التحولات المصرفية أصبح لزاما على البنوك استحداث أنشطة وأدوات مصرفية تمكنها من البقاء في عالم مصرفي تشتد فيه المنافسة، وفيما يلي نورد هذه الأنشطة:

**1- التوريق (التسنيد):**

التوريق أو التسنيد Securitization وهو تلك العملية التي يتم بمقتضاها تحويل الأصول المالية غير السائلة إلى أدوات يمكن تداولها في أسواق رأس المال عن طريق إعادة بيعها للمستثمرين[1].

هذا ويشير الباحث (عبيد الحجازي) بأن أول عملية توريق كانت في الولايات المـتحدة الأمريكية، ومرتبطة بالرهن العقاري عن طريق مؤسسة "Freddie Mac" وهي سوق للرهن العقاري تتبع الجهات الاتحادية، والتي استطاعت تعبئة أوراق مالية قابلة للتداول في سوق وول ستريت لحل أزمة الإسكان في الولايات المـتحدة الأمريكية[2].

ولكي تنجح البنوك في صناعة التوريق لابد من أن يتوافر لها شرطان هما[3]:

- تشابه مكونات الأصول التي ستتحول إلى أوراق مالية؛
- قدرة هذه المؤسسات على التنبؤ بالمخاطر والعوائد لتلك الأوراق، والعمل على تبويب الأصول القابلة للتحول إلى أوراق مالية وذلك حسب درجة مخاطرها.

**2- الاهتمام بالابتكارات المالية والصناعة المالية الحديثة:**

تعرف الابتكارات المالية على أ ا تلك المنتجات التي تزود عملاء البنك بخبرة جديدة وغير مألوفة أو فردية أو استثنائية، وتشمل النظم والأساليب والأدوات التي تجعل تلك المنتجات ممكنة ومتاحة لعملاء البنك[4].

والتي كان من مظاهرها[5]:

- النمو في استخدام التمويل ذو الحساسية لسعر الفائدة وإدارة الإلتزمات في ظل المنافسة السعرية.
- النمو في استخدام أدوات الدين ذات الفائدة المعومة وتقصير الآجال.
- نمو الأسواق المالية والأدوات المالية القابلة للتداول، هذه الأخيرة تمثلت في المشتقات المالية.

---

1- فرج عبد العزيز عزت، **اقتصاديات البنوك، الصناعة المصرفية والمالية الحديثة**، مرجع سبق ذكره، ص06.

2- عبيد علي حجازي، **التوريق ومدى أهميته في ظل قانون الرهن العقاري**، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص3.

3- سامي أحمد مراد، **دور اتفاقية تحرير تجارة الخدمات الدولية "الجاتس" في رفع كفاءة أداء الخدمة المصرفية ببنوك القطاع العام في مصر بالتطبيق على بنك القاهرة**، رسالة دكتوراه، في العلوم الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مصر، 2002، ص49.

4- فرج عبد العزيز عزت، **اقتصاديات البنوك، الصناعة المصرفية والمالية الحديثة**، مرجع سبق ذكره، ص13.

5- بنك مصر، **التخطيط الاستراتيجي في البنوك في عالم متغير**، مركز البحوث أوراق مصر البحثية، العدد السادس،1999، ص ص33-34.

والمشتقات المالية هي عبارة عن عقود تشتق قيمتها من الأصول المعينة، والتي تمثل موضوع العقد، حيث تتنوع هذه الأصول ما بين أسهم وسندات وسلع وعملات أجنبية[1].

ويمكن تصنيف الابتكارات المالية (المشتقات المالية) وفق التصنيف التالي:

**1-2 عقود الخيار:**

عقد الخيار هو ذلك العقد الذي يعطي لحامله الحق في أن يبيع أو يشتري أصل معين كالأسهم وغيرها بسعر يسمى سعر التنفيذ وفي تاريخ معين (أو خلال فترة محددة) وذلك مقابل مبلغ معين يدفعه محرر العقد (البائع) إلى المشتري يسمى حق الإصدار[2].

**2-2 العقود الآجلة[3]:**

هي عقود بين طرفين أساسيين، إما لبيع أو شراء أصل معين بسعر محدد مسبقا وبتاريخ معين في المستقبل على أن يتم تسليم الأصل في تاريخ لاحق يتم الاتفاق عليه وقت التعاقد، وتعتبر العقود الآجلة عقود شخصية تفاوضية ولا يتم تداولها في البورصة ولا توجد لها سوق ثانوية.

**3-2 العقود المستقبلية:**

تعرف العقود المستقبلية على أ ا تلك العقود التي تعطي لمشتريها الحق في شراء أو بيع أصل مالي معين أو أصل عيني بسعر محدد مسبقا على أن يتم التسليم في وقت لاحق، وإن كان من النادر تسليم الأصل محل التعاقد بل تتم تسويته على أساس فروق الأسعار[4].

وتختلف العقود المستقبلية عن العقود الآجلة في كو ا قابلة للتداول في البورصة، كما أن العقود المستقبلية هي عقود متجانسة*.

**2- 4 المبادلات (عمليات المقايضة):**

هي أكثر أنواع المشتقات انتشارا وتتضمن التزاما تعاقديا بين طرفين بمبادلة قدر معين من الأصول المالية أو العينية أو النقدية مقابل أصل آخر يتملكه الطرف الآخر بالسعر الحالي وبموجب شروط، على أن يتم التبادل العكسي للأصل محل التعاقد في وقت لاحق[5].

---

[1] - طارق عبد العال حماد، **المشتقات المالية، المفاهيم، إدارة المخاطر المحاسبية**، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص05.

[2] - زياد رمضان، محفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة** في **إدارة البنوك**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص288.

[3] - رياض أسعد طلعت، **الخيارات**، مجلة المصارف العربية، العدد 186، ا لد 16، جانفي 1996، ص42.

[4] - البنك المركزي المصري، **أدوات التعامل الحديثة** في **الأسواق المالية، المشتقات** Dérivatives، ا لة الاقتصادية، ا لد الخامس والثلاثون، العدد الرابع، 1995، ص101.

* العقد المتجانس: هو ذلك العقد الذي يحدد فيه: الكمية، الجودة، الوقت، مكان التسليم وطريقة الدفع.

[5] - فرج عبد العزيز عزت، **اقتصاديات البنوك، الصناعة المصرفية والمالية الحديثة**، مرجع سبق ذكره، ص38.

ويوجد نوعان شائعان من المبادلات هما:

أ- مبادلات سعر الصرف[1]: وتتضمن تبادل قرض بعملة معينة بقرض آخر بعملة مختلفة بما في ذلك مبادلة كل من مدفوعات الفائدة وأصل القرض.

ب- مبادلات أسعار الفائدة: هي عبارة عن تلك العملية التي يتم بموجبها الاتفاق بين طرفين لمبادلة مدفوعات فائدة ثابتة خلال وقت معين مقابل مدفوعات فائدة متغيرة أو معومة على مبلغ محدد بعملة معينة دون أن يقترن ذلك بالضرورة تبادل هذا المبلغ (المبادلة تتم على الفوائد فقط وليس على المبلغ الأساسي)[2].

**3- تغير هيكل الخدمات المصرفية:**

لقد انعكست التحولات والتطورات العالمية بشكل كبير على أعمال البنوك وهيكل الخدمات التي تقدمها وذلك على النحو التالي:

**3-1 التعامل المتزايد في البنود خارج الميزانية*:**

تتعدد العمليات خارج الميزانية ويمكن تحديدها في ما يلي: الالتزامات، الضمانات، المعاملات المتصلة بالصرف الأجنبي وأسعار الفائدة، ضمانات تغطية اكتتاب الأوراق المالية[3].

ويرجع اتجاه البنوك إلى ممارسة أنشطة خارج الميزانية إلى الأسباب التالية[4]:

- المنافسة التي تتعرض لها في العمليات المصرفية التقليدية.
- الخسائر التي منيت ا البنوك العالمية بسبب أزمة الديون.
- اتجاه المقترضين إلى أسواق المال ذات التكلفة الأقل.
- ارتفاع تكلفة الخدمات المصرفية التقليدية.

**3-2 التغير في هيكل الودائع وارتفاع تكاليفها:**

شهدت البنوك في معظم دول العالم تغير في شكل وآجال الودائع وتكلفتها، حيث انخفض حجم الودائع الجارية وزادت الأوعية الادخارية قصيرة الأجل ذات الفائدة المرتفعة، بالإضافة إلى ذلك حدث تغير في

---

[1] - بنك الإسكندرية، **التوسع في المشتقات خطر يهدد البنوك العالمية**، النشرة الاقتصادية، ا لد الثامن والعشرون، 1992، ص75.

[2] - البنك المركزي المصري، **أدوات التعامل الحديثة في الأسواق المالية**، مرجع سبق ذكره، ص102.

* وصف خارج الميزانية يعكس أن هذه الأنشطة تتناول التزامات عرضية ولا يمكن تصنيفها ووضعها ضمن أصول أو خصوم الميزانية بناءا على أساليب المحاسبة.

[3] - محمد زكريا عبد الواحد، **تقويم الأداء المستقبلي للجهاز المصرفي المصري في ظل اتفاقات الجات**، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد جامعة عين شمس، القاهرة، 2002، ص40.

[4] - بنك القاهرة، **مدى أهمية تنمية القدرات التنافسية للبنوك المصرية**، مرجع سبق ذكره، ص ص13-14.

شكل التعامل في أسعار الفائدة واللجوء إلى الفائدة المتغيرة مما جعل هيكل تكاليف مصادر الأموال لدى البنوك ذات حساسية شديدة لتغيرات أسعار الفائدة ومن ثم التقلب الشديد في تكاليف وإيرادات البنك وكذا أرباحه.

**3-3 التوسع في الإقراض قصير الأجل[1]:**

من أهم الظواهر التي شهدها الاقتصاد العالمي منذ السبعينات التوسع في الإقراض وبصفة خاصة الإقراض القصير الأجل الذي لا يتجاوز سنة، ولقد عرف ذلك في الثمانينات من القرن الماضي بأزمة المديونية العالمية، في وقت عجزت فيه مجموعة من الدول عن تسديد ديو ا مما دفع بالدول والمنظمات الدولية إلى تسوية هذه المعاملات وبدأت الدول في التوسع مرة أخرى في الإقراض خاصة قصير الأجل منه والتي عرفت بظاهرة الأموال الساخنة*.

**3- 4 الاتجاه نحو تقديم خدمات مصرفية جديدة:**

أدى التحرر من القيود وما صاحبه من تقدم تكنولوجي إلى ظهور العديد من الخدمات المصرفية غير التقليدية منها:

**أ- خدمات مصرفية بدون فروع[2]:**

اغتنمت البنوك الفرصة التي أتاحها التقدم التكنولوجي في مجال تكنولوجيا المعلومات واستجابة للتغيرات في سلوكيات العملاء وبدأت في إيجاد منتجات جديدة، حيث لجأت إلى تقديم الخدمة البنكية خارج الفروع عن طريق الهاتف والبريد والإعلان في الجرائد، وهو ما أدى إلى تقليص الحاجة إلى مباني لتقديم الخدمات وتقليص حجم العمالة، فضلا عن أ ا توفر الوقت وتجنب العميل الانتظار للحصول على الخدمات المصرفية، بالإضافة إلى العوائد المرتفعة التي تقدمها البنوك لجذب المزيد من عملائها.

---

[1]- ماجد شلبي، **الرقابة المصرفية في ظـل التحـولات الاقتصادية العالمية ومعـايير لجنـة بـازل**، مـن علـى الموقـع: http://www.arablawinfo.com/Research_Search.asp?validate=articles&ArticleID=276، أطلـع عليـه بتـاريخ: 2008/05/12، ص12.

* الأموال الساخنة (Capitaux migrateurs): وهي الأموال غير المستقرة بسبب الظروف الاقتصادية أو لسوء الإدارة، وهي لا تتناسب مع التنمية المطلوبة.

[2]- سامي أحمد مراد، **دور اتفاقية تحرير تجارة الخدمات الدولية "الجاتس" في رفع كفاءة أداء الخدمة المصرفية ببنوك القطاع العام في مصر(بالتطبيق على بنك القاهرة)**، مرجع سبق ذكره، ص65.

**ب- الخدمة البنكية عبر المحمول:**

يشير مصطلح البنك المحمول إلى إمكانية استخدام العملاء للهاتف المحمول في إنجاز العديد من العمليات المصرفية[1].

وتعتمد خدمة البنك المحمول على إقامة قناة اتصال مباشر بين البنك والعميل يتمكن البنك من خلالها من عرض خدمات معلوماتية ومصرفية على عملائه[2].

**ثالثا- التطورات العالمية على صعيد حجم ونطاق المؤسسات المصرفية:**

**1- الاندماجات المصرفية:**

يعد الاندماج المصرفي من أبرز التحولات التي يشهدها القطاع المالي عالميا، ويعد أحد أوجه التكيف مع المستجدات العالمية ولتعزيز القدرات التنافسية للبنوك سواء في الداخل أو الخارج، إذ لم يقتصر على البنوك في دولة واحدة بل امتد ليشمل بنوكا من دول مختلفة.

والاندماج المصرفي هو اتفاق يؤدي إلى إتحاد بنكين أو أكثر وذوبا ما إراديا في كيان مصرفي واحد، حيث يكون هذا الأخير ذو قدرة أعلى وفاعلية أكثر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد[3].

والاندماج المصرفي يتيح تحقيق وفورات الحجم الكبير والقدرة على النفاذ إلى الأسواق وتقديم خدمات مصرفية سريعة ذات جودة عالية وتمويل كبير الحجم[4].

هذا ويعد الاندماج المصرفي أحد أنجع السبل لمواجهة المنافسة المحتدمة في الساحة المصرفية والضغوط التي تعاني منها البنوك بالإضافة إلى المشكلات الداخلية المتعلقة بتدني الربحية وضعف القواعد الرأسمالية، كما كان لمتطلبات لجنة بازل أثرها الواضح في اتجاه البنوك نحو الاندماج لتدعيم قواعدها الرأسمالية.

---

[1] - هبة محمود الطنطاوي الباز، **التطورات العالمية وتأثيرها على العمل المصرفي وإستراتيجية عمل البنوك** في **مواجهتها مع إشارة خاصة لمصر**، مرجع سبق ذكره، ص20.

[2] - البنك الأهلي المصري، **خدمات مصرفية جديدة**، النشرة الاقتصادية، ا لد الثالث والخمسون، العدد الرابع، 2000، ص15.

[3] - هبة محمود الطنطاوي الباز، **التطورات العالمية وتأثيرها على العمل المصرفي وإستراتيجية عمل البنوك** في **مواجهتها مع إشارة خاصة لمصر**، مرجع سبق ذكره، ص80.

[4] - محمد نبيل إبراهيم، **القطاع المصرفي المصري والتحديات المحلية والعالمية**، مجلة العربية، ا لد الرابع عشر، العدد166، أكتوبر 1994، ص56.

**2- تقديم خدمات الصيرفة الشاملة وعدم التخصص المصرفي:**

من أبرز الانعكاسات التي أفرز ا حدة المنافسة واتجاهات التحرر المصرفي اتجاه البنوك نحو تقديم تشكيلة شاملة من الخدمات المالية في العديد من أسواق التمويل وبدأت في الابتعاد عن التخصص المصرفي، مما أدى إلى ظهور ما يسمى بالبنوك الشاملة كبديل عن البنوك التقليدية، من خلال الجمع بين الوظائف المصرفية التقليدية والوظائف المصرفية الحديثة.

والبنوك الشاملة هي تلك البنوك التي تقوم بتقديم كل الخدمات المصرفية التقليدية وغير التقليدية بما فيها القيام بدور المنظم، وتجمع في ذلك بين وظائف البنوك التجارية والبنوك الاستثمارية إضافة إلى نشاط التأمين وتأسيس الشركات والمشروعات، ولا تقوم هذه البنوك على أساس التخصص القطاعي أو الوظيفي بل تساهم في تحقيق التطور الشامل والمتوازن للاقتصاد مع القيام بدور فعال في تطوير السوق المالية بالمعنى الواسع[1].

ومن بين دوافع انتشار فكرة الصيرفة الشاملة نذكر مايلي[2]:

- منافسة المؤسسات المالية غير المصرفية* للبنوك، حيث أثرت هذه المنافسة على ربحية الأنشطة التي كانت تمثل جوهر أعمال البنوك؛
- اتجاه الكثير من المقترضين الكبار إلى الاقتراض المباشر من السوق المالية (التوسع في التمويل عن طريق السندات الإذنية)؛
- تزايد تعرض البنوك لمخاطر تقلبات أسعار الفائدة نتيجة ارتفاع معدلات التضخم؛
- انخفاض ربحية الأنشطة التقليدية التي تقدمها البنوك بسبب المنافسة العالمية والمحلية؛
- ظهور الكثير من المستحدثات والأدوات المالية في سوق رأس المال على النحو الذي جعلها منافسا قويا للبنوك؛
- ظهور الاتجاه نحو رفع القيود التي تمنع البنوك من الخروج عن نطاق تخصصها على المستوى المحلي والعالمي؛

---

[1] - بنك مصر، **البنوك الشاملة، مفهومها، وظائفها ودورها في القطاع المصرفي- مع الإشارة إلى تجربة مصر**، النشرة الاقتصادية، العـدد الأول، ا لد الثالث والأربعين، 2000، ص102.

[2] - مداني أحمد، **دور المصرف الشاملة في تحديث وعصرنة الجهاز المصرفي- دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتـصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الشلف، 2006، ص ص40-42.

* - المؤسسات المالية غير المصرفية هي تلك المؤسسات التي ليست لها القدرة على إنشاء واشتقاق النقود، مثل شركات التأمين، صـناديق الادخار والتوفير، بورصات الأوراق المالية.

- الانتشار المحلي والعالمي لثقافة السوبرماركت أو ثقافة الأسواق ا معة، هذه الأخيرة تقدم حزمة شاملة ومتكاملة من الخدمات المالية.

وتعمل البنوك الشاملة على الجمع بين الوظائف التقليدية للبنوك التجارية والوظائف غير التقليدية لها بالإضافة إلى تنشيط أسواق الأوراق المالية وبرامج الخصخصة والصادرات وذلك على النحو التالي[1]:

أ- **الوظائف التقليدية**: حيث يوفر البنك الشامل لعملائه حزمة واسعة ومتكاملة من الخدمات المصرفية التقليدية، وفي طليعة تلك الخدمات قبول الودائع بكافة أشكالها، منح القروض، أداء الخدمات المصرفية المتعلقة بالنشاط التجاري كفتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان، وتحصيل الشيكات وإجراء التحويلات، وأيضا تقديم خدمات مبتكرة في إطار الخدمات المصرفية بالتجزئة[*]، مثل بطاقات الائتمان والصرف الآلي وتقديم القروض الاستهلاكية والإسكانية للقضاء على الركود في الأسواق.

ب- **الوظائف غير التقليدية**: تعتمد هذه الوظائف على تقديم مجموعة من الخدمات المصرفية المتنوعة والجديدة والتي لا ترتبط بوجود رصيد مصرفي ومنها[2]:

- الترويج للمشروعات الجديدة؛
- القيام بالوظائف الأساسية للصيرفة الاستثمارية وهي ثلاث وظائف: خدمات تغطية الإصدارات الجديدة، تسويق الأوراق المالية لصالح الشركة المصدرة لها وتقديم الاستشارات المالية حول الإصدارات الجديدة؛
- تقديم القروض لكل القطاعات دون التركيز على تخصص واحد؛
- تكوين المحافظ الاستثمارية للغير بالإضافة إلى أموال التركات وأموال الأوصياء، واستثمار أموال صناديق ادخار العاملين بالشركات؛
- القيام بأنشطة التمويل التأجيري؛
- إنشاء شركات الاستثمار والشركات القابضة وصناديق الاستثمار والمشروعات المشتركة، وتحويل ملكية المنشأة لتأخذ شكل شركات مساهمة؛
- القيام بعمليات التوريق والأعمال خارج الميزانية؛

---

[1] - بنك مصر، **البنوك الشاملة، مفهومها، وظائفها ودورها** في **القطاع المصرفي**، النشرة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص106.

[*] - يقصد بالتجزئة المصرفية تعدد المنتجات المصرفية التي يمكن بيعها لعدد أكبر من مستهلكي الخدمات، بحيث تتوافر للعملاء بشكل ميـسر وتصبح في أيديهم بأقل قدر ممكن من الإجراءات وبأقل تكلفة ممكنة، وتعد التجزئة صناعة اقتناص الفرصة البيعية في البنوك سواء في المنـازل عبر الهاتف أو عبر الانترنيت، أو من خلال بطاقات الائتمان (ينظر في ذلك: خليل أبو راس، **التجزئة المصرفية مخـاطر موزعـة وأربـاح مؤجلة، الدليل الاسترشادي للتجزئة**، مجلة البنوك، العدد الأربعون، جويلية 2004، مصر، ص18).

[2] - سامي أحمد مراد، **دور اتفاقية تحرير تجارة الخدمات الدولية "الجاتس"** في **رفع كفاءة أداء الخدمة المصرفية ببنوك القطـاع العـام** في **مصر(بالتطبيق على بنك القاهرة)**، مرجع سبق ذكره، ص ص21- 23.

- توفير التمويل اللازم لإنشاء المناطق الحرة المشتركة وتمويل مشروعات المنشأة فيها بغرض التصنيع للتصدير؛
- تقديم خدمات التأمين ضد مخاطر تقلبات أسعار الفائدة على القروض بالعملات الأجنبية؛
- المساهمة في تقييم أصول وأسهم الشركات العمومية المطروحة للبيع؛
- عمليات إعادة الهندسة المالية وإعادة هيكلة وشراء وتطوير المساهمات أو الرفع المالي في النشاط الاستثماري المرتبط بفكرة الهامش.

**3- الثورة التكنولوجية في ا ال المصرفي:**

يعد التقدم التكنولوجي من أهم المتغيرات التي ساهمت في إحداث تحول جذري في أنماط العمل المصرفي في عصر العولمة، حيث اهتمت البنوك اهتماما كبيرا بتكثيف الاستفادة من أحدث تقنيات المعلومات والاتصالات والحواسب الآلية وتطويرها بكفاءة عالية بغية ابتكار خدمات مصرفية مستحدثة وتطور أساليب تقديمها بما يكفل انسياب الخدمات المصرفية من البنوك إلى العميل بدقة وسهولة ويسر[1].

هذا وقد ارتبط التطور في الأنشطة المصرفية بالتقدم التكنولوجي، حيث استوعب النشاط المصرفي حجما متزايدا من تلك المنجزات التكنولوجية، وحدث تغير في شكل العمل المصرفي بالاعتماد المباشر على الميكنة في تقديم الخدمات المصرفية[2].

والإدارة في البنوك قد لا تنظر إلى التغير التكنولوجي على أنه من الإيجابيات، فهي ترى فيه ضعفا يفرض عليها الارتفاع في تكلفة العمليات بسبب ضرورة الاستثمار فيه[3]، وبالتالي فالتكنولوجية المصرفية سينجر عنها تكاليف جديدة من شأ ا التأثير على العائد والمردودية في البنوك خاصة تلك الموجودة في الدول النامية المستوردة لهذه التكنولوجية.

ومما لا شك فيه أن التقدم التكنولوجي قد أسهم في إحداث العديد من التغيرات والتطورات في مجال الأعمال المصرفية، هذا ويعتمد الأثر الاقتصادي للتكنولوجيا الجديدة على معدل تزايد تلك التكنولوجيا وكذلك درجة استيعا ا بواسطة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

---

[1] - بنك الإسكندرية، **تنمية القطاع المصرفي لمواجهة تحديات العولمة**، النشرة الاقتصادية، ا لد الواحد والثلاثين، 2003، ص14.

[2] - محمد زكريا عبد الواحد، **تقويم الأداء المستقبلي للجهاز المصرفي المصري في ظل اتفاقات الجات**، مرجع سبق ذكره، ص41.

[3] - بنك الإسكندرية، **أهم المستجدات على الساحة المصرفية العالمية مع إشارة خاصة لمدى مواكبة السوق العربيـة والمـصرية لتلـك المستجدات**، ا لد السادس والعشرون، 1994، ص28.

**رابعا- ظهور وتنامي العمل المصرفي الإسلامي:**

شهدت فترة السبعينات والثمانينات من القرن العشرين انتشار البنوك الإسلامية في العالمين العربي والإسلامي، بل أن الظاهرة أخذت تشق طريقها في العديد من الدول الرأسمالية الغربية.

**1- مفهوم البنوك الإسلامية:**

البنك الإسلامي هو مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد ا تمع وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصاديا ا[1].

فالبنك الإسلامي هو منشأة مالية تعمل في إطار إسلامي، تستهدف تحقيق الربح الحلال بإدارة المال في ظل إدارة اقتصادية سليمة.

وهناك مفهوم شامل للبنوك الإسلامية، فهي أجهزة تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية وتلتزم بكل القيم الأخلاقية التي جاء ا الشرع الإسلامي، وتسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في ا تمع، وهي أجهزة مالية، اقتصادية، اجتماعية وتنموية من حيث أ ا تضع نفسها في خدمة ا تمع، و دف إلى تحقيق التنمية فيه، وتقوم بتوظيف المال بأرشد السبل بما يحقق النفع للمجتمع، هذا فضلا عن الإسهام في تحقيق تكافل اجتماعي بين أفراد ا تمع[2].

**2- النشأة التاريخية للبنوك الإسلامية وتطورها عبر العالم[3]:**

تعتبر البنوك الإسلامية مؤسسات مصرفية حديثة من حيث النشأة، حيث تعود فكرة ظهور العمل المصرفي الإسلامي إلى الأربعينيات من القرن العشرين في ماليزيا (عام 1940)، وباكستان (عام 1950) أين تم إنشاء أول صناديق الادخار لا تعمل بالفائدة[4]، أما الانطلاقة الحقيقية للبنوك الإسلامية بمفهومها الحديث كانت في سنة 1975، وذلك بإنشاء كل من بنك دبي* الإسلامي بالإمارات العربية المتحدة، والبنك الإسلامي

---

1- فرج عبد العزيز عزت، **اقتصاديات البنوك، الصناعة المصرفية والمالية الحديثة**، مرجع سبق ذكره، ص141.

2- عبد القادر بريش، **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرات التنافسية للبنوك الجزائري**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006، ص ص176- 177.

3- مداني أحمد، **دور المصرف الشاملة في تحديث وعصرنة الجهاز المصرفي- دراسة حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص35.

4- ينظر في ذلك:

- مداني أحمد، **دور المصرف الشاملة في تحديث وعصرنة الجهاز المصرفي- دراسة حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص35.

- سليمان ناصر، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص ص32- 33.

*- بنك دبي هو بنك خاص يتعامل مع الأفراد.

للتنمية** بجدة في المملكة العربية السعودية، ثم تلاه قيام عدد من البنوك الاسلامية وشركات الاستثمار الإسلامية، ليبلغ عدد البنوك الاسلامية في العالم 166 بنكا في سنة 1996، ثم 176 بنك عام 1997 وبإجمالي رؤوس أموال تصل إلى 7,3 مليار دولار أمريكي وبإجمالي ودائع تصل إلى 112,6 مليار دولار.

ومع اية عام 2001 بلغ هذا العدد نحو 200 بنك ومؤسسة مالية إسلامية منتشرة عبر أكثر من 40 دولة وموزعة عبر قارات العالم الخمس، بإجمالي رؤوس أموال يصل إلى 148 مليار دولار، كما بلغ حجم الأموال التي تتعامل ا 300 مليار دولار، وتحقق هذه البنوك نموا يتراوح بين 15 و20% سنويا، ليبلغ عدد هذه البنوك في عام 2004 أكثر من 280 بنك، وبلغ حجم الأصول في هذه البنوك حوالي 400 مليار دولار أمريكي، ووصل معدل النمو في القطاع المصرفي الإسلامي إلى 23%، وأصبحت البنوك الإسلامية واقعا مميز على الساحة المصرفية، حيث بدأت كصناعة مصرفية في حدود 50 مليون دولار أمريكي ووصلت إلى أكثر من 250 بليون دولار أمريكي.

هذا ولم يقتصر الأمر على إقامة البنوك الإسلامية فحسب، حيث بدأ في فتح فروع أو نوافذ للمعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية لأول مرة في مصر عام 1980، عندما حصل بنك مصر على ترخيص من البنك المركزي المصري لافتتاح فرع الحسين للمعاملات الإسلامية ومنها انتشرت إلى العديد من البلدان العربية والإسلامية.

ولم يقتصر الأمر على العالمين العربي والإسلامي فقط، فقد حرصت الكثير من المؤسسات المصرفية والمالية الدولية على تبني العمل المصرفي الإسلامي، حيث قامت المؤسسات الأمريكية " سيتي جروب" بإنشاء بنك إسلامي مستقل تماما وهو " سيتي بنك إسلامي " بالبحرين عام 1996 برأسمال قدره 20 مليون دولار أمريكي، كما شهدت بريطانيا في سنة 2004 إنشاء "بنك بريطانيا الإسلامي".

بالإضافة إلى فتح فروع للمعاملات المصرفية الإسلامية فإن بعض البنوك التقليدية قررت التحول الكلي إلى العمل المصرفي الإسلامي وبشكل تدريجي، حيث قرر بنك الجزيرة السعودي التحول التدريجي نحو العمل المصرفي الإسلامي.

**3- عوامل انتشار العمل المصرفي الإسلامي عبر العالم:**

مما لا شك فيه أنه توجد جملة من العوامل جعلت البنوك الإسلامية تنتشر ذه السرعة في أنحاء العالم، حيث امتازت هذه البنوك بما يلي[1]:

1- كفاءة عالية تمكنها من إدارة الأزمات المالية.

**- البنك الإسلامي للتنمية هو بنك دولي حكومي تساهم في رأس ماله دول منظمة المؤتمر الإسلامي.

[1]- مداني أحمد، **دور المصرف الشاملة في تحديث وعصرنة الجهاز المصرفي- دراسة حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص36.

2- لها القدرة على تطوير الأدوات والآليات والمنتجات المصرفية الإسلامية.

3- أكثر مقدرة ومرونة في إدارة المخاطر المصرفية كون أن منهجية العمل المصرفي الإسلامي تبنى على أساس المشاركة.

4- وجود جاليات إسلامية كبيرة في جميع أنحاء العالم وارتفاع عدد المسلمين إلى أكثر من 1,3 مليار مسلم.

وعلى الرغم من القصر النسبي لعمر تجربة العمل المصرفي الإسلامي إلا أنها حاولت مسايرة التطورات التكنولوجية الحديثة في مجال المصرفي والمعايير العالمية في مجال الرقابة المصرفية.

**خامسا- التطورات الرقابية في المجال المصرفي وزيادة المخاطر:**

**1- توحيد قواعد الرقابة العالمية على البنوك[1]:**

في ظل اتساع دوائر الأعمال المصرفية وسيادة المنافسة بين البنوك وتأثر الجهاز المصرفي العالمي بتسارع خطى العولمة وتعرض البنوك في كثير من دول العالم لمخاطر متعددة، حيث شهد عقد التسعينات من القرن العشرين أزمات عديدة، وبدأ الاتجاه نحو وضع قواعد آمنة وآليات مشتركة بين البنوك المركزية في دول العالم تقوم بالتنسيق بين السلطات الرقابية لتقليل المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

كما أن أزمة المديونية العالمية في ثمانينات القرن العشرين دليل واضح على ما يحمله تدويل العمل المصرفي وآليات ذلك التدويل من مخاطر، حينذاك قام بنك التسويات الدولية بوضع قواعد تضمن سلامة الأعمال المصرفية وتحول دون تعرض البنوك للإفلاس، حيث تم استحداث معايير عرفت بمعايير لجنة بازل*.

هذا وقد لعبت لجنة بازل للرقابة المصرفية دورها في تنسيق أنظمة الرقابة على البنوك، حيث وضعت اللجنة توصيات اتخذت كمعايير دولية للرقابة المصرفية تطبق في الدول الأعضاء بها، ولذلك تحرص الحكومات على وضع نظم للرقابة المصرفية والإشراف على البنوك المحلية بهدف استقرار النظام المالي وضمان كفاءة النظام المصرفي وحماية المودعين بما يتواءم مع التطورات العالمية المتلاحقة والتي جعلت الرقابة تتخطى الحواجز المحلية لتصبح معايير دولية تسعى كافة دول العالم بصفة عامة والنامية بصفة خاصة للتواؤم معها[2].

[1]- ماجد أحمد شلبي، **الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل**، مرجع سبق ذكره، ص12.

*- لجنة بازل هي لجنة من خبراء السلطات النقدية والبنوك المركزية في الدول الصناعية الكبرى العشرة وقمت بوضع معيار عرف بمعيار بازل(I)، (معيار كوك) 1988، ونتيجة لظهور بعض المخاطر المصرفية تم استحداث معيار أكثر دقة وشمولية عرف بمعيار بازل II عام 1999.

[2]- البنك الأهلي المصري، **نظم الرقابة المصرفية في الدول المتقدمة (دراسة مقارنة)**، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، 2000، ص11.

وأصبح للجنة بازل دور هام في مجال العمل المصرفي، وذلك للالتزام بالمعايير التي قامت بوضعها والتأكد من التزام البنوك ا، وذلك في مجال التأكد من متانة رؤوس أموال البنوك والمخاطر التي تصاحب هذه الأخيرة في عملها.

بالإضافة إلى معايير لجنة بازل هناك تشريعات أخرى تنظم بيئة العمل المصرفي، مثل تشريعات السوق الأوروبية الموحدة إلى جانب الجهد المبذول لوضع إجراءات للمقاصة والتسويات الدولية لضمان تناسق تلك النظم مع الأسواق المحلية وحمايتها من أية ارتباكات قد تحدث، كما تكفل كل من صندوق النقد والبنك الدوليين بمراقبة التزام الدول بمعايير وقواعد لجنة بازل من خلال إدماجها في برامج التثبيت والتكيف الهيكلي التي يتم إبرامها مع الدول التي تلجأ إلى أي منهما[1].

**2- زيادة المخاطر:**

الصناعة المصرفية من أكثر الصناعات تعرضا للمخاطر لاسيما في عالمنا المعاصر، حيث تعاظمت هذه المخاطر وتغيرت طبيعتها في ظل تطورات التحرير المالي والمصرفي ومستحدثات العمل المصرفي وتنامى استخدام أدوات مالية جديدة ساعد على خلقها التقدم التكنولوجي في ا ال المصرفي.

وتعد المخاطر ملازمة لكل نشاط من نشاطات البنوك، ويرجع السبب في زيادة المخاطر في القطاع المصرفي إلى العوامل الآتية[2]:

**1-** زيادة الضغوط التنافسية مما أدى إلى تشجيع الميل نحو المخاطر لتحقيق أقصى عائد على رأس المال وكسبا لأكبر حصة ممكنة من السوق.

**2-** اتساع أعمال البنوك خارج الميزانية وتحولها من الأعمال التقليدية إلى أسوق المال مما أدى إلى تعرضها لمخاطر أزمات السيولة

**3-** التغيرات الهيكلية التي شهد ا الأسواق المالية في السنوات الأخيرة من القرن العشرين والتي منها: التحرر من القيود، إطلاق حرية لأسعار الصرف وانفتاح الأسواق، أدت إلى زيادة عدد المتغيرات المؤثرة في نشاط البنوك.

كل هذه التطورات المتلاحقة التي واجهت العمل المصرفي تركت آثارها على الأجهزة المصرفية في العالم، الأمر الذي أستدعى من البنوك تبني سياسات واستراتيجيات للتكيف مع هذه التطورات دف زيادة قدرا ا التنافسية وتنمية نشاطها.

---

[1] - سلوى العنتري، **التطورات المعاصرة في مجال الصناعة المصرفية**، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد12، 1998، ص55.

[2] - فرج عبد العزيز عزت، **اقتصاديات البنوك، الصناعة المصرفية والمالية الحديثة**، مرجع سبق ذكره، ص18.

**المطلب الثاني: آثار التطورات والمستجدات المالية والمصرفية العالمية على عمل البنوك.**

يعد القطاع المصرفي من أهم القطاعات وأكثرها تأثرا واستجابة للتطورات المالية والمصرفية، فهناك من يرى بأن هذه التحولات أدت إلى تطورات جوهرية في القطاع المصرفي العالمي والمحلي، وهناك من يرى بأنه كان لها آثار سلبية.

**أولا- الآثار الإيجابية للتطورات المالية والمصرفية على البنوك**[1]:

**1- الآثار الإيجابية للتقدم التكنولوجي والثورة المعلوماتية في القطاع المصرفي:**

لقد ساعدت ثورة المعلومات والاتصالات في القطاع المصرفي على مايلي:

- تعزيز قدرة البنوك في استخدام الفرص المالية في ظل مناخ التحرير المالي وتغير أنماط ومنهجية الإدارة وربحية البنوك ورفع الكفاءة التشغيلية وزيادة الميزة التنافسية لها على المستوى الدولي؛
- ساعد التقدم التكنولوجي في عملية الربط بين البنوك وتبادل المعلومات والبيانات المصرفية وإلى استحداث العديد من المنتجات التمويلية الحديثة مثل بطاقات الائتمان.
- أسهم التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في زيادة القيمة المضافة لدى البنوك* نتيجة ممارستها للحداثة المصرفية بما تتطلبه من نظم إبتكارية عالية التكلفة.
- مكنت الثورة التكنولوجية في مجال الحواسب الآلية وتطبيقا ا في ا ال المصرفي البنوك من التوسع في أنشطتها وبناء شبكات واسعة من الفروع دون الاعتماد على أعداد كبيرة من العاملين.

**2- تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية****:

يمكن أن يؤدي هذا التحرير إلى زيادة كفاءة وفعالية واستقرار القطاعات المصرفية والرفع من تنافسيتها واستفاد ا من مما تتيحه تكنولوجيا الصناعة المصرفية.

---

[1] - محمد محمود مكاوي، **مستقبل البنوك الإسلامية في ظل التطورات الاقتصادية العالمية**، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة القاهرة، 2003، ص ص57- 63.

* - القيمة المضافة في العمل المصرفي هي القيمة التي تحققها البنوك على مستوى الاقتصاد الكلي وتتمثل في تعبئة المدخرات، وتخصصيها للاستثمار، وكذلك القيمة المضافة التي تولدها في الناتج القومي، وفرص العمالة التي توفرها وكفاءة تشغيل عناصر الإنتاج المتاحة (رأس المال والعمل).

** - سنورد هذه النقطة بالتفصيل في المبحث الأخير من الفصل الثاني.

3- **المنافسة في ا ال المصرفي**:

المنافسة في ا ال المصرفي تدفع البنوك إلى تخفيض الفائض وتحسين الإدارة وزيادة كفاءة تقديم الخدمات المصرفية، وتخفيض العمولات وأسعار الفائدة ما بين القروض والودائع، وهو ما يؤدي في النهاية إلى إرضاء العملاء.

4- **الاندماج المصرفي**:

للاندماج المصرفي العديد من الآثار الايجابية نوجزها فيما يلي[1]:

- عزز الاندماج المصرفي من القدرات التنافسية للبنوك المندمجة ومن قدر ا على الإنفاق على البحوث والتطوير وتبني التكنولوجيا؛
- عمل على تدعيم القواعد الرأسمالية للبنوك ورفعها؛
- سمح الاندماج المصرفي بالتعامل في أدوات إدارة المخاطر المالية، وهو ما عمل على ترسيخ الثقة في البنوك المندمجة من قبل العملاء ومن جانب البنوك خاصة الأجنبية منها؛
- الاندماج المصرفي عمل على توزيع المخاطر وبالتالي تخفيض المخاطر التي تتعرض لها البنوك تطبيقا لمبدأ توزيع المخاطر وتنويع الاستثمارات.

5- **الآثار الايجابية للعولمة المالية على القطاع المصرفي**:

لقد ساعدت العولمة المالية القطاع المصرفي على مايلي[2]:

- إعادة هيكلة الخدمات المصرفية، حيث وسعت البنوك مساحة ودائرة أعمالها المصرفية سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وأخذت تتجه إلى تقديم خدمات مصرفية ومالية لم تكن تقوم ا من قبل كإدارة أعمال الوصايا وإدارة الموجودات (خدمات أمناء الاستثمار)؛
- في ظل العولمة زاد اتجاه البنوك إلى التحول نحو البنوك الشاملة بما توفره هذه الأخيرة من مزايا من هذا التحول؛
- سعت البنوك لتأكيد فلسفة التنوع في مجال الاستخدامات المصرفية جنبا إلى جنب مع التنويع في مصادر الأموال، حيث شمل تنوع النشاط المصرفي على مستوى مصادر التمويل إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول، والاتجاه إلى الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي، وعلى مستوى الاستخدامات تم الاتجاه إلى تنويع القروض الممنوحة والقيام بعمليات التوريق وتمويل عمليات الخصخصة؛

---

1- هبة محمود الطنطاوي الباز، **التطورات العالمية وتأثيرها على العمل المصرفي وإستراتيجية عمل البنوك في مواجهتها مع إشارة خاصة لمصر**، مرجع سبق ذكره، ص ص93- 95.

2- محمد محمود مكاوي، **مستقبل البنوك الإسلامية في ظل التطورات الاقتصادية العالمية**، مرجع سبق ذكره، ص ص62-63.

- ساهمت العولمة في الاندماج والتملك بين البنوك دف الحصول على مزايا اقتصاديات الحجم؛
- التزام البنوك بمقررات لجنة بازل، حيث أنه مع تزايد العولمة أصبح العمل المصرفي يتعرض للعديد من المخاطر وأصبح لزاما على البنوك التحوط منها؛
- سمحت العولمة بخصخصة البنوك، التحول لآليات السوق، تحديث وإصدار القوانين وتحرير الاقتصاد لتحسين مناخ الاستثمار.

**ثانيا- الآثار السلبية للتطورات المالية والمصرفية العالمية على العمل المصرفي:**

هناك الكثير من المخاطر والآثار السلبية أنجرت عن التطورات والمستجدات المالية والمصرفية العالمية على عمل البنوك وتتمثل فيما يلي[1]:

**1- الآثار السلبية للتطور التكنولوجي:**

أدى التطور في تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في البنوك إلى مايلي:

- اختراق نظم الحاسبات في البنوك بغرض إجراء تحويلات غير مشروعة وتعرض هذه الأجهزة للفيروسات التي تساعد على محو أنظمة المعلومات الداخلية للبنوك؛
- اختراق الأوضاع المالية الخاصة بالعملاء إذا ما وقعت البيانات الخاصة م في أيدي غير مستخدمي الأجهزة، وهو ما يؤدي إلى إفشاء السر المصرفي؛
- أدت ثورة الاتصالات في ا ال المالي والمصرفي إلى الذعر المالي، الأمر الذي يحول أزمة بنكية عارضة إلى أزمة مالية حادة وشاملة.

**2- الآثار السلبية لتحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية*:**

أنجر عن هذا التحرير تزايد المنافسة، سواء من جانب البنوك فيما بينها أو من جانب مؤسسات مالية أخرى، هذه المنافسة أدت إلى انسحاب بعض الوحدات المصرفية من السوق المصرفية وزادت من ممارسة عمليات غسيل الأموال.

**3- الآثار السلبية للعولمة المالية على القطاع المصرفي:**

إن تأثير العولمة التي تتبناها المؤسسات الاقتصادية الغربية على القطاع المصرفي قد أخذت أبعاد ومضامين منها:

---

[1]- محمد محمود مكاوي، **مستقبل البنوك الإسلامية في ظل التطورات الاقتصادية العالمية**، مرجع سبق ذكره، ص ص73-78.

*- سنستعرض هذه الجزئية بشيء من التفصيل في المبحث الأخير من الفصل الثاني.

- أن العولمة أدت إلى إضعاف قدرة البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية، وبالتالي تقويض استقلالية هذه البنوك؛
- أن العولمة المالية أدت إلى مزاحمة البنوك العالمية للبنوك المحلية واستحواذها على نصيب متزايد من الأسواق المحلية، وهو ما يترتب عليه فقدان البنوك المحلية لعدد كبير من عملائها لصالح البنوك الأجنبية.

### 4- الآثار السلبية للاندماج المصرفي:

يترتب على الاندماج المصرفي بعض الآثار السلبية تجعل المصرفيين والاقتصاديين يرفضونه من أهمها ما يلي[1]:

- انخفاض عدد الوحدات المصرفية مع كبر حجمها وهو ما أدى إلى تراجع المنافسة وتزايد الاحتكارات في الأسواق المصرفية، وبالتالي غياب الدافع على التطوير والتجديد في الخدمات المصرفية.
- الاندماجات المصرفية عادة ما تتطلب إعادة هيكلة للعمالة، الأمر الذي ترتب عليه تقليص في حجم العمالة، وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة، ناهيك عن المشاكل التي نشأت مع النقابات بسبب التخلص من جزء من العمالة ومشكل تعويض هؤلاء.
- ترتب على الاندماج المصرفي تركز في الصناعة المصرفية إلى درجة الحد من الخيارات المتاحة أمام العميل وارتفاع معدلات الرسوم المصرفية نتيجة لهذا التركيز.
- كما نتج عن الاندماج المصرفي تراجع المنافسة في الجهاز المصرفي الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الخدمة المصرفية، وبالتالي تحمل العملاء أعباء أكبر.

## المطلب الثالث: إستراتيجية البنوك في مواجهة التطورات العالمية في الميدان المصرفي

إزاء التطورات والتحديات المتلاحقة التي واجهت العمل المصرفي والتي سبق ذكرها، بدأت البنوك في تبني سياسات دف إلى التكييف مع المستجدات والمتغيرات التي حفلت ا الساحة المصرفية العالمية، ومن بين الإستراتيجيات التي انتهجتها البنوك ما يلي:

### أولا- الاتجاه نحو مزيد من الشمولية (الاتجاه نحو الصيرفة الشاملة)[2]:

في إطار سعي البنوك لتعظيم العائد والاستفادة من المتغيرات العالمية والمحلية، ومع تزايد درجة المنافسة في السوق المصرفية والرغبة في التقليل من المخاطر المصرفية جاء توجه البنوك التجارية في ظل العولمة والنظام

---

1- فرج عبد العزيز عزت، **اقتصاديات البنوك، الصناعة المصرفية والمالية الحديثة**، مرجع سبق ذكره، ص93.

2- بنك القاهرة، **مدى أهمية تنمية القدرة التنافسية للبنوك المصرية لمواجهة التحديات المعاصرة المحلية والعالمية**، مرجع سبق ذكره، ص ص20-21.

الاقتصادي الجديد إلى البنوك الشاملة انعكاسا لتضخم أعمال تلك البنوك دف جذب المزيد من الودائع لتوظيفها في مجالات الاستثمار وتعظيم الأرباح من الأنشطة خارج الميزانية.

هذا وقد أسهمت التكنولوجيا المتطورة للمعلومات بما قدمته من وسائل حديثة تم استخدامها في مجال العمل المصرفي، في تلاشي الفوارق بين تخصصات كل من البنوك التجارية وبنوك الاستثمار وبنوك الأعمال والبنوك المتخصصة، حيث أدى ذلك إلى التحول إلى نظام البنوك الشاملة لكي تستطيع البنوك التكيف ومواصلة العمل في ضوء الظروف والتحديات المحلية والدولية، ويمكن حصر أهم خصائص البنوك الشاملة في ما يلي[1]:

* القيام بكل الخدمات المصرفية التقليدية والحديثة، ودعم الاستثمار وتنميته من خلال التطوير الشامل والتوازن بين القطاعات المختلفة، وقبول الودائع من كل القطاعات وإصدار السندات التي يتم طرحها للاكتتاب.

* تنويع مصادر التمويل، حيث تتبنى هذه البنوك نظرية إدارة الأصول/ الخصوم والتي تقضي بأن السيولة لا يمكن مواجهتها من خلال الاحتياطي الثانوي وحده، بل يجب على البنك تنمية موارده المالية بالاتجاه إلى مصادر غير تقليدية.

* تنويع أدوات الاستثمار والقيام بالوظائف المرتبطة بذلك.

* البنوك الشاملة تقوم بكامل أعمالها في الداخل والخارج.

إن لجوء البنوك إلى التوسع في أنشطة الصيرفة الاستثمارية وتقديم أنشطة تمويلية مبتكرة أصبح ضرورة تتطلبها التطورات على الساحة المصرفية.

**ثانيا- زيادة الاندماجات المصرفية[2]:**

أبرزت العولمة بمتغيرا ا المختلفة الحاجة إلى وجود كيانات مصرفية كبيرة، ومن ثم تزايد الاتجاه بشكل كبير نحو إحداث عمليات الاندماج المصرفي، حيث يعتبر الاندماج المصرفي أحد متغيرات العولمة الذي يمكن للبنوك من خلاله أن تتفاعل وتواجه العولمة، فإذا كانت أحد تحديات العولمة، هو زيادة حدة المنافسة، فإن الاندماج المصرفي هو رد فعل يكاد يكون ضروري وحتمي لتعزيز وزيادة القدرة التنافسية للبنوك، من خلال تحقيق اقتصاديات الحجم الكبير والوصول بالوحدة المصرفية إلى حجم اقتصادي يتيح لها زيادة

---

[1]- بنك القاهرة، **مدى أهمية تنمية القدرة التنافسية للبنوك المصرية لمواجهة التحديات المعاصرة المحلية والعالمية**، مرجع سبق ذكره ، ص21.

[2]- بنك القاهرة، **مدى أهمية تنمية القدرة التنافسية للبنوك المصرية لمواجهة التحديات المعاصرة العالمية والمحلية**، مرجع سبق ذكره، ص25.

الكفاءة وتخفيض التكاليف وتعظيم العوائد، وتكون محصلة ذلك تحقيق النمو الكبير للبنوك والحفاظ على البقاء والاستمرار.

ونظرا لاستمرار ظروف المنافسة وتصاعد حدة التحديات التي تواجهها البنوك فقد استمرت عمليات الاندماج المصرفي في التزايد، بل وامتد هذا الاتجاه أيضا إلى البنوك الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومن المتوقع أن تشهد السنوات القادمة موجات متلاحقة من الاندماجات، خاصة وأن الاندماجات التي تمت قد أعطت بعض البنوك مزيدا من القدرات التنافسية وأظهرت تحسنا ملحوظا في نتائجها، الأمر الذي يغري معه البنوك الأخرى بأن تحذو حذوها لتحسين نتائجها والحفاظ على قدرا ا التنافسية في مواجهة الكيانات التي أفرز ا ظاهرة الاندماجات[1].

**ثالثا- مواكبة المعايير الدولية (تحسين النظم الرقابية والإشرافية)[2]:**

إن البنوك مطالبة بمراعاة القواعد والمعايير الدولية في مجال تدعيم القواعد الرأسمالية والالتزام بقواعد الرقابة على العمل المصرفي، فبمجرد الإعلان عن معايير ومقررات لجنة بازل الشهيرة في مجال الرقابة المصرفية اقتضت الحاجة من البنوك المسارعة إلى مواكبة المعايير والالتزام ا، وهو اتجاه يجب تعزيزه لتقوية المراكز المالية للبنوك، ولم يقتصر الأمر على الوفاء بمعيار كوك (النسب الدنيا لرأس مال البنك) فقط بل امتد الأمر إلى قيام البنوك ببناء نظام للتقييم الداخلي للعملاء أو ما يصطلح على تسميته بمعيار الجدارة الائتمانية للعميل، والسعي للحصول على تقييمات خارجية من قبل وكالات التقييم الائتماني الدولية، مثل وكالة ستاندربوز، وموديز، وهذا يعني الالتزام بمعايير الرقابة الدولية الموحدة والتي من شأ ا وقاية البنوك من الإفلاس والتعثر المصرفي.

**رابعا- انحصار موجة التوسع الجغرافي[3]:**

في ظل التطورات والمستجدات المصرفية التي عرفتها النظم المصرفية أصبح لزاما على البنوك إعادة النظر في خطط توسعها محليا ودوليا وهذا بوضع استراتيجيات تتواءم وهذه المستجدات والتي اتسمت بما يلي:

1- التناقص الكبير في عدد الفروع الجغرافية خلال التسعينيات لأسباب تتعلق بارتفاع تكلفة الإنشاء والأجور والذي أصبح يمثل عبئا كبير على البنوك؛

---

[1] - بنك الإسكندرية، **أهم المستجدات على الساحة المصرفية العالمية مع إشارة خاصة لمدى مواكبة السوق العربية والمصرفية لتلك المستجدات**، مرجع سبق ذكره، ص ص38-39.

[2] - بنك الإسكندرية، **تنمية القطاع المصرفي في مواجهة تحديات العولمة**، مرجع سبق ذكره، ص35.

[3] - بنك الإسكندرية، **أهم المستجدات على الساحة المصرفية العالمية**، مرجع سبق ذكره، ص ص39-40.

2- التحول من إستراتيجية الانتشار إلى إستراتيجية التركيز، والذي يعني تراجع المؤسسات المالية من الأسواق الدولية والعودة إلى القواعد المحلية وتقليل شبكة فروعها الدولية والحد من أنشطتها في أسواق الأسهم والسندات الدولية لصالح الأسواق المحلية؛

3- تحويل الفروع التقليدية إلى فروع متخصصة، سواء كان التخصص على مستوى المنتجـات أو علـى مستوى العملاء.

**خامسا- الاهتمام بإدارة المخاطر (تبني استراتيجيات لإدارة المخاطر):**

كما هو معلوم فإن العمل المصرفي يكتنفه العديد من المخاطر التي ترجع أساسا إلى استخدام الأدوات المصرفية التقليدية، كما أن ابتكار منتجات جديدة يحمل معه قدر من المخاطر، وفي ظل هذه المخاطر التي تكتنف العمل المصرفي وطبيعتها فإن الأمر يتطلب قدر أكبر من الشفافية إلى جانب رفع كفاءة الإشراف، وعلى البنوك أن تتبنى استراتيجيات خاصة للتعامل مع المخاطر الجديدة ويمكن إيجاز هذه الإستراتيجيات فيما يلي[1]:

1- **سياسة حذرة في المعاملات**: وهذا بالتحليل الدقيق للأنشطة وتطوير الخبرات الائتمانية وتطبيق معايير منح الائتمان بشكل متناسق.

2- **معلومات كافية عن المخاطر**: يجب على البنوك تصميم نظام معلومات خاص بالمخاطر، والذي يعمل على سرعة توفير البيانات وتحديد مدى تركز مخاطر السوق والمخاطر الإستراتيجية.

3- **اضطلاع الإدارة العليا بمسؤولية إدارة المخاطر**: فعلى مسئولي الإدارة العليا للبنك أن يكونوا على دراية كافية بكل تفاصيل ما تقدمه مؤسستهم من منتجات وتوضح الكيفية التي يتم بموجبها تغطية مخاطر السوق.

4- **الخضوع للقواعد الرقابية**: يعفى إدارة البنك من مسؤوليتها، حيث تظل هناك مسؤولية للدور الإستراتيجي الذي يجب أن تضطلع به إدارة البنك.

5- **تطبيق القاعدة القوية لرأس المال**: حيث أن هذه القاعدة تتجاوز نطاق تغطية المخاطر المتوقعة إلى المخاطر غير المتوقعة والجديدة المصاحبة للمنتجات المستحدثة، تمكن البنك من استقطاب نصيب أكبر من السوق.

[1]- بنك الإسكندرية، **أهم المستجدات على الساحة المصرفية العالمية**، مرجع سبق ذكره، ص ص43-44.

**6- تطبيق النظرية الحديثة للسوق المالية على الأنشطة التقليدية:** أي لابد من ربط الأنشطة التقليدية بالوسائل المستحدثة وأن يقوم البنك باستخدام خبراته ونظم المعلومات المتطورة لإدارة المخاطر التقليدية والجديدة معا.

كما يجب على البنك إتباع إستراتيجية راسخة تنبع من قدرات وإمكانيات واحتياجات عملائه بعيدا عن ظاهرة الانسياق الجماعي والتدافع نحو طرح منتجات مقلدة دون دراسة، مع أخذ أسلوب الحيطة والحذر وعدم التركيز على نوع واحد من المخاطر، كما أن تطبيق مبادئ الحوكمة من شأنه كذلك أن يقلل من المخاطر، ويرفع من الأداء المصرفي.

**سادسا- التوسع في تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية:**

على البنوك أن توظف التقدم الهائل في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لتدعيم موقفها التنافسي في مواجهة المؤسسات غير المصرفية، سواء من حيث ما تقدمه من خدمات أو الأسلوب الذي يتم به تقديم هذه الخدمات، هذا فضلا عن التوسع في استخدام الأجهزة الإلكترونية والبطاقات الإلكترونية وتنفيذ العمليات المصرفية بصيغ إلكترونية (رقمية) عبر شبكات الإنترنيت[1]، وتوسع البنوك في تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية من شأنه أن يخفض تكاليف أداء هذه الخدمات، كما أن اتجاه التشريعات الدولية نحو التبادل غير المادي للعمليات التجارية والمصرفية من شأنه أن يعمل على المزيد من تقديم الخدمات المصرفية على شبكة الإنترنيت وهذا موازاة مع تناقص ربحية العمليات المصرفية التقليدية[2].

ومن أبرز مزايا الصيرفة الإلكترونية تقديم الخدمات المصرفية مثل إدارة الحسابات الشخصية وغيرها من الخدمات إلى العملاء بدلا من ذها م إلى البنوك وفق الطريقة التقليدية، وتمكين البنوك من اجتذاب عملاء جدد نتيجة لسهولة وصولهم وسرعة تعاملهم مع البنوك في مواقعها على الانترنيت، وزيادة الكفاءة وانخفاض التكاليف الإدارية من خلال توفير الخدمات على مدار الساعة، وكذلك الاستغناء عن إنشاء فروع إضافية للبنك أو تحويل بعض الفروع القائمة إلى فروع إلكترونية بدون موظفين، وكل هذا من شأنه أن يعمل على تحقيق مزايا تنافسية[3].

---

[1]- سلوى العنتري، **التطورات المعاصرة في مجال الصناعة المصرفية**، مرجع سبق ذكره، ص50.

[2]- حافظ كمال الغندور، **فكر ما بعد الحداثة وأثره على الجهاز المصرفي**، رسالة دكتوراه العلوم الإدارة، المعهد القومي للإدارة العليا، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مصر، 2002، ص ص80-86.

[3]- عابد العبدلي، **التجارة الإلكترونية في الدول الإسلامية- الواقع- التحديات، الآمال**، ورقة بحث قدمت في المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي- جامعة أم القرى، أيام 2005/05/31- 2005/06/02، والمنشور على الموقع:

www.drabid.net /ecommerce htm، أطلع عليه بتاريخ 27/ 08/ 2008.

وما زاد من اتجاه البنوك في تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية هو التوسع الكبير في استخدام التكنولوجيا في الميدان المصرفي، حيث أصبحت هذه الأخيرة من أهم العوامل التي تحقق التميز بين البنوك للوصول إلى مركز تنافسي في الأسواق والحفاظ على عملائها وأضحت البنوك تجاري التقدم التكنولوجي.

## المبحث الثاني: التكنولوجيا المصرفية، آثارها وإدار ا في البنوك

أدى التقدم التكنولوجي إلى ظهور العديد من التطورات في الأنشطة المصرفية، حيث أستوعب النشاط المصرفي قدرا ضخما من الإنجازات التكنولوجية، وقد تكاتفت التكنولوجيا مع المنافسة والابتكارات المالية لتنجب عصرا جديدا بأساليب وأدوات لم تعرف من قبل، كما أن عمليات التحرير المالي وإزالة القيود والمنافسة الحادة أدت مجتمعة إلى التعجيل بنشر التكنولوجيا في الأعمال المصرفية مع تحقيق مردود لها يتناسب وتكلفتها، الأمر الذي أستدعى إدارة إستراتيجية للتكنولوجيا بإيجاد طرق وسبل تكفل إعطاء مردود للتكنولوجيا المصرفية.

## المطلب الأول: مفاهيم حول التكنولوجيا المصرفية

يعتبر مصطلح التكنولوجيا المصرفية من أكثر المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية استخداما في الدراسات المعاصرة كأحد العوامل المؤثرة على منظمات الأعمال بصفة عامة وعلى البنوك بصفة خاصة، ويتم استخدام لفظ تكنولوجيا للتعبير عن معان متعددة، وفيما يلي نورد بعض المفاهيم المتعلقة بالتكنولوجيا والتكنولوجيا المصرفية.

### أولا- مفهوم التكنولوجيا المصرفية وخصائصها:

### 1- مفهوم التكنولوجيا:

تم استخدام التكنولوجيا لأول مرة في أواخر القرن الثامن عشر، حيث كانت تشير إلى عملية تجهيز المواد الخام لتصبح صالحة للاستخدام المتعدد للحرفيين في ذلك الوقت، ثم حدث تطور لهذا المفهوم منذ الثورة الصناعية وحتى الآن[1].

إن كلمة تكنولوجيا تتكون لغويا من شقين[2]:

- <u>تكنو</u>: وهو لفظ يوناني قديم يعني فن الصناعة أو التشغيل.

---

[1]- محمد اء الدين بديع القاضي، **دور تكنولوجيا المعلومات** في تحقيق **الميزة التنافسية ودعم الاستراتيجيات العامة للمنظمة**، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد الثاني، جويلية 2002، ص06.

[2]- محمد اء الدين بديع القاضي، **دور تكنولوجيا المعلومات** في تحقيق **الميزة التنافسية ودعم الاستراتيجيات العامة للمنظمة**، مرجع سبق ذكره، ص06.

- لوجيا: وهو لفظ مشتق من اللغة اليونانية القديمة أيضا، ويعني علم أو منهج.

أي أن التكنولوجيا في معناها اللغوي الدقيق تعني التطبيق العلمي لفن الصناعة.

هذا وتعددت الرؤى التي تناولت موضوع التكنولوجيا حيث عرفت على أ ا[1]:

أ- المكائن والمعدات والانتشار التكنولوجي، وهو تعريف ركز على الجانب المادي للتكنولوجيا.

ب- هي استخدام المعرفة المتوفرة لإنتاج السلع والخدمات، وهو التعريف الذي شمل المعرفة في مفهوم التكنولوجيا.

إلا أن مفهوم التكنولوجيا يتضمن جوانب أكثر من العناصر المادية أو المعرفية، حيث تعرف على أ ا[2]:

الأدوات والأساليب والإجراءات والمعرفة المستخدمة لخلق منتج أو خدمة.

**2- تعريف التكنولوجيا في ا ال المصرفي:**

التكنولوجيا المصرفية هي رصيد المعرفة الذي يسمح بإدخال آلات ومعدات وعمليات وخدمات مصرفية جديدة ومحسنة، وعلى ذلك يضم مصطلح التكنولوجيا في الميدان المصرفي مجالين الأول هو التكنولوجيا الثقيلة وتشمل الآلات والمعدات المصرفية والبرامج، والثاني هو التكنولوجيا الخفيفة وتشمل الدراية والإدارة والمعلومات والتسويق المصرفي[3].

وتتضمن التكنولوجيا في ا ال المصرفي استخدام الطرق والوسائل اللازمة لتقديم الخدمة المصرفية بالاعتماد على المعارف والمهارات والخبرات المتاحة والتي يمكن استيرادها من الخارج.

**3- خصائص التكنولوجيا المصرفية:**

من خلال دراسة مفهوم التكنولوجيا في ا ال المصرفي يمكن تحديد أهم خصائصها في ما يلي[4]:

- أن التكنولوجيا المصرفية هي مجموعة من المعارف والمهارات والطرق والأساليب المصرفية؛
- أن هذه المعارف والمهارات والطرق والأساليب قابلة للاستفادة منها بالتطبيق العملي في ا ال المصرفي؛

---

[1] - رافعة إبراهيم الحمداني، **أثر استخدام التكنولوجيا المصرفية في ظاهرة غسيل الأموال والجهود الدولية لمكافحتها**، مداخلة قدمت في المؤتمر العلمي الرابع حول الريادة والإبداع، استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، المنظم بكلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلاديفيا، يومي15و16 مارس 2005، ص03.

[2] - رافعة إبراهيم الحمداني، **أثر استخدام التكنولوجيا المصرفية في ظاهرة غسيل الأموال والجهود الدولية لمكافحتها**، مرجع سبق ذكره، ص03.

[3] - سامي أحمد محمد مراد، **دور اتفاقية تحرير تجارة الخدمات الدولية "الجاتس" في رفع كفاءة أداء الخدمة المصرفية ببنوك القطاع العام في مصر(بالتطبيق على بنك القاهرة)**، مرجع سبق ذكره، ص132.

[4] - البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، ا لد الرابع والخمسون، 2001، ص138.

- أن التكنولوجيا بمفاهيمها المختلفة ليس هدفا في حد ذاته بل هي وسيلة يستخدمها البنك لتحقيق أهدافه وغاياته؛
- أن الخدمة المصرفية هي ا ال الرئيسي لتطبيق التكنولوجيا؛
- لا يقتصر تطبيق التكنولوجيا على مجال أداء الخدمة المصرفية بل يمتد إلى الأساليب الإدارية.

**ثانيا- أشكال التكنولوجيا المصرفية:**

لقد ظهرت أشكال عديدة للتكنولوجيا برزت من خلالها صور مختلفة لاستخدامات التكنولوجيا المصرفية والتي يمكن إجمالها في اتجاهين هما[1]:

**1- وسائل ونظم الدفع الالكترونية:**

توجد عدة تطورات في أساليب تقديم الخدمات المصرفية من خلال وسائل ونظم الدفع الالكترونية المختلفة وخاصة بعد انتشار عمليات التجارة الالكترونية وتطورها على الصعيد العالمي والتي من أهمها:

أ- البطاقات البلاستيكية: وهي أداة مالية تسويقية تتفوق بفعاليتها على الأدوات التقليدية في التعامل المالي، فهي تعد منافس قوي للصك، ومن أهم أنواع البطاقات البلاستيكية: بطاقة الائتمان المصرفية، بطاقة الدفع الفوري، بطاقة السفر، البطاقة الذكية.

ويحقق التعامل بالبطاقات البلاستيكية العديد من المنافع منها[2]:
- الأمان: أ ا أكثر أمانا من حمل النقود أو دفتر الشيكات.
- المرونة: يستطيع حاملها أن يسحب مبالغ نقدية من أي بنك.
- الربحية: تعتبر البطاقة البلاستيكية مصدرا رئيسيا من مصادر ربحية البنك.

ب- النقود الرقمية (الإلكترونية): وهي عبارة عن نقود غير ملموسة تأخذ صورة وحدات إلكترونية وتخزن في مكان آمن جدا على جهاز الكومبيوتر الخاص بالزبون والذي يعرف باسم المحفظة الإلكترونية.

ج- الشيكات الإلكترونية[3]: يعرف الشيك الإلكتروني على أنه المكافئ الإلكتروني للشيكات الورقية التقليدية التي اعتدنا التعامل ا والشيك الإلكتروني هو رسالة إلكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك

---

[1]- رافعة إبراهيم الحمداني، **أثر استخدام التكنولوجيا المصرفية في ظاهرة غسيل الأموال والجهود الدولية لمكافحتها**، مرجع سبق ذكره، ص ص4-6.

[2]- زيدان محمد، **دور التسويق المصرفي في القطاع المصرفي، دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2005،مرجع سبق ذكره، ص73.

[3]- بريش عبد القادر، **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرات التنافسية للبنوك الجزائري**، مرجـع سـبق ذكره، ص145.

إلى مستلم الشيك (حامله) ليعتمده ويقدمه للبنك الذي يعمل عبر الأنترنيت، ليقوم البنك أولا بتحويل قيمة الشيك المالية إلى حساب حامل الشيك، وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك وإعادته إلكترونيا إلى مستلم الشيك (حامله) ليكون دليلا على أنه قد تم صرف الشيك فعلا، ويمكن لمستلم الشيك أن يتأكد إلكترونيا من أنه قد تم بالفعل تحويل المبلغ لحسابه.

**2- قنوات الاتصال وخدمات الصيرفة الإلكترونية:**

إن التطورات التكنولوجية أثرت على وسائل الاتصالات بين المصرف والزبون أيضا، حيث يسرت عملية الاتصال بين الطرفين، كما أنه أصبح بالإمكان إبقاء الإدارة على اتصال حتى مع أبعد الوحدات ومن بين أهم قنوات الاتصال والخدمات المصرفية الإلكترونية التي تقدم من خلالها ما يلي:

أ- المصرف الم لي.

ب- التحويل الإلكتروني للأموال**.**

ج- العمليات المصرفية بواسطة الأنترنيت**.**

د- الهاتف المصرفي.

**ثالثا- عوامل استخدام التكنولوجيا في البنوك:**

تختلف قدرة البنوك على استخدام التكنولوجيا الحديثة والجديدة أو نقل تكنولوجيا متطورة مستخدمة في أماكن أخرى وذلك لعوامل عديدة أهمها[1]**:**

**1-** مدى القدرة المالية للبنك والتي تحدد مدى توافر المخصصات المالية لتمويل برامج التطوير أو شراء تكنولوجيا جديدة.

**2-** المستوى المعرفي لكافة العاملين بالبنك على اختلاف تخصصا م ومستويا م.

**3-** تأثر القطاع المصرفي بمجموعة من نتائج القوى التكنولوجية المتاحة والتي كان من نتائجها تحسين وتعزيز مستوى تقديم الخدمات المصرفية للعملاء.

**4-** العلاقة الوثيقة بين التقدم التكنولوجي ومعدل النمو الاقتصادي في أي دولة، حيث أن قوى التكنولوجية هي دعامة الاقتصاد، وكلما تطورت زاد الاقتصاد قوة.

---

[1] - لة محمد عبد العظيم المنشاوي، **تطوير الخدمات المصرفية في البنوك التجارية المصرية بتطبيق مواصفات الإيزو العالمية**،رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، 2002، ص ص45-46.

## المطلب الثاني: آثار التكنولوجيا المصرفية على عمل البنوك

لقد ازدادت وتعقدت التكنولوجيا وتوسعت آثارها على مختلف أنشطة منظمات الأعمال بصفة عامة والمالية والمصرفية بصفة خاصة، والأمر نفسه ينطبق على التكنولوجيا المصرفية، هذه الأخيرة تركت آثار ايجابية ومتميزة على القطاع المالي والمصرفي، وعلى أداء البنوك، وبالمقابل فإن لهذه التكنولوجيا مخاطر.

### أولا- الآثار الايجابية للتكنولوجيا على خدمات البنك:

إن الإمكانيات التكنولوجية تحقق للبنك العديد من المزايا من أهمها[1]:

**1**- تحقيق ميزة تنافسية للبنك في السوق المصرفي من خلال توفير الخدمات المرتبطة بالتقنيات الحديثة، حيث تلعب التكنولوجيا دورا أساسيا في جعل الخدمات أكثر جاذبية للعملاء؛

**2**- تحرير الأعمال المصرفية من الروتين والأعباء الإدارية مما يخفف الضغط على موظفي البنك ويساعدهم على زيادة الاهتمام بجودة الخدمة من خلال توجيه الوقت نحو العمل الخلاق مما يساعد على تحسين ربحية البنك؛

**3**- تساعد التكنولوجيا المتقدمة البنك في تسويق وتقديم خدمات مصرفية جديدة ومتنوعة، مما يساعد العملاء على سرعة اتخاذ قرارات التعامل في خدمات البنك المقدمة لهم؛

**4**- الرفع من ربحية البنوك، حيث تستفيد هذه الأخيرة عند إصدارها للأدوات والمنتجات الإلكترونية من رسوم عديدة، مثل رسوم الإصدار ورسوم الاشتراك[2].

بالإضافة إلى المزايا السابقة هناك مزايا أخرى لتطبيق التكنولوجيا في العمليات المصرفية[3]:

- يؤدي تطبيق التكنولوجيا في العمليات المصرفية إلى تقليل التكاليف وزيادة الربحية.
- تمكن البنك من تنويع خدماته وتوسيع قطاعات الزبائن التي يتعامل معها.
- يؤدي تطبيق التكنولوجيا في ا ال المصرفي إلى تحديث وعصرنة نظم الإدارة.

---

[1]- سامي أحمد محمد مراد، **دور اتفاقية تحرير تجارة الخدمات الدولية "الجاتس"** في **رفع كفاءة أداء الخدمة المصرفية ببنوك القطاع العام** في **مصر(بالتطبيق على بنك القاهرة)،** مرجع سبق ذكره، ص134.

[2]- بلعزوز بن علي، حبار عبد الرزاق، **مظاهر ومخاطر الاقتصاد الرقمي على أعمال البنوك مع إشارة خاصة لحالة الجزائر**، مداخلة قدمت في ملتقى الدولي الثاني حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية في البلدان العربية، المنظم بجامعة الشلف، يومي27- 28 نوفمبر 2007، ص11.

[3]- بريش عبد القادر، **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرات التنافسية للبنوك الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص140.

**ثانيا- أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أداء البنوك:**

ساعدت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تغير أنماط العمل ومنهجية الإدارة وأثرت على ربحية البنوك، وأتاحت لها إمكانيات ضخمة للتوسع على النحو التالي[1]:

**1-** إتمام آلاف العمليات في بضع ثوان بصرف النظر عن حجمها أو المدى المكاني الذي تتم فيه؛

**2-** الربط بين فروع البنك الواحد المنتشرة واشتراكها في تقديم خدمات مصرفية مختلفة وهو ما يترتب عليه رفع الكفاءة التشغيلية للبنوك وزيادة الميزة التنافسية لها على المستوى الدولي؛

**3-** مساعدة الإدارة العليا للبنك على اتخاذ القرارات المناسبة وإمدادها بمواقف يومية وأسبوعية وشهرية، مما يساعد على تخطيط النشاط وبرمجة التنفيذ والرقابة؛

**4-** زيادة القيمة المضافة لدى البنوك من خلال توسعها في أنشطتها التي تتوقف على توافر المعلومات والبيانات وإمكانية تفسيرها وتخزينها وتبادلها، خاصة مع تزايد الاتجاه إلى نظام الصيرفة الشاملة التي تتميز بتوفير الخدمات التي تعتمد على كثافة المعلومات والبيانات؛

**5-** تسهيل عملية الربط الدولي بين البنوك المختلفة، وذلك في مجال تبادل المعلومات والبيانات المصرفية؛

**6-** تدويل النشاط المالي والمصرفي وتوسيع نطاق السوق المالية العالمية، والمساعدة في إزالة الحواجز، خاصة في ظل تحرير المالي والمصرفي في إطار جولات المنظمة العالمية للتجارة (الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات)؛

**7-** تسهيل تسنيد أنشطة الأسواق المالية الدولية، بحيث تقل الحاجة إلى وجود علاقة مباشرة بين المقرض والمقترض، ويتحول دور البنوك إلى إدارة الإصدارات المالية والترويج لها (أنشطة الصيرفة الاستثمارية)؛

**8-** تسهيل معالجة كافة البيانات التفصيلية المتعلقة بالجدارة الائتمانية للمؤسسات المختلفة بما يساعد على توسع قاعدة عملاء القروض.

**ثالثا- انعكاسات التطور التكنولوجي المصرفي:**

كان للتطور التكنولوجي المصرفي انعكاسات على العديد من المتغيرات كتنظيم البنوك وإدار ا، والعمالة وما يتطلبه ذلك من بحوث التطوير نوردها فيما يلي[2]:

**1- من الجانب التنظيمي:** أدى التطور التكنولوجي المصرفي إلى:

- ازدياد الحاجة إلى العمالة غير المباشرة، فضلا عن ظهور الحاجة إلى وظائف جديدة مثل أخصائيو البحوث والتطوير وفنيو الصيانة للتعامل مع تجهيزات أكثر تعقيدا؛

- ظهور الحاجة إلى إعادة تصميم الوظائف، ومن ثم إعادة تحليلها ووصفها؛

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص146.

[2]- أحمد سيد مصطفى، **تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي**، بنها، كلية التجارة، مصر، 2000، ص ص180-181.

- ظهور الحاجة إلى تغيير الأداء بالوظائف الجديدة، حيث أن إدخال الآلات الأكثر أوتوماتيكية من شأنه أن يساهم في زيادة التكلفة الرأسمالية أو تكلفة الاستثمار في الآلات وزيادة مخصصات الاهتلاك؛

- قد يؤدي التطور التكنولوجي إلى خفض وقت أداء عملية معينة، وهو ما يتطلب إعادة تصميم أو تحديد معايير أداء الخدمة.

2- **انعكاسات التطور التكنولوجي على العمالة المصرفية:** فمن الطبيعي أن يؤدي التغير في التجهيزات إلى تغير في هيكل العمالة، حيث أن التحول إلى الآلات الأكثر أوتوماتيكية سيقلل من أعداد العمالة اليدوية وغير الماهرة عموما، لكنه سيزيد من العمالة الفنية في مجال التشغيل والصيانة.

3- **برامج البحث والتطوير:** أدى التطور التكنولوجي إلى ازدياد الحاجة لبرامج البحوث والتطوير، حيث اقترنت التطورات التكنولوجية بالإنفاق على هذه البرامج وما يتطلب ذلك من إنشاء وتطوير وحدات للبحث والتطوير من خلال مزيج متكامل من تكنولوجيا التعليم والتدريب المصرفي.

**رابعا- مخاطر التكنولوجيا المصرفية:**

على الرغم مما تحققه التكنولوجيا المصرفية من مزايا متعددة خدمت القطاع المالي والمصرفي بشكل كبير إلا أ ا وبالمقابل وجدت مخاطر مصاحبة لاستخدام هذه التكنولوجيا من قبل البنوك والمؤسسات المالية، وقد تجسدت هذه المخاطر في الآتي[1]:

1- سهو وخطأ العاملين، حيث يقترف العاملون على الأنظمة الآلية أخطاء ناجمة عن عدم المعرفة أو السهو، تؤدي إلى إحداث أضرار بالمعلومات والأنظمة المبرمجة؛

2- الخيانة من قبل العاملين على الأجهزة الإلكترونية، وهذا في غياب أنظمة أمنية لحماية النظم الآلية، وهو ما يوفر مجالات عديدة لاختراق هذه الأنظمة التكنولوجية من قبل ا رمين (القراصنة)؛

3- اختراق الأنظمة المصرفية من قبل أشخاص خارجيين غير مرخص لهم، دف العبث والسرقة أو التعرف على المعلومات الخاصة بالعملاء؛

4- كما أن للتكنولوجيا المصرفية دور فاعل في تطور الوسائل المعتمدة لعمليات غسيل الأموال، وإنجاز عمليات مصرفية غير مشروعة لا توافق البنوك على تقديمها أو تكون بحاجة إلى أخذ الموافقة عليها، وهو ما يعني أن هذه التكنولوجيا ساهمت في انتشار غسيل الأموال.

---

[1]- رافعة إبراهيم الحمداني، **أثر استخدام التكنولوجيا المصرفية في ظاهرة غسيل الأموال والجهود الدولية لمكافحتها**، مرجع سبق ذكره، ص6.

## المطلب الثالث: الإدارة الإستراتيجية للتكنولوجيا المصرفية

تعمل البنوك بطبيعة نشاطها في بيئة حادة التنافس، خاصة مع إدخال التكنولوجيا المتقدمة في هذا ا ال، الأمر الذي استدعى حزمة من الإستراتيجيات والعمل على إدار ا، كان من بينها الإدارة الإستراتيجية للتكنولوجيا المصرفية لما لهذه الأخيرة من تكلفة تتطلب مردود يتناسب مع هذه التكلفة.

### أولا- مفهوم الإدارة الإستراتيجية للتكنولوجيا:

في البداية من الأهمية الإشارة إلى مفهوم الإدارة الإستراتيجية، حيث تعرف هذه الأخيرة على أ ا مجموعة من القرارات والنظم الإدارية التي تحدد الرؤية ورسالة المنظمة في الأجل الطويل في ضوء ميز ا التنافسية وتسعى إلى تنفيذها من خلال دراسة ومتابعة وتقييم الفرص والتهديدات البيئية وعلاقتها بالقوة والضعف التنظيمي وتحقيق التوازن بين مصالح الأطراف المختلفة[1].

ويقصد بالإدارة الإستراتيجية للتكنولوجيا المصرفية إيجاد طرق وسبل تكفل إعطاء مردود للتكنولوجيا شأ ا شأن أي أصل آخر من أصول البنك[2].

### ثانيا- مراحل تطور التكنولوجيا في العمل المصرفي:

مر استعمال التكنولوجيا في البنوك بست مراحل حتى وصلت إلى ما هي عليه اليوم في العالم المصرفي الحديث وهي[3]:

#### 1- مرحلة الدخول:

وهي المرحلة التي دخلت فيها التكنولوجيا إلى أعمال البنوك، بغرض إيجاد حلول لبعض المشاكل المصرفية كالتأخر في إعداد التقارير المالية والمحاسبية، وهنا بدأ الأخصائيون في شؤون التكنولوجيا في الدخول إلى البنوك لإيجاد حلول لهذه المشاكل، وهو ما فرض على البنوك المزيد من الاستثمار في هذه المرحلة.

#### 2- مرحلة تعميم الوعي بالتكنولوجيا:

وهي المرحلة التي تم خلالها البدء بتعميم الوعي بالتكنولوجيا على كافة العاملين في البنك، وذلك من خلال التدريب الداخلي والخارجي، وكان الهدف من هذه المرحلة التحضير لدخول أوسع للتكنولوجيا إلى العمل المصرفي.

---

[1] - **الإدارة الإستراتيجية** من الموقع: www.4lead.net/blog/?p=45، أطلع عليه بتاريخ 2008/10/18.

[2] - جو سروع، **الإدارة الإستراتيجية للتكنولوجيا المصرفية**، مجلة اتحاد المصارف العربية، ديسمبر2003، ص20.

[3] - جو سروع، **الإدارة الإستراتيجية للتكنولوجيا المصرفية**، مرجع سبق ذكره، ص ص20-21.

**3- مرحلة دخول الاتصالات والتوفير الفوري لخدمات الزبائن:**

وهي المرحلة التي بدأت فيها البنوك باستخدام التكنولوجيا في التوفير الفوري للخدمات المقدمة لزبائنها، وأصبحت هذه العملية ممكنة بفعل دخول صناعة الاتصالات إلى العمل المصرفي، وتميزت هذه المرحلة ببدء اهتمام الإدارة العليا بالتكنولوجيا نظرا للتكاليف المتزايدة التي تتطلبها هذه المرحلة من جهة والتعقيدات التي نتجت عن سير العمل من جهة ثانية.

**4- مرحلة ضبط التكاليف:**

وهي المرحلة التي بدأت البنوك فيها عملية ضبط الاستثمار في التكنولوجيا الأمر الذي استدعى الاستعانة بأخصائيين واستشاريين في شؤون التكنولوجيا من أجل المساعدة على فهم هذه التكنولوجيا، وبالتالي اكتشاف طرق الاستفادة منها بشكل يتلاءم والاستثمار فيها.

**5- مرحلة اعتبار التكنولوجيا أصلا من أصول البنك:**

إن المرحلة السابقة وما لازمها من اهتمام كبير بمختلف نواحي التكنولوجيا ومن قبل جميع المسؤولين في البنك قد قاد إلى هذه المرحلة باعتبار التكنولوجيا أصلا كباقي أصول البنك، وعليه يجب أن يجني هذا الأصل مردودا كباقي الأصول، وهنا بدأت إدارة التكنولوجيا.

**6- مرحلة اعتبار التكنولوجيا عملا ضمن أعمال البنك:**

وهي المرحلة التي بدأت فيها الإدارة الإستراتيجية للتكنولوجيا داخل البنك، والتي ارتكزت على تفعيل الإنتاجية على الصعيد الداخلي وتحسين الضبط على الصعيد العملي وتسويق التكنولوجيا على الصعيد الخارجي، وما عزز هذا الاتجاه العوامل التالية:

- أن التكنولوجيا لم يقتصر استخدامها كما في السابق على قطاع الأعمال الخلفية بل أ ا تقدمت بسرعة إلى الأعمال الأساسية للبنوك وعلى تنوعها؛
- تصاعد أهمية الخدمات المصرفية بالتجزئة كميدان أساسي ضمن أعمال البنوك والتي تعتمد بشكل أساسي على التكنولوجيا المتقدمة؛
- الاعتماد المتنامي للأعمال المصرفية على الوسائط الإلكترونية لتلبية احتياجات الزبائن المتنامية؛
- البحث المستمر من قبل البنوك عن الطرق الكفيلة بتحسين دخلها وربحيتها الإجمالية، حيث أصبح واضحا أن استخدام التكنولوجيا المتقدمة على نحو رشيد يساهم في رفع الكفاءة التشغيلية للبنوك ويعزز فعالية إدار ا والرقابة على أعمالها؛

- أن التكنولوجيا باتت أداة لإدارة البنك من أجل الاطلاع ومراقبة حسن سير الأعمال على نحو المنشود، ومن أجل إعداد التقارير المناسبة الخاصة بذلك؛

- أن التكنولوجيا أصبحت أداة لضمان كفاءة وفعالية العمل على المستوى العام للبنك وتحديد نقاط القوة والضعف، لتمكين الإدارة من رسم وتنفيذ السياسات الكفيلة بالتغلب على نقاط الضعف وتصويب مسار العمل؛

- الاهتمام الكبير للجنة بازل بمخاطر التشغيل وبالإدارة الإستراتيجية لمخاطر التكنولوجيا المصرفية للحيلولة دون فشل أو تعطيل الأنظمة التكنولوجيا، لما لذلك من انعكاسات سلبية على عمل البنوك.

**ثالثا- آليات الإدارة الإستراتيجية للتكنولوجيا في البنوك**:

هناك مجموعة من الآليات تمكن البنوك من إدارة التكنولوجيا المتقدمة، على البنوك الالتزام ا للتقليل من الانعكاسات السلبية والمخاطر الناجمة على استخدام هذه التكنولوجيا في مجال عملها ومن هذه الآليات نذكر ما يلي[1]:

**1**- تحديد البنك إستراتيجية تجاه الصيرفة الالكترونية أو تقديم الخدمات المصرفية عبر فروعه، وبالتالي طريقة الارتباط بالزبون، هل من خلال الركائز والوسائط الالكترونية، أو من خلال الفروع المصرفية، أو من خلالهما معا، والعمل المصرفي الالكتروني يجب أن ينظر إليه على أنه يوجب إعادة هندسة للبنك وعمله، مع تأكد البنك من الحفاظ على زبائنه لضمان التواصل بينه وبينهم، مع التوضيح لهؤلاء الزبائن أن استخدام البنك للركائز والوسائط الالكترونية هو بغرض تسهيل أعمالهم وتلبية متطلبا م وليس كقناة لمنع الاحتكاك الدائم بينهم وبين البنك، أي أن العمل المصرفي الالكتروني يجب أن يكون أداة مساعدة وليس أداة طاردة.

**2**- ضرورة الاختيار بين امتلاك برامج جاهزة أو تطويرها داخل البنك، فالعمل المصرفي لا يتطلب بالضرورة سعي البنوك إلى تطوير برامج معلوماتية داخلية، بل يمكنها الاعتماد على الشركات المتخصصة في الميدان التكنولوجي لتأمين احتياجا ا من البرامج، وتؤكد التجارب العالمية أن شراء البرامج الجاهزة هو الطريقة الأكثر فاعلية لامتلاك البرامج سواء من زاوية تخصيص الموارد أو فترة التسليم أو التكلفة، كما أن عملية شراء البرامج الجاهزة تمكن البنوك من التطوير الدائم لبرامجها لتساير متطلبات واحتياجات العصر.

**3**- ضرورة امتلاك القدرة لاختيار أكبر مجموعة من الأنظمة ذات الهندسة المتنوعة، فبالإضافة إلى اختيار البرامج الجاهزة على البنك اختيار الأجهزة المناسبة على أساس الاعتبارين التاليين:

---

[1]- جو سروع، **الإدارة الإستراتيجية للتكنولوجيا المصرفية**، مرجع سبق ذكره، ص ص20-21

أ- إتاحة الفرصة أمام البنك للاختيار بين الشركات المصنعة للأجهزة، بحيث لا يبقى البنك رهين شركة واحدة، كما أن الاختيار يعني المنافسة بين الشركات المصنعة للأجهزة ولما فيه من مصلحة للبنك فيما يتعلق بسعر ونوعية الخدمة وحداثة التكنولوجيا المستعملة؛

ب- إمكانية توسيع الأنظمة وتطويرها لتساير العمل المصرفي.

**4-** ضرورة مراعاة الاختلاف بين رجال البنوك ورجال التكنولوجيا، فالبنك ليس قاعة عرض للتطورات التكنولوجية، وأن التكنولوجيا ليست هدفا في حد ذاته، بل عنصرا واحد لتمكين البنوك من تنفيذ أعمالها بكل كفاءة وفاعلية وتعزيز ربحيتها الإجمالية، فمسؤولية اختيار التكنولوجيا الملائمة للبنك تقع على عاتق الرئيس التنفيذي للبنك، فلا ينبغي عليه اختيار أحدث الأجهزة والبرامج، وأكثرها سرعة، بل عليه أن يراعي تكلفة هذه الأجهزة والبرامج، ولهذا لابد من وجود جسر للتحاور ما بين مدراء عمل البنوك وأخصائي التكنولوجيا بما يخدم المصلحة العامة لهذه البنوك، وإن تطلب الأمر إنشاء إدارة متخصصة في اقتناء التكنولوجيا والأجهزة والبرامج التي من شأ ا تساعد على استثمار تكنولوجي مصرفي له عائد مرغوب فيه[1].

**5-** الأخذ بعين الاعتبار مدى استعداد العملاء لمواكبة التغير الحاصل في العمل المصرفي للتكنولوجيا المتجددة، إذ أن العمل المصرفي الحديث يتطلب تغيير ثقافة موظفي البنك في خدمة الزبائن، وقبول هؤلاء لهذا التغيير يشكل شرطا أساسيا لنجاح استثمار البنك في التكنولوجيا المتطورة يعتمد على المراقبة الدقيقة والمتابعة المتواصلة لهذه العملية، الأمر الذي يدفع البنك إلى القيام بمراجعة دورية للنشاط الإحصائي الخاص بالمنتجات والخدمات التي قدمها ببدائل التوزيع الجديدة لحين تأكده من أن عدد العمليات المقدمة من طرف الموظفين في البنك هي في تراجع مستمر ولصالح قنوات التوزيع الالكترونية.

**6-** التحوط ضد المخاطر، كما سبق وأن أشرنا أن استخدام التكنولوجيا في الميدان المصرفي لا يخلو من بعض المخاطر والمحاذير تكبدت البنوك والمؤسسات المالية من جرائها خسائر تعد بمليارات الدولارات في كل سنة، ولهذا يجب على البنك أن يحرص على تأمين تقنيات فعالة لتوفير الحماية والأمن والسلامة المصرفية والمالية للتقليل من هذه المخاطر ومجا تها.

إن إدخال التكنولوجيا المتقدمة مجال العمل المصرفي أحدث تغير كاسح في الصناعة المصرفية، التي كانت في وقت مضى مهنة تقليدية، وأصبحت اليوم هذه الصناعة معنية بمواكبة التطور التكنولوجي وأصبحت البنوك هي الأخرى معنية بالإبداع والابتكار المالي والمصرفي.

---

[1] - سيد إسماعيل، **الاستثمار المصرفي التكنولوجي، التكنولوجيا المصرفية تكلفة وعائد وليست وجاهة**، مجلة البنوك، القاهرة، العدد الواحد والأربعين، أوت2004، ص23.

## المبحث الثالث: المناخ العام للصناعة المصرفية.

وجدت البنوك بوجود النقود، حيث قامت صناعة على أساس خزن القيمة وتحويلها، ونظرا للتطورات والتحولات الاقتصادية أصبحت هذه الصناعة أكثر تعقيدا، فالانفتاح الاقتصادي والعولمة والتحرر من القيود كل هذه العوامل مقرونة بالتقدم التكنولوجي أدت في مجملها إلى موجة كاسحة من الإبداع والابتكار في الميدان المصرفي، وفي الوقت نفسه أدت إلى تراجع عدد الوحدات المصرفية العاملة، وأصبح أداء البنوك مرهون بمدى قدرتها على الاستثمار المصرفي والرقي بهذه الصناعة التي أصبحت شديدة التنافسية.

### المطلب الأول: الصناعة المصرفية محددات الدخول إليها والعوامل المؤثرة على المنافسة فيها

لقد قدمت البنوك العديد من الخدمات والتي أصبحت من أهم دعائم التنمية ومرتكزاتها الأساسية، حتى أصبحت توصف بكونها نشاط صناعي ذو تنظيم عالي وأطلق على هذه الخدمات الصناعة المصرفية - Industrie bancaire، وما زاد من هذا الاتجاه هو إقحام التكنولوجيا في الميدان المصرفي لتساهم في تقدم هذه الصناعة وتحديثها.

**أولا- محددات الدخول إلى الصناعة المصرفية[1]:**

تتمثل محددات الدخول إلى الصناعة المصرفية في العوائق الموجودة أمام تحول المنافسين المحتملين إلى منافسين فعليين، حيث تعمل تلك العوائق على تخفيض احتمال أو نطاق دخول منافسين جدد إلى الصناعة المصرفية، وكلما انخفضت تلك العوائق أدى ذلك إلى أن يكون سلوك البنوك تنافسيا، خوفا من دخول منافسين جدد إلى الصناعة تعمل على اقتطاع جزء من حصتها السوقية، وتنقسم تلك العوائق إلى نوعين هما:

**1- عوائق خارجية:**

وتتمثل في الخصائص الأساسية للصناعة المصرفية والتي تعبر عن حجم التكاليف التي يتحملها المنافسون الجدد عند الدخول إلى الصناعة المصرفي ومن هذه الخصائص:

- الوفورات الاقتصادية: وتتمثل في كل من وفورات الحجم ووفورات النطاق، فالأولى يقصد بها تلك الأرباح الناتجة عن الانخفاض في التكلفة المتوسطة مع زيادة حجم البنك، أما الثانية فتتحقق عندما يكون البنك قد حقق ادخار على مستوى التكاليف من خلال عملية التنويع في المنتجات والخدمات المقدمة[2].

---

[1]- عبير عبد الرحمن محروس، **تأثير الحصة السوقية ودرجة التركز في الصناعة المصرفية على أداء البنوك التجارية في مصر**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 1998، ص ص14-15.

[2]- قريشي محمد الجموعي، **قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية، دراسة نظرية وميدانية خلال الفترة 1994- 2003**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص70.

- الحجم الكبير للمصارف؛
- نوعية التكنولوجيا المستخدمة ودرجتها؛
- الإعلان المكثف واللوائح التنظيمية للبنوك.

**2- عوائق داخلية:**

وتشير إلى الصعوبات التي يصنعها المنافسون الحاليون للحد من دخول منافسين جدد إلى الصناعة المصرفية منها:

- تخفيض الأسعار (عامل السعر وتكلفة إنجاز الخدمة)؛
- درجة التكنولوجيا والتقانة المستخدمة؛
- الخبرة والكفاءة المتوافرة لدى موظفي البنك.

**ثانيا- العوامل المؤثر على المنافسة في الصناعة المصرفية[1]:**

تعيش الأنظمة المصرفية تحت تأثير ثلاث قوى رئيسية هي: العملاء، المنافسة، والتغيير:

**1- العميل:**

أصبح العملاء برغبا م واحتياجا م محور اهتمام البنوك، والتي بدورها كرست لهم كل مواردها مستعينة بتكنولوجيا الاتصالات على إحداث تحول جذري في طريقة ومكان وزمان تقديم الخدمة المصرفية، وأضحى العميل هو المرتكز الرئيسي في الصناعة المصرفية وتصدر الأجندة الإستراتيجية لنشاط البنك، وأصبح جزءا من عائلة البنك الكبرى[2]، الأمر الذي تطلب من البنوك انتهاج استراتيجيات متطورة تساعدها في فهم واستيعاب توجهات وتحركات العملاء.

**2- المنافسة:**

هذا ولقد عرفت المؤسسات المصرفية منافسة شديدة من داخل وخارج القطاع المصرفي، الأمر الذي دفعها إلى تطوير خدما ا القائمة وابتكار خدمات أخرى إلى جانب تقديم المنتجات المصرفية التقليدية.

ويعود تزايد التحديات التي تواجه الصناعة المصرفية إلى التطورات التي تشهدها أسواق المال وقدر ا غير العادية على خلق الوسائل والأدوات اللازمة لتوفير التمويل، الأمر الذي زاد من أهمية سوق رأس المال ونجاحها في تطوير أدوات مالية بديلة لما تقدمه البنوك بكلفة أقل وكفاءة أعلى، مما أدى إلى بروز ديد

---

[1]- مفلح محمد عقل، **تنافسية القطاع المصرفي في الأردن**، ورقة عمل قدمت في المؤتمر الثاني لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين، المنظم أيام 13-15 أوت 2001 بالأردن، ص2، والمنشورة على الموقع الالكتروني:
www.muflehakel.com/not%20clasifed/bankscompttvnss.httm ، أطلع عليه بتاريخ: 2008/05/28.

[2]- ياسر مصطفى، **المهارات المطلوبة لمصرفي القرن الواحد والعشرين**، مجلة اتحاد المصارف العربية، فيفري 2002، ص55.

للدور التقليدي للبنوك في الوساطة المالية، ووضعها أمام الحاجة الملحة لأن تكون قادرة على المنافسة بفعالية في سوق الوساطة المالية ورأس المال.

كما أن التراجع الذي شهدته الصناعة المصرفية في حصصها السوقية لصالح مؤسسات الوساطة المالية الأخرى أدى إلى فقدان البنوك لمميزا ا عن باقي المؤسسات الأخرى، الأمر الذي قلص من دور البنوك في مجال الإقراض قصير الأجل.

ونظرا لهذه التطورات بدأت البنوك بإعادة النظر في طرق المنافسة التقليدية وقامت بإعادة صياغة إستراتيجيا ا وإصلاح نظمها الإدارية، كما شهدت موجة شديدة من التحالفات والاندماجات المصرفية دف خلق وحدات مصرفية عملاقة قادرة على التغلب على منافسيها.

**3- التغيير[1]:**

إن الثورة الهائلة في عمليات الاتصالات والمعلومات والتطور التكنولوجي المتسارع وتطور وسائل الإعلام والتجديد المستمر في الخدمات لكي تواكب متطلبات واحتياجات العملاء ألقت على البنوك مهمة تغيير وتطوير الفكر الإداري والاقتصادي المصرفي وتكيف بيئة العمل المصرفي لتتلائم مع هذه التغيرات، الأمر الذي يلقي على عاتق البنوك التحرك باتجاهات عدة لكي تبقى حية وتعمل في السوق.

لكن تبقى رغبة العملاء واحتياجا م هي التي تفرض نفسها على المؤسسات المصرفية وحتى المؤسسات المالية الأخرى.

## المطلب الثاني: مراحل تطور الصناعة المصرفية وعوامل التغير فيها

منذ عقود من الزمن والصناعة المصرفية تعيش فترة تغيرات شاملة تركت آثار واضحة على طبيعة النشاط المصرفي، وهذا التغير والتحول مرده إلى عوامل ساهمت في إحداث تغير كاسح في هذه الصناعة.

### أولا- مراحل تطور الصناعة المصرفية:

من المنظور التاريخي مرت الصناعة المصرفية خلال القرن العشرين بثلاث مراحل هي[2]:

---

[1]- صلاح عبد الرحمن مصطفى الطالب، **اتجاهات إدارات البنوك التجارية الأردنية نحو تأصيل العلاقة مع العميل (دراسة تحليلية ميدانية)**، ورقة بحثية قدمت في الملتقى الأول حول التسويق في الوطن العربي، الواقع وأفاق التطوير، المنظم بالشارقة، الإمارات العربية المتحدة يومي 15 و16 أكتوبر 2002، ص 120.

[2]- مفلح محمد عقل، **الصناعة المصرفية على أبواب القرن الواحد والعشرين، حالة الأردن**، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأردن، منشورة على الموقع الإلكتروني: http://www.muflehakel.com/park%20/alsena3a_almasrefeh.htm، أطلع عليه بتاريخ 2008/05/27.

**1- مرحلة الستينات والسبعينات:**

تميزت هذه المرحلة بتحصن الصناعة المصرفية وبقائها خلف حدود جغرافية محمية بالأنظمة والقوانين التي كانت تحد من المنافسة وتخلق مناخ شبه احتكاري، وفي هذه المرحلة حققت البنوك عوائد متزايدة نظرا لارتفاع هوامش الربحية، وارتفاع نسبة ودائع الطلب ذات التكلفة المنخفضة.

**2- مرحلة الثمانينات:**

تميزت هذه الفترة بتراجع الوساطة المالية، وهي الفلسفة التي قامت عليها فكرة البنوك نتيجة موجة من التحرر المالي والمصرفي، التي أدت إلى دخول منافسين جدد إلى الساحة المصرفية، فمن جانب الطلب حدث الالتقاء المباشر بين المودعين وكبار المقترضين دون وساطة البنوك، وبسبب الكفاءة المالية التي أصبح يتمتع ا كبار المقترضين وبسبب الضعف الذي أصاب الهياكل المالية للبنوك نتيجة لأزمة المديونية التي مست الدول النامية، وقد تمخضت عن هذه الحقبة تغير في دور البنوك من المحتكر الفعلي لسوق الإقراض بجميع آجاله إلى دور القائم بالإقراض الأقصر أجلا والإقراض الأكثر خطورة.

أما من جانب العرض فقد تأثر جوانب عديدة منها:

أ- تزايد عدد المنافسين بسبب دخول المؤسسات المالية المختلفة مجال الإقراض، الأمر الذي أثر على قدرة البنوك على تسعير قروضها بما يتناسب ودرجة مخاطر هذه القروض.

ب- تحول المودعين إلى مجالات استثمار مباشر بدلا من الإيداع في البنوك.

ج- زيادة في تكلفة مصادر التمويل بسبب منافسة المقترضين، الأمر الذي أدى إلى تراجع في ربحية البنوك.

**3- مرحلة التسعينات:**

تميزت هذه المرحلة بالانتشار التكنولوجي الذي أزال الحدود بين طرق تقديم البنوك لخدما ا وبين الدول مما أفقد الصناعة المصرفية ميزا ا النسبية، وقد كان هذا أول تغير أساسي في طبيعة الصناعة المصرفية، حيث أنتقل أساس الحياة فيها من النقود إلى المعلومات، وانتقلت البنوك من أساس يقوم على العملية إلى ثقافة البيع والتسويق والتي أخذ ينظر فيها إلى البنك من حيث قدرته على إضافة قيمة لعملائه، ولم يكن هذا التغير الوحيد بل تعدى ذلك إلى صلب العملية المصرفية التقليدية، وهي طريقة تقديم الخدمة من أي مكان في العالم وفي أي وقت،كما تميزت هذه المرحلة في بدايتها بالأرباح المرتفعة غير أنه يتوقع تراجعها نظرا لتراجع الائتمان المقدم من طرف البنوك نتيجة للمنافسة الشديدة من المؤسسات المالية الأخرى، ضف إلى ذلك تراجع قاعدة الودائع لدى البنوك.

**ثانيا- عوامل التغير في الصناعة المصرفية[1]:**

هناك مجموعتان من قوى التغير أثرت بشدة في الصناعة المصرفية من خارج الصناعة وداخلها، فمن الخارج كانت التطورات الاقتصادية والمالية العالمية والتي شكلت في مجملها ملامح النظام الاقتصادي والمالي العالمي الجديدة الأثر الكبير على الصناعة المصرفية، الأمر الذي أدى إلى تعرض هذه الصناعة إلى منافسة أكثر حدة وذلك بسبب موجة التحرر الذي شهدته القطاعات المالية والمصرفية.

أما من الداخل، فقد كانت البداية عند أطلقت فكرة حساب "إدارة النقد" عام 1975، وفي ذلك الوقت لم يكن لدى المصرفيين الرؤيا الكافية ليدركوا بأن الأمر كان بداية لفكرة اللاوساطة التي غيرت وجهة الصناعة المصرفية، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل تلاها في بداية الثمانينات من القرن العشرين إطلاق فكرة التحرر من القيود، الأمر الذي أضاف أيضا لحدة المنافسة من مؤسسات مالية جديدة لم يكن يسمح لها بممارسة أنشطة تمارسها البنوك.

هذا المناخ أجبر الصناعة المصرفية على إدخال نظم المعلومات والاتصالات الجديدة كما أدى إلى خلق مؤسسات مالية تتصف بكبر الحجم واتساع الأسواق، كما انتقلت البنوك العالمية الكبيرة من الأعمال التقليدية المتمثلة في قبول الودائع ومنح القروض إلى التداول في الأوراق المالية والقيام بدور بنوك الاستثمار وتوفير السيولة الاحتياطية وتعزيز المراكز الائتمانية للآخرين.

وبالتالي أصبحت البنوك بحاجة إلى مواجهة متطلبات المنافسة في مجال المنتجات والأسواق، واستوجب على البنوك أن تحظى بالقدرة على خلق القيمة لعملائها وأن تسعى إلى تحقيق مجموعة من الميزات التي تعزز مكانتها وهي:

- التوفير في تكاليف الخدمات؛
- توظيف ميزة الحجم لغرض حضور فعال في الأسواق؛
- استعادة القدرة على التسعير المربح للخدمات؛
- زيادة الحصة السوقية دون الخوض في تجربة الأسواق الجديدة؛
- تعزيز القدرة على تقديم خدمات متكاملة للعملاء دفعة واحدة؛
- تركيز شديد على الدخل من العمولات.

هذه الميزات الستة تمكن البنوك من الانتقال من التجمع لأجل البقاء إلى إعادة الهيكلة لأجل البناء.

---

[1]- مفلح محمد عقل، **الصناعة المصرفية على أبواب القرن الواحد والعشرين، حالة الأردن**، مرجع سبق ذكره.

## المطلب الثالث: درجة التركز في الصناعة المصرفية

تتباين أحجام البنوك العاملة في الصناعة المصرفية، مما يعني تفاو ا في الخدمات التي تقدمها.

### أولا- مفهوم درجة تركز الصناعة المصرفية:

تشير درجة تركز الصناعة المصرفية إلى النسبة من إجمالي الموارد الاقتصادية الخاصة بصناعة مصرفية معينة التي يستحوذ عليها أو يتحكم فيها عدد محدود من البنوك، وكلما قل عدد البنوك التي تتحكم في نسبة كبيرة من موارد الصناعة زادت درجة تركز الصناعة المصرفية[1].

### ثانيا- قياس درجة التركز في الصناعة المصرفية:

توجد عدة مقاييس لقياس درجة تركز الصناعة المصرفية منها[2]:

#### 1- نسبة التركز:

يعتبر هذا المقياس من أشهر المقاييس المستخدمة في حساب درجة التركز، وتشير نسبة التركز إلى مجموع الحصص السوقية* لأكبر البنوك العاملة بالصناعة فقط، ويتم حساب هذه النسبة كالتالي:

$$C = \sum_{i=I}^{n} P_i$$

حيث: **C**: درجة تركز الصناعة المصرفية.

**P**: الحصة السوقية.

**n**: إجمالي عدد البنوك العاملة في الصناعة.

**I**: عدد البنوك الكبيرة العاملة بالصناعة (البنوك ذات أكبر حصة سوقية من إجمالي أصول أو ودائع الصناعة).

وتوجد بعض الانتقادات وجهت لهذا المقياس منها:

- أنه لا يعطي أي معلومات عن العدد والحصص السوقية للبنوك الأخرى غير البنوك الكبيرة العاملة بالصناعة.
- لا يوضح مدى تساوي أو تباين أحجام البنوك الكبيرة العاملة بالصناعة.

---

[1]- عبير عبد الرحمان محروس، **تأثير الحصة السوقية ودرجة التركز في الصناعة المصرفية على أداء البنوك التجارية في مصر**، مرجع سبق ذكره، ص9.

[2]- عبير عبد الرحمان محروس، **تأثير الحصة السوقية ودرجة التركز في الصناعة المصرفية على أداء البنوك التجارية في مصر**، مرجع سبق ذكره، ص ص 9- 13.

*- الحصة السوقية للبنك تشير إلى نصيب البنك من إجمالي أصول أو إيرادات مبيعات الصناعة المصرفية ككل (ينظر في ذلك: عبير عبد الرحمن محروس، **تأثير الحصة السوقية ودرجة التركز في الصناعة المصرفية على أداء البنوك التجارية في مصر**، مرجع سبق ذكره، ص8).

**2- دليل هير فند هايل هيرشمان (Her find hal Hershman):**

يشير هذا المقياس إلى مجموع الحصص السوقية المربحة لكافة البنوك العاملة بالصناعة ويتم حسابه كالتالي:

$$HHI = \sum_{i=I}^{n} P_i^{2}$$

حيث: HHI: دليل هير فند هايل هيرشمان

n: إجمالي عدد البنوك العاملة بصناعة مصرفية معينة

$P_i$: الحصة السوقية للبنك.

وتتراوح قيمة مقياس هير فند هايل هيرشمان بين 10000 في حالة الاحتكار المطلق (وجود بنك واحد حصته 100% من إجمالي الموارد الاقتصادية للصناعة المصرفية)، وأقل من 100 في حالة المنافسة الكاملة (وجود عدد كبير من البنوك حصتها تصل إلى 1% أو أقل من 1% من إجمالي الموارد الاقتصادية للصناعة المصرفية).

**3- معامل انتروبي:**

يشير هذا المعامل إلى مجموع الحصص السوقية لكافة البنوك العاملة في صناعة مصرفية معينة مرجحة بلوغاريتم مقلوب الحصة السوقية للبنك، ويتم حسابه كالتالي:

$$E = \sum_{i=I}^{n} P_i \log\left(1/p_i\right)$$

حيث: **E**: معامل انتروبي

**N**: إجمالي عدد البنوك العاملة بصناعة مصرفية معينة

$\mathbf{p_i}$: الحصة السوقية للبنك.

**ثالثا- العوامل المؤثرة في اختيار مقياس ملائم لتركز الصناعة المصرفية:**

هناك عدة عوامل يجب أخذها بعين الاعتبار عند المفاضلة بين مقاييس التركز المختلفة لاختيار الملائم منها، ومن أهم هذه العوامل نذكر[1]:

1- مدى توافر البيانات المطلوبة لحساب درجة التركز، مثل البيانات عن كافة البنوك العاملة في الصناعة المصرفية وحصصهم السوقية....الخ.

---

[1]- عبير عبد الرحمن محروس، **تأثير الحصة السوقية ودرجة التركز في الصناعة المصرفية على أداء البنوك التجارية في مصر** مرجع سبق ذكره، ص14.

2- يجب أن يتأثر مقياس درجة التركز بالاندماجات التي تحدث بين البنوك، والتي تؤدي إلى زيادة درجة تركزها.

3- الهدف من إعداد الدراسة، حيث أن كل مقياس يساعد على تحقيق هدف معين، فمثلا مقياس هير هايل هيرشمان يساهم في دراسة تأثير هيكل الصناعة المصرفية على أسعار وأرباح البنوك.

4- طريقة حساب درجة التركز.

## المطلب الرابع: أثر هيكل الصناعة المصرفية على أداء البنك

هيكل السوق المصرفي (الصناعة المصرفية) يشير إلى خصائص هيكل السوق المصرفي من حيث عدد البنوك، نسبة تركزها، حجم مساهمتها في السوق، وهناك جملة من العوامل تؤثر في هيكل الصناعة المصرفية منها: عدد المؤسسات وحصصها في السوق، تكاليف الدخول والخروج، التجانس بين المنتجات، نوعية التكنولوجيا المستخدمة،...إلخ.

### أولا- مفهوم الأداء في البنك وأبعاده:

يعبر الأداء في البنك عن النتائج المالية والتشغيلية التي حققها البنك خلال فترة زمنية معينة[1]، وتعبر تلك النتائج عن عدة أبعاد من أهمها:

- تكاليف البنك وما يرتبط ا من أنواع مختلفة من الكفاءة؛
- أسعار خدمات البنك؛
- الأرباح.

وفي ما يلي أهم تلك الأبعاد وأهم المقاييس المستخدمة في قياس الأداء في البنك[2]:

**1- تكاليف البنك**: تنقسم تكاليف البنك إلى ثلاثة أنواع من التكاليف هي:

<u>أ- تكاليف الفائدة</u>: وهي تكاليف الحصول على الأموال من كل مصدر من مصادر الأموال، ويستدل عليها بالمؤشرات التالية:

- **نسبة الفائدة المدفوعة على الودائع**:

$$\text{نسبة الفائدة المدفوعة على كل نوع من أنواع الودائع} = \frac{\text{الفائدة المدفوعة على كل نوع من أنواع الودائع}}{\text{إجمالي الودائع (هيكل محفظة الودائع)}} \times 100$$

[1]- عبير عبد الرحمان محروس، **تأثير الحصة السوقية ودرجة التركز** في **الصناعة المصرفية على أداء البنوك التجارية** في **مصر** مرجع سبق ذكره، ص17.

[2]- عبير عبد الرحمان محروس، **تأثير الحصة السوقية ودرجة التركز** في **الصناعة المصرفية على أداء البنوك التجارية** في **مصر** مرجع سبق ذكره، ص ص17-20.

- **نسبة الفائدة المدفوعة على الأموال:**

نسبة الفائدة المدفوعة على كل مصدر من مصادر الأموال= (الفائدة المدفوعة على كل مصدر من مصادر الأموال / إجمالي الودائع (هيكل محفظة الودائع)) ×100

- **نسبة الفائدة المدفوعة إلى الأصول المنتجة:**

نسبة الفائدة المدفوعة إلى الأصول المنتجة = (إجمالي الفوائد المدفوعة / إجمالي الأصول المنتجة) ×100

ب- تكاليف إدارية: وهي التي تشتمل على المرتبات والأجور ومزايا العاملين، ومصاريف إيجار الهياكل والمعدات.

ج- مخصصات خسائر القروض

ويرتبط بتكاليف البنك عدة أنواع من الكفاءة* أهمها:

- **كفاءة النطاق**: وتشير إلى عوائد البنك نتيجة لانخفاض التكاليف الناشئة عن زيادة حجم البنك.

- **الكفاءة الداخلية**: وتشير إلى قدرة إدارة البنك على الحفاظ على مستويات التكاليف أو تخفيضها إلى أدنى حد ممكن مع الحفاظ على مستويات مخرجات البنك أو زياد ا.

2- **أسعار خدمات البنك**: من أهم المؤشرات المستخدمة في قياس أسعار خدمات البنك ما يلي:

أ- العائد على القروض:

العائد على كل نوع من أنواع القروض = (الفوائد المحصلة على كل نوع من أنواع القروض / إجمالي القروض) ×100

ب- متوسط مصاريف الخدمات:

متوسط مصاريف الخدمات = (إيرادات الخدمات السنوية للودائع تحت الطلب / إجمالي الودائع تحت الطلب) ×100

*- الكفاءة المصرفية هي تحقيق أقصى المخرجات من الموارد المتاحة للبنك (ينظر في ذلك قريشي محمد الجموعي، **قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية، دراسة نظرية وميدانية خلال الفترة 1994- 2003**، مرجع سبق ذكره، ص83).

**3- أرباح البنك**: ربحية البنك يستدل عليها بالمؤشرات التالية:

أ- معدل العائد على الأصول:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

ب- معدل العائد على رأس المال:

$$\text{معدل العائد على رأس المال} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{\text{إجمالي رأس المال}} \times 100$$

ج- معدل العائد على حق الملكية*:

$$\text{معدل العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{\text{إجمالي حق الملكية}} \times 100$$

**ثانيا- اختبار أداء البنوك**:

هناك عدة نماذج تستخدم لتحليل هيكل أداء القطاع المصرفي منها النموذج الذي قدمه (براين- Brain 1951)، لتحليل الهيكل- السلوك- الأداء، **SCP** (**S**tructure-**C**omportement-**P**erformance) الذي أستخدم من طرف العديد من الباحثين لتحليل هيكل الصناعات المختلفة، وكان أول من قام بتطبيق هذا النموذج على السوق المصرفية هما (شويجري & ميجري- Schweiger & Megree- 1961)، ويسعى التحليل إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما: الأول- إيجاد نظام مصرفي ذو كفاءة عالية، والثاني- تجنب الوقوع في الأزمات المصرفية[1].

ويعتمد نموذج **SCP** على عدد من المؤشرات للتعبير عن هيكل السوق، من أهمها[2]:

- درجة تركيز المؤسسات العاملة في الصناعة: ويدل على مدى وجود احتكارات في صناعة ما، ويستدل عليه في البنك في الحصة السوقية لكل بنك.

* - حق الملكية يشمل كل من رأس المال والأرباح المرحلة والاحتياطات والمخصصات التي لم تستخدم كنتيجة لتحصيل القروض المشكوك فيها (ينظر في ذلك: الدسوقي حامد أبو زيد، **إدارة البنوك**، الجزء الثاني، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 1994، ص231).

[1] - محمد مصطفى، **هيكل السوق المصرفية وأداء البنوك** في **الأردن (1990-2001)**، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن، 2003، ص7.

[2]- Fouzia Hamidouche, **analyse de la concurrence dans l'industrie bancaire, compartiment du crédit hypothécaire**, mémoire de magister, en science commerciale,école de commerce, Alger, 2005, p74.

- شروط دخول مؤسسات جديدة للصناعة: يشير إلى كل الشروط التي تؤثر على هيكل السوق الذي يتم العمل فيه سواء ما يتعلق بالعمل في البيئة الداخلية أو الخارجية أو ما يفرضه واقع الصناعة من تكاليف تؤثر على الربحية أو ما يفرضه التطور التكنولوجي من تسريع وتحسين للخدمات.

بعد ما قمنا بتوضيح نموذج **SCP** نستعرض كيفية تأثير هيكل الصناعة المصرفية على أداء البنوك العاملة ا من خلال عرض الفرضيتين التاليتين التي يقوم عليهما نموذج **SCP**:

**1- فرضية القوة السوقية (العلاقة بين درجة التركز في الصناعة والأداء):**

تشير إلى وجود علاقة طردية بين ربحية الوحدات المصرفية العاملة ودرجة تركز السوق المصرفي، فتركز السوق يحفز ظاهرة التواطؤ فيما بين البنوك العاملة في هذه السوق ويقلل درجة المنافسة بينها، فكلما زادت درجة التركز في السوق قلت درجة المنافسة بين البنوك العاملة فيها، وهذا يعني أن البنوك في الأسواق الأكثر تركزا سوف تجني أرباحا عالية (نتيجة الاحتكار) أكثر من البنوك العاملة في الأسواق الأقل تركزا، بغض النظر عن كفاءة هذه البنوك.

**2- فرضية هيكل السوق الكفء (العلاقة بين الحصة السوقية والأداء):**

وتقضي بأن ربحية القطاع المصرفي تعود في الأساس إلى كفاءة أداء الوحدات المصرفية العاملة، وأن هذه الأخيرة تتوقف على حصتها السوقية، فكلما زادت الحصة السوقية للبنك زادت أرباحه، وبالتالي تؤكد على أن عامل الكفاءة هو الذي يفسر العلاقة بين هيكل السوق وأداء البنك، ويستخدم النموذج متغير نسبة الودائع لدى البنك إلى إجمالي الودائع في السوق المصرفية كمتغير للتعبير عن الحصة السوقية.

وترجع العلاقة الطردية بين الحصة السوقية والربحية إلى عوامل عديدة، من أهمها[1]:

- الوفورات الاقتصادية ووفورات الإنتاج المشترك: تتحقق الوفورات الاقتصادية كلما زاد حجم الإنتاج وتناقص متوسط تكاليف الإنتاج في الأجل الطويل، في حين أن وفورات الإنتاج تشير إلى اشتراك منتجين أو أكثر من منتجات البنك في استخدام نفس التسهيلات الإنتاجية (موارد بشرية، التكنولوجيا المستخدمة).
- القوة السوقية: فالحجم الكبير للبنك يمكنه من التفاوض بفاعلية والحصول على مدخلات وإدارة الأسعار.
- الأنشطة التسويقية: البنوك التي لديها أنشطة تسويقية متميزة تمكن العملاء من تمييز الخدمات التي يقدمها البنك، مما يمكنها من وضع أسعار عالية، والحصول على حصة سوقية كبيرة.

من خلال الفرضيتين السابقتين يتضح أن تأثير هيكل الصناعة المصرفية على أداء البنك يتم كما يلي:

---

[1] - عبير عبد الرحمن محروس، **تأثير الحصة السوقية ودرجة التركز في الصناعة المصرفية على أداء البنوك التجارية في مصر**، مرجع سـبق ذكره، ص ص21- 23.

- تشجع درجة التركز في الصناعة المصرفية المرتفعة على وجود تعاون بين البنوك الكبيرة، وهو ما يؤدي إلى تحقيق أرباح كبيرة خاصة إذا كانت محددات الدخول إلى الصناعة المصرفية عالية؛

- يفيد التعاون كافة البنوك العاملة في الصناعة، إلا أن البنوك الكبيرة تستفيد بدرجة أعلى لأن حجم مبيعا ا أعلى؛

- قيام البنوك الكبيرة بحماية مراكزها التنافسية من التناقص بسبب قيام صغار المنافسين بتخفيض الأسعار، وقد لا يتوفر للبنوك الصغيرة الموارد الكافية التي تمكنها من تحمل التكاليف العالية المترتبة على تخفيض الأسعار.

**خلاصة الفصل:**

لقد كان لانتشار ظاهرة العولمة آثار بعيدة المدى على مختلف الأنشطة الاقتصادية، حيث أدت إلى صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية، وأدت إلى فرض الكثير من التحديات لاسيما أمام الأنشطة المالية والمصرفية، والتي تمثلت أهم ملامحها في الاتجاه المتزايد نحو التحرر من القيود وإزالة المعوقات التشريعية والتنظيمية، كما يعد التقدم التكنولوجي من أهم العناصر التي ساهمت في تغير ملامح الخريطة المصرفية المحلية والدولية، هذا فضلا عن المعايير والقواعد المصرفية والمالية الدولية الجديدة، ناهيك عن الاندماجات بين المؤسسات المصرفية، وكلها تحديات للعمل المصرفي، تخلق نتائج هامة على المنافسة المصرفية، والتي تبرز كأحد العناصر الهامة التي يجب أن تحافظ عليها البنوك، الأمر الذي استوجب على هذه الأخيرة مواجهة كل هذه التحديات واستحداث آليات للتجاوب ما هو إيجابي منها لضمان بقائها واستمراريتها.

كما أصبحت التكنولوجيا من أهم العوامل التي تحقق التميز بين البنوك للوصول إلى مراكز تنافسية، الأمر الذي حتم على هذه البنوك إدارة هذه العامل إدارة إستراتيجية، واستخدامها استخداما خلاقا، كما تبين لنا أن المنافسة والتغيير والعملاء من أهم العوامل المؤثرة في الصناعة المصرفية، هذه الأخيرة تتفاوت درجتها من بلد إلى آخر، حيث ترتفع في بعض البلدان وتنخفض في أخرى، الأمر الذي أستدعى التعاون ما بين البلدان للاستفادة من خبرات بعضها البعض، وكان هذا في إطار جهود منظمة التجارة العالمية التي نادت بانفتاح النظم المصرفية على العالم الخارجي.

# الفصل الثاني: الإطار النظري للاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات "الجاتس"

**تمـهيد:**

شهد العالم في العقد الأخير من القرن العشرين تحولا جذريا في السياسة الاقتصادية الدولية نحو الليبرالية التي تعمل على توحيد الاقتصاد العالمي وإزالة العوائق التي تحول دون حرية تدفق عناصره وحرية عوامله، وقطاع تجارة الخدمات الدولية ليس في منأى عن هذه التحولات، خاصة في ظل الزيادة المتنامية لهذا القطاع، وبالتالي أضحى التعاون في مجال الخدمات خاصة المالية والمصرفية منها أمرا تفرضه الظروف والمصالح المشتركة، وتجسد هذا في إطار ما يعرف بالاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS)، والتي تمخضت عن إحدى مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة، حيث شملت هذه الاتفاقية عدة أنواع من الخدمات كان من أهمها الخدمات المالية والمصرفية، وبالتالي أصبح الاتجاه العالمي نحو التحرير المالي والمصرفي، وتم الانتقال من التحرير الداخلي للبلد نحو التحرير المتعدد الأطراف.

من هذا المنطلق سنحاول إبراز بعض المفاهيم المتعلقة بالخدمات والخدمات المالية والمصرفية وتجارة الخدمات وأهمية هذه الأخيرة في الاقتصاد العالمي، وكذلك السياق العام للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات التي حملت على عاتقها مسيرة تحرير قطاع بأكمله.

## المبحث الأول: عموميات حول قطاع الخدمات والخدمات المصرفية.

التجارة الدولية مظهر من مظاهر العلاقات الاقتصادية الدولية، والتي حضيت باهتمام الكثير من الدراسات خاصة مع تنامي نصيب تجارة الخدمات فيها، كما أن قطاع الخدمات خضع لتنظيم واسع النطاق على نحو يعكس أهميته المتزايدة في الاقتصاد العالمي، وموازاة مع ارتفاع مستويات المعيشة وزيادة دخول الأفراد الذين زادت حاجا م إلى نوع آخر من الخدمات وهي الخدمات المصرفية.

من هذا المنطلق سنحاول إبراز المفاهيم المتعلقة بالخدمات وتجارة الخدمات وكذا الخدمات المصرفية، بالإضافة إلى أهمية تجارة الخدمات في الاقتصاد.

### المطلب الأول: مفهوم الخدمات(مفاهيم عامة)

**أولا- تعريف الخدمة:**

**1- تعريف الخدمة لغة:**

هي طلب منفعة الشيء، ومنه استخدمته، سألته أن يخدمني، أو جعلته كذلك[1].

2- **تعريف الخدمة اصطلاحا:**

هي ما يحصل عليه المستهلك من نتائج أعمال الغير، كخدمة أصحاب الحرف والصناعات و نحوهم[2].

ويرجع أصل كلمة "**خدمة** " والتي يقابلها بالفرنسية service إلى المصطلح اللاتيني servium والتي تعني العبودية[3]، وهذا في وقت كان تسود فيه ظاهرة الأسياد والعبيد، والعبد يخدم سيده، حيث ارتبط مفهوم الخدمة منذ القدم ـذه المعاني السلبية والتي تدل على البقاء تحت التصرف[4].

**3- مفهوم الخدمة من المنظور الإسلامي:**

ظهر مفهوم الخدمة في الإسلام إبتداءا من القرن السادس الميلادي، في عهد النبي ﷺ، لقوله ﷺ: " **لأن أمشي مع أخي المسلم** في **حاجة أحب إلي من أن أعتكف** في **المسجد شهرا** "[5].

---

[1]- ابن المنظور، **لسان العرب**، مادة خدم (2) 1115، **المصباح** المنير، مادة خدم، ص165.

[2]- محمد السانوسي، محمد شحاتة، **التجارة الدولية** في **ضوء الفقه الإسلامي واتفاقيات الجات، دراسة مقارنة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص165.

[3] -Christiane Dumoulin et Jean-Paul flipo**, entreprise des services, 7 facteurs clé de réussité**, 2ème tirage édition d'organisation, Paris, 1993, p18.

[4]- بلحيمر إبراهيم، **المزيج التسويقي من منظور التطبيقات التجارية الإسلامية**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر2005، ص ص64-65.

[5]- حديث رواه ناصر الدين الألباني، تحت رقم 176.

إن ما يتضح من هذا الحديث النبوي أن النبي صلى الله عليه وسلم تطرق إلى مفهوم الخدمة وقال أ ا تتمثل في الجهد البشري الذي يقدمه أحد الأفراد إلى شخص آخر، وهذا الجهد ليس مادي ولا يمكن التعرف عليه عن طريق مختلف حواس الإنسان[1].

**4- تطور مفهوم الخدمات:**

مر قطاع الخدمات بعدة مراحل على مدى السنوات السابقة، وتم التعبير عنه بعدة مصطلحات في محاولة أولية للتعبير عن هذا القطاع وهي[2]:

**4-1 القطاع الثالث:**

وهو اصطلاح صاغه فيشر عام 1935، حيث عرف قطاع الخدمات على أنه قطاع ثالث بالنسبة للقطاعين الأول والثاني وهما قطاع الزراعة وقطاع الصناعة على الترتيب، وغرض فيشر من هذا التعريف هو استنتاج وجود مجموعة ثالثة من الأنشطة الاقتصادية بالإضافة إلى الأنشطة الزراعية والصناعية.

**4-2 القطاع المتبقي:**

كتب "كلارك" عام 1940 أن هناك صناعات متبقية بعد الزراعة والتعدين والتصنيع يمكن تصنيفها بالخدمات.

إن مفهوم الخدمة أعتبر ولا يزال معقدا وطبيعتها غير واضحة، ومرد ذلك إلى الأسباب التالية[3]:

**-** إن كلمة "الخدمة" توحي بشيء معنوي أكثر منه مادي، وذلك غالبا ما يستعمل لفظ "منتج" للتعبير عن الخدمة، مثل منتجات مالية، منتجات سياحية.

- إن كلمة "الخدمة" لا تشمل قطاع معين، وإنما تمتد إلى قطاعات، أي أن قطاع الخدمات متنوع جدا.

- لطالما اعتبرت الخدمة متعلقة بالعنصر البشري، ولكن هذا المفهوم نقص مفعوله في وقت طغت فيه الآلة ميدان الخدمات.

- فضلا على أن كل من الخدمة و السلعة تؤدي نفس الغرض وهو إشباع حاجات المستهلك.

ونظرا للتطور الملموس الذي لحق باقتصاديات أوروبا، حيث انتقلت من مجتمعات زراعية ضخمة إلى مجتمعات قائمة على التصنيع، ثم احتلت صناعة الخدمات أهمية كبرى، توالت التعاريف التي وضعها الكتاب

---

[1]- بلحيمر إبراهيم، **المزيج التسويقي من منظور التطبيقات التجارية الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص65.

[2]- سامي أحمد مراد، **تفعيل التسويق المصرفي لمواجهة آثار اتفاقية تحرير تجارة الخدمات "الجاتس"**، الطبعة الأولى، الناشر المكتب العربي للمعارف، مصر2007، ص43-44.

[3]- Michel long Lois et Gérard tocquer, **marketing des services, le défirelationnal**, Morin édition, canada,1992, p22-23.

الاقتصاديون لقطاع الخدمات[1]، سنورد البعض منها قصد رفع اللبس والغموض الذي يكتنف مفهوم الخدمات، وهذا وفقا لتسلسلها التاريخي:

**أ- تعريف بانوك باكستر & ريس (Bannock, Baxter and rees) عام 1972[2]:**

عرف الخدمات على أ ا سلع المستهلك التي تعتبر أساسا غير ملموس ويتم استهلاكها في نفس وقت إنتاجها، وتعتبر الصناعات الخدمية عادة كثيفة العمل.

غير أن هذا التعريف ينتقد في كون أن كثافة العمل لا تقتصر على صناعة الخدمات فقط، فأغلب الصناعات الخدمية في الولايات المتحدة الأمريكية هي كثيفة رأس المال، ضف إلى ذلك أن تزامن الإنتاج والاستهلاك لا يعتبر بالضرورة خاصية تميز الصناعات الخدمية.

**ب- تعريف(Green Wald) عام1973:**

عرف الخدمات على أ ا ذلك المكون من الناتج القومي الإجمالي الذي يقيس ناتج المفردات غير المنظورة[3].

**ج- تعريف(Pearee) عام 1981:**

عرف الخدمات على أ ا ما يتم استهلاكه عند نقطة إنتاجها[4].

وهذا التعريف يتشابه مع التعريف الذي وضعه (**Bannock**) وواجه نفس الانتقاد مثل سابقه.

## 5- تعاريف أخرى للخدمات:

### أ- تعريف الخدمات من وجهة نظر صندوق النقد الدولي:

يعرف صندوق النقد الدولي الخدمات على أ ا تلك المعاملات الاقتصادية الدولية التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة[5]، وحسب هذا التعريف يظهر جليا بأن هذه الخدمات موضوعها عملية استيراد وتصدير بين دولتين على الأقل والتي يتم قيدها في ميزان مدفوعات البلد.

---

[1] - Dorothy riddle, **service-led growth, the role of service sector in world development**, Preager publishers, USA, 1986, pp3-9.

[2] - Idm, p10

[3]- سامي أحمد مراد، **دور اتفاقية تحرير تجارة الخدمات الدولية"الجاتس"** في **رفع كفاءة أداء الخدمة المصرفية ببنوك القطاع العام** في **مصر بالتطبيق على بنك القاهرة**، مرجع سبق ذكره، ص35.

[4] - سامي أحمد مراد **دور اتفاقية تحرير تجارة الخدمات الدولية"الجاتس"** في **رفع كفاءة أداء الخدمة المصرفية ببنوك القطاع العام** في **مصر بالتطبيق على بنك القاهرة**، مرجع سبق ذكره، ص35.

[5]- سامي أحمد مراد، **تفعيل التسويق المصرفي لمواجهة آثار اتفاقية تحرير تجارة الخدمات "الجاتس"** مرجع سبق ذكره، ص44.

**ب- تعريف الخدمات حسب اتفاقية الجات[*] (GATT):**

يقصد بالخدمات في هذه الاتفاقية كافة الأنشطة الاقتصادية غير ا سدة في صورة سلع مادية، وإنما تقدم في صورة خدمة أو نشاط مفيد لمن يطلبه، مثل الخدمات المالية في البنوك وشركات التأمين، خدمات النقل بأنواعه، نشاط الشركات السياحية، ومكاتب الاستشارات[1].

**ج- تعريف الخدمات وفقا لما ورد** في **الوثيقة الختامية لجولة الأورغواي**[**]:

يشمل تعريف الخدمات وفقا لهذه الوثيقة جميع الخدمات في كل القطاعات باستثناء الخدمات التي تورد في إطار ممارسة السلطة الحكومية أي خدمة تورد على أساس غير تجاري أو بدون تنافس مع واحد أو أكثر من موردي الخدمات[2].

من خلال التعاريف الواردة سابقا نستنتج مايلي:

إن الخدمات هي مخرج ينتج بإشراك جملة من عوامل الإنتاج وهذه الخدمات قد تكون ائية مثل خدمات الصحة، وقد تكون هي الأخرى مدخلات في عملية الإنتاج، مثل خدمات الاستثمارات، وخدمات التخزين.

إن الخدمات منتجات غير ملموسة وفي أغلب الأحيان غير قابلة للتجزئة وتستهلك عند إنتاجها، خاصة في ظل ما هو متاح حاليا من تكنولوجيا، حيث يتم إنتاج وبيع وإيصال الخدمة إلى المستهلك عبر وسائط إلكترونية التي أصبحت السمة التي تميز العصر الراهن.

كلا من التعريفين اللذين أوردهما صندوق النقد الدولي واتفاقية الجات يشيران إلى أن الخدمات هي موضوع مبادلات دولية، في إشارة إلى وجود علاقة اقتصادية ما بين بلدين أو أكثر، ومن هنا جاءت فكرة تجارة الخدمات التي سنأتي على ذكرها في المبحث الثاني من هذا الفصل.

---

[*] الجات و التي يصطلح على تسميتها باللغة الإنجليزية GATT هي الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة.

[1]- محمد السانوسي، محمد شحاتة، **التجارة الدولية** في **ضوء الفقه الإسلامي واتفاقيات الجات، دراسة مقارنة**، مرجع سبق ذكره، ص216.

[**] جولة الأورغواي هي إحدى جولات الجات التي كانت في الفترة من سبتمبر 1978- و انتهت في ديسمبر 1993، والتي أسفرت عن الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وسنأتي على ذكرها بشيء من التفصيل في المبحث الرابع من هذا الفصل.

[2]- سامي أحمد مراد، **تفعيل التسويق المصرفي لمواجهة آثار اتفاقية تحرير تجارة الخدمات "الجاتس"**، مرجع سبق ذكره، ص45.

**ثانيا- تصنيفات الخدمات:**

أستحدث علماء الاقتصاد جملة من المعايير والأسس التي على أساسها يتم تصنيف الخدمات، وهذا نظرا لتعدد هذه الأخيرة، وفي مايلي نورد تصنيف مختلف الخدمات استنادا لهذه المعايير[1]:

**1- التقسيم وفقا لنوع العميل:**

طبقا لهذا المعيار تصنف الخدمات إلى صنفين هما:

أ- خدمات استهلاكية: وهي تلك الخدمات التي يشتريها الأفراد لإشباع حاجا م الشخصية، أي تلك الخدمات التي تستخدم مرة ثانية في العملية الإنتاجية، مثل: خدمات تصليح السيارات.

ب- خدمات صناعية: وهي تلك الخدمات التي تشتريها منظمات الأعمال بغرض تمكينها من أداء أعمالها، فهذه الخدمات تستخدم في العملية الإنتاجية على عكس سابقتها، مثال ذلك: خدمات التركيب و الصيانة.

**2- التقسيم وفقا لدرجة الاعتماد على العمالة أو الآلة:**

حسب هذا المعيار تصنف الخدمات إلى:

أ- خدمات كثيفة العمالة: وهي تلك الخدمات التي تلعب العمالة دورا أساسيا في تقديمها، فهي خدمات تعتمد بنسبة كبيرة على العنصر البشري، مثل خدمات التعليم.

ب- خدمات كثيفة المعدات: وهي تلك الخدمات التي تلعب الآلة دورا هاما في تقديمها، مثل خدمات الاتصالات، وهذا النوع من الخدمات يتزايد في الوقت الراهن بشكل متسارع نظرا للتطور التكنولوجي الذي أدى إلى إحلال الآلة محل العنصر البشري.

ج- خدمات تعتمد على الآلة والعمالة معا: وهي الخدمات التي تعتمد في تقديمها على العنصر البشري والآلة معا، مثل الخدمات المصرفية و الخدمات الطبية.

**3- التقسيم وفقا للهدف من تقديم الخدمة:**

استنادا إلى هذا المعيار تصنف الخدمات إلى صنفين هما:

أ- خدمات تقدم دف تحقيق الربح: وهي الخدمات التي تقدمها المنظمات الخاصة، مثل: الخدمات الفندقية، و الصحية.

ب- خدمات لا يهدف من وراء تقديمها تحقيق الربح: وهي تلك الخدمات التي تقدمها على الخصوص المؤسسات الحكومية في مجال الصحة والتكفل الاجتماعي لبعض فئات ا تمع، وخدمات الجمعيات الخيرية.

---

[1] - زيدان محمد، **دور التسويق المصرفي في القطاع المصرفي، دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية**، مرجع سبق ذكره، ص ص63-64.

**4- التقسيم على أساس درجة الاتصال والاحتكاك بالعميل:**

وفقا لهذا المعيار تصنف الخدمات إلى صنفين:

أ- خدمات تتطلب اتصال كبير بالعميل: مثال ذلك خدمات الفنادق والخدمات الطبية، حيث يعتبر تواجد العميل أمرا ضروريا.

ب- خدمات تتطلب اتصال قليل بالعميل: وهي تلك الخدمات التي يتم تقديمها دون تواجد العميل كخدمات التصليح والصيانة.

**5- التقسيم حسب مهارة مقدم الخدمة:**

على أساس هذا المعيار تقسم الخدمات إلى قسمين:

أ- خدمات مهنية: وهي تلك الخدمات التي تمتاز بالتعقيد، حيث عادة ما يحمل مؤديها شهادة تعطي له حق القيام ا، ويتوفر في مؤديها درجة عالية من المهارة والاحترافية مثل الخدمات القانونية والطبية.

ب- خدمات غير مهنية: وهي خدمات تمتاز بالبساطة، ولا يتطلب من مؤديها ضرورة الحصول على شهادة لتقديم هذه الخدمة، ويعتمد أصحا ا في أدائها على خبر م الشخصية التي غالبا ما يكتسبو ا إرثا أبا عن جد، ولا يتوفر في مؤديها درجة كبيرة من المهارة والاحترافية، ومثال على ذلك خدمات التصليح والطلاء...إلخ.

**6- التقسيم حسب سلوك العميل:**

طبقا لمعيار سلوك العميل تصنف الخدمات إلى:

أ- خدمات ميسرة: وهي تلك الخدمات التي يشتريها العميل دون مجهود شرائي من أقرب مكان، كخدمات الحلاقة مثلا.

ب- خدمات التسوق: وهي الخدمات التي يشتريها العميل (المستهلك) بعد بذل مجهود، خاصة إذا تطلب الأمر القيام بعملية مقارنة بين تلك الخدمات المتاحة، ومثال ذلك خدمات تأجير السيارات.

وحسب معيار سلوك العميل هناك من يضيف نوع آخر من الخدمات وهي الخدمات الخاصة، وتعرف على أ ا تلك الخدمات التي يبذل مستخدميها مجهودا خاصا أو يتحمل تكلفة إضافية في سبيل الحصول عليها، مثل الخدمات التي يقدمها محام مشهور[1].

---

[1] - خلوف الزهرة، **دور العنصر البشري** في تحسين **جودة الخدمة المصرفية، حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الشلف، 2005، ص15، نقلا عن عبيد عنان وآخرون، **التسويق**، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، 1999، ص269.

كما يوجد تقسيم آخر للخدمات للأغراض الإحصائية كما هو موجود في دليل ميزان المدفوعات ويغطي هذا التقسيم عدد من العمليات وهي[1]:

- الشحن وكل ما يرتبط به من خدمات النقل والتأمين؛
- المصروفات التي تدفع نظير خدمات الموانئ أو المطارات؛
- عوائد تكون نتيجة لخدمات حكومية رسمية لغير المقيمين.

**ثالثا- خصائص الخدمات:**

الخدمة منفعة يقدمها طرف لآخر، وهي تنفرد بخصائص تميزها عن غيرها من المنتوجات الأخرى، وتعكس صفات وطبيعة الخدمات، وهذه الخصائص منها الرئيسية ومنها الثانوية، نوردها فيما يلي:

**1- الخصائص الرئيسية:** تتمثل هذه الخصائص في النقاط التالية:

أ- عدم إمكانية لمس الخدمات (l'intangibilité): والتي تعني عدم القدرة على الإحساس بالخدمة بأي من الحواس الخمس، وهذه الخاصية سبق وأن أشار إليها الاقتصادي (**آدم سميث**) في القرن 18م، حيث اعتبر الخدمة تالفة في لحظة إنتاجها[2].

وهذه الخاصية تمثل حقيقة الخدمة، لكو ا لا ترى ولا يمكن لمسها قبل الإقدام على شرائها، وبذلك فهي تخالف المنتوجات السلعية التي تتميز بخصائصها المادية والتي تسمح للعميل اختيار خواصها بشيء من التمعن[3].

هذه الخاصية لها نتائج وآثار منها[4]:

- صعوبة تقييم الخدمات المتنافسة دف التمييز بينها قبل اقتنائها؛
- ارتباط الحصول على الخدمة واستخدامها بعنصر المخاطرة وعدم الرضا عند تجربتها؛
- عدم تملك الخدمة من طرف العميل طالما أ ا غير ملموسة؛
- صعوبة حماية الخدمات قانونيا عن طريق براءة الاختراع مما يسهل عملية التقليد؛

---

[1]- حسن عبيد، **الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات**، أوراق اقتصادية، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، القاهرة، العدد العشرون، الصادر في نوفمبر 2002، ص05.

[2]- عبد القادر برانيس، **التسويق في مؤسسات الخدمات العمومية، دراسة على قطاع البريد والاتصالات بالجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص149.

[3]- زكي خليل المساعد، **تسويق الخدمات وتطبيقاته**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص41.

[4]- سعيد محمد المصري، **إدارة وتسويق النشطة الخدمية، المفاهيم والاستراتيجيات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص ص165-166.

ومن أجل تجاوز هذه الآثار يتوجه المستهلك إلى البحث عن العلاقة المميزة للخدمة، والتي تركز على مكان تقديم الخدمة، الكيفية التي تقدم ا، من يقدمها والسعر الذي تقدم به[1].

ب- الخدمة غير قابلة للتخزين* أو القابلية للتلف (la périssabilité): السلع يمكن تخزينها في مراحل الإنتاج أو بعد الإنتاج أو أثناء البيع، وهذا لا يحدث في حالة الخدمات، فهذه الأخيرة قابلة للتلاشي وتفنى بمجرد إنتاجها، فهي غير قابلة للتخزين دف البيع أو الاستخدام اللاحق، فالبنوك مثلا لا يمكنها تخزين خدما ا عند أوقات الازدحام لأوقات أخرى[2].

ج- الخدمة تلازمية وغير قابلة للاستدعاء مرة أخرى (l'indissociabilité)[3]: ما يمز الخدمات هو آنية الإنتاج والاستهلاك، أي تنتج وتستهلك في نفس الوقت، فبمجرد أن تقدم للعميل فإنه يستهلكها في اللحظة التي تقدم له فيها، كما أن الخدمة المقدمة تعتبر غير قابلة للاستدعاء مرة أخرى.

د- عدم تجانس (عدم تماثل) الخدمات (la variabilité)[4]: تعني هذه الخاصية عدم القدرة في كثير من الحالات على تنميط الخدمات وتوحيدها نظرا لعدم تجانسها خاصة تلك الخدمات التي يعتمد في تقديمها على العنصر البشري بشكل كبير، فوجود هذا الأخير كطرف في تقديم الخدمة يجعل الخدمة غير متجانسة، وبالتالي فالإنسان يعد متغير مهما في تكوين الخدمة.

هـ- الانتشار الجغرافي للخدمة[5]: الطلب على الخدمة ليس له حدود جغرافية، فهناك طلب محلي موزع على رقعة جغرافية داخل أي بلد، وهناك طلب خارجي عليها (أجنبي)، وبالتالي فالخدمة يجب أن تقدم إلى العميل حين يطلبها وفي أقرب مكان يناسبه.

---

[1] - زكي خليل المساعد، **تسويق الخدمات وتطبيقاته**، مرجع سبق ذكره، ص41.

* - هذه الخاصية ليست مطلقة، فبعض الخدمات أصبحت تسجل في وسائط حديثة كالأشرطة بأنواعها، والوسائط الالكترونية كالانترنيت، مما يدل على إمكانية تخزين هذا النوع من الخدمات لبيعها في المستقبل.

[2] - زيدان محمد، **دور التسويق المصرفي في القطاع المصرفي، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، مرجع سبق ذكره، ص65.

[3] - عبد القادر برانيس، **التسويق في مؤسسات الخدمات العمومية، دراسة على قطاع البريد والاتصالات بالجزائر**، مرجع سبق ذكـره، ص24.

[4] - مديوني جميلة، **تسويق الخدمات، دراسة حالة الهاتف النقال بمؤسسة جيزي**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخـصص تـسويق، جامعة البليدة، 2002، ص29.

[5] - زيدان محمد، **دور التسويق المصرفي في القطاع المصرفي، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، مرجع سبق ذكره، ص65.

**2- الخصائص الثانوية للخدمات:**

بالإضافة إلى الخصائص الرئيسية للخدمات توجد لها خصائص ثانوية وتتمثل فيما يلي[1]:

أ- لا يمكن شراء الخدمات بغرض بيعها على الرغم من أن باعة الخدمات يمثلون وكلاء؛

ب- لا يمكن لأحد أن يتكلم عن سعر خدمة ما، وإنما يعبر عن هذا بمصطلح الأجور أو المستحقات، ونفس الشيء ينطبق على البائع؛

ج- باستثناء بعض المصالح والنقل، الخدمات تكون خالية من التلوث الخاص بإنتاج واستهلاك الخدمة، ويرى البعض بأن هذه الخاصية هي التي جعلت التوسع في قطاع الخدمات على حساب السلع أمرا ضروريا بحجة تجنب الكوارث البيئية؛

د- لا مركزية إنتاج الخدمات، فقطاع الخدمات يتميز في مجمله بصناعة غير مركزية أو ضعيفة التمركز[2]؛

هـ- ضعف معدل إنتاجية الخدمات مقارنة بقطاع الصناعات اليدوية، ومرد ذلك هو أن أغلب الخدمات تعتمد على اليد العاملة الأقل تأهيلا، كما أن نسبة كبيرة منها تشتغل بكيفيات متقطعة وموسمية، وما يحكم على الخدمة ويجعلها مقبولة لدى المستهلكين هو النوعية وليست الكمية.

كما سبق وأن أشرنا أنه من بين صفات الخدمة هو الانتشار الجغرافي، حيث أصبحت الخدمات موضوع تبادل دولي، وظهر مصطلح جديد هو التجارة الدولية في الخدمات.

## المطلب الثاني: التجارة الدولية في الخدمات

بإدخال القضايا المتعلقة بالخدمات في التجارة الدولية زادت أهمية التجارة الدولية في وقت وجدت فيه جملة من الأنشطة الخدمية مكانا لها في التجارة الدولية، والتي أصبحت موضوع استيراد وتصدير.

**أولا- مفهوم التجارة الدولية في الخدمات:**

يقصد بالتجارة الدولية في الخدمات تلك المعاملات الاقتصادية غير المنظورة والتي تتم بين المقيمين في دولة معينة وغير المقيمين[3]، والمقيمين هم الذين يحصلون على دخولهم من الدولة بصفة مستديمة، في حين أن السائحين والمهاجرين مؤقتا فهم غير المقيمين.

---

[1]- زكي خليل المساعد، **تسويق الخدمات وتطبيقاته**، مرجع سبق ذكره، ص51.

[2]- برانيس عبد القادر، **التسويق في مؤسسات الخدمات العمومية، دراسة على قطاع البريد والاتصالات بالجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص ص118- 119.

[3]- بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية، ا لمد السادس والعشرون، 1994، ص61.

وتعرف تجارة الخدمات بأ ا التجارة التي يفترض فيها قيام ممثلي الدولة التجاريين بتحمل المسؤولية الأساسية للتنسيق بين سياسات الحكومة بالنسبة لهذه الأنشطة والتفاوض دوليا بشأن هذه السياسات[1].

كما ورد تعريف التجارة الدولية في الخدمات في الوثيقة الختامية لجولة الأروغواي، حيث عرفت التجارة الدولية في الخدمات على أ ا توريد الخدمة من خلال أربعة أشكال[2]:

- تقديم الخدمة من أراضي عضو* ما إلى أراضي عضو آخر؛
- تقديم الخدمة من عضو ما إلى مستهلك الخدمة في أراضي عضو آخر؛
- من خلال التواجد التجاري لمورد الخدمة؛
- إيفاد أشخاص طبيعيين من دولة العضو المحدد إلى أراضي عضو آخر للتوريد عن طريق التواجد المؤقت.

هذا التعريف هو الذي أستقر عليه المتفاوضون في اتفاقية تجارة الخدمات بجولة الأوروغواي، وورد هذا التعريف في المادة الأولى من الاتفاقية[3].

**ثانيا- تصنيف الخدمات في التجارة الدولية:**

إن التركيز على الخدمات في التجارة الدولية يجعلنا أمام تصنيفات مختلفة عن التصنيفات السابقة، وقبل استعراض هذه التصنيفات من الضروري إبراز أهمية تصنيف الخدمات وهذه الأهمية نوجزها في مايلي[4]:

- يعطي نظام التصنيف فهما أفضل للخدمة المعنية، فمن خلاله يتم تسليط الضوء على أوجه الشبه والاختلاف بين الخدمة ذات العلاقة المصنفة وبين الخدمات الأخرى؛
- يساعد التصنيف على صياغة إستراتيجية للتسويق وخطة تكتيكية.

هذا وتصنف التجارة الدولية في الخدمات طبقا لبعض الاقتصاديين إلى عدة مجموعات، وأبرز هذه التصنيفات هي التي ذكرها كل من (جروبل) و(ستيرن وهوكمان):

---

[1] - حسن حجازي محمد، **أثار تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية في إطار اتفاقية جولة الأوروغواي**، المعهد العربي للتخطيط، بدون سنة نشر، ص ص10-12.

[2] - بنك مصر، النشرة الاقتصادية، السنة41، العدد الثاني، الصادر في 1998، ص25.

* - يقصد بالعضوية هنا العضوية في المنظمة العالمية للتجارة "OMC".

[3] - عبد الحليم فضل، **منظمة التجارة العالمية و سياسات الخصخصة**، من على الموقع:
http://www.dirasat.net/ar/news details.php?id=1&cid=2، أطلع عليه بتاريخ2008/06/25.

[4] - شفيق عداد، نظام سويدان، **أساسيات التسويق**، دار الحامد للنشر، الطبعة الأولى، بدون بلد النشر، 1998، ص256.

**1- تصنيف جروبل:**

طبقا لتصنيف (جروبل) تقسم الخدمات إلى مجموعتين هما[1]:

أ- الخدمات المتصلة أو المترابطة: وهي الخدمات التي تتطلب انتقال الأفراد أو رؤوس الأموال أو الشركات أو السلع عبر الحدود لتبادلها مثل السياحة، وخدمات الدعاية والإعلان.

ب- الخدمات المنفصلة: وهي الخدمات التي يتم إدماجها في السلع المباعة مثل الأفلام السنيمائية وغيرها من الخدمات الإلكترونية في مجال المعلوماتية.

**2- تصنيف(ستيرن وهوكمان):**

قاما كل من (ستيرن وهوكمان) بتصنيف التجارة الدولية في الخدمات إلى أربع مجموعات هي[2]:

أ- الخدمات المنفصلة أو المنعزلة: هي الأنشطة الخدمية التي لا تحتاج إلى انتقال الأفراد أو الشركات طالبي أو عارضي الخدمات خارج حدود الدولة، وينتمي إلى هذه ا موعة خدمات النقل الدولي، فهذه الخدمات يمكن أن تصل إلى الأفراد في الدول الأخرى، دون الحاجة إلى انتقال هؤلاء الأفراد إلى مقر شركات هذه الخدمات وكذلك دون الحاجة إلى تمركز تلك الخدمات في الدول الأخرى.

ب- الخدمات المستقرة في موقع طالب الخدمة: وهي تلك الخدمات التي تتطلب انتقال عارضها فقط (المنتج) دون طالبها (المستهلك)، حيث يستلزم الأمر وجود عارض الخدمة في المكان الجغرافي الذي تطلب فيه الخدمة، مثل الخدمات المصرفية والمالية، كما أن هذه الخدمات تستلزم فتح فروع لها داخل الأسواق الخارجية كي تتمكن من تقديم الخدمة.

ج- الخدمات المستقرة في موقع عارض الخدمة: هي الخدمات التي تتطلب انتقال المستهلك دون المنتج، فعارض الخدمة يقدمها لمن يطلبها داخل بلده، وهذه الخدمة قد تم شراؤها بواسطة مواطن أو شركة مقيمة في بلد آخر، مثل خدمات السياحة والتعليم....إلخ.

د- الخدمات غير المنفصلة: هي تلك التي تتطلب انتقال كل من المستهلك للحصول على الخدمة والمنتج لعرض الخدمة.

---

[1]- توتاليتي، **اتفاقية الجات وماهية الخدمات المالية**، القسم الأول، شركة مصر للتأمين، بدون سنة نشر، ص ص14-17.

[2]- بداوي مصطفى، **المنظمة العالمية للتجارة وتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة البليدة، 2004، ص56، نقلا عن سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية للنشر، القاهرة، 1993، ص298.

### ثالثا- خصائص التجارة الدولية في الخدمات:

تتسم التجارة الدولية في الخدمات بثلاث خصائص تميزها عن التجارة في السلع وتتمثل في[1]:

**1-** أن عمليتي إنتاج الكثير من الخدمات واستهلاكها يجب أن يتم في نفس الوقت وغالبا في نفس المكان، ومن خلال توافر حد أدنى من الاتصال المباشر بين منتج الخدمة ومستهلكها، الأمر الذي يوحي بضرورة انتقال المستهلك إلى بلد منتج الخدمة كي يستطيع تلقي الخدمة، أو ضرورة إجراء جانب من جوانب عملية الإنتاج في بلد المستهلك أو انتقال بعض عناصر الإنتاج عبر حدود بلد المنتج أو المستهلك، وهذا يختلف عن التجارة في السلع، حيث ننتج السلعة في بلد ما وتنتقل عبر الحدود إلى بلد آخر ليتم استهلاكها.

**2-** يتم تبادل الخدمات المنفصلة بطريقة مشا ة لتبادل السلع، ولكن في معظم الحالات يتطلب الأمر تقارب بين منتجي الخدمات ومستهلكيها، ويكون انتقال الأفراد ورأس المال في شكل استثمار أجنبي مباشر، هما الشكلين الأساسيين لتقديم الخدمات.

**3-** أنشطة الخدمات تقوم بتنظيمها السلطات الوطنية سواءا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أي أن هناك تدخلا في عمل أسواق الخدمات لضمان تحقيق أهداف السياسة الوطنية كتدخل الدولة في خدمات البنوك والتأمين وعلى ذلك فإن معظم المعوقات في مجال تجارة الخدمات تفرضها الحكومة من خلال اللوائح الحكومية وهي عوائق معقدة لا يمكن قياسها على عكس تجارة السلع التي يفرض عليها رسوم جمركية يمكن قياسها ويمكن تخفيضها بسهولة عن طريق تعديل اللوائح الحكومية.

## المطلب الثالث: أهمية قطاع الخدمات في الاقتصاد العالمي.

لم يحظى قطاع الخدمات بأي اهتمام يذكر من قبل الاقتصاديين الأوائل أمثال (آدام سميث) و(دافيد ريكاردو)، حيث اعتقدوا أن قطاع الخدمات قطاع غير منتج، وسيطرت آنذاك الأفكار التي تقول بأن قطاع الخدمات قطاع هامشي، وليس له أي قيمة اقتصادية[2]، ولكن مع مطلع الربع الأخير من القرن التاسع عشر أقر (ألفرد مارشال) أن مقدم الخدمة قادر على تقديم منفعة للمستهلكين تماما مثل منتج السلع المادية، وأضاف مارشال بأن السلع ما كانت لتظهر إلى الوجود لولم تكن هناك سلسلة من الخدمات المقدمة لكي يتم إنتاج هذه السلع وتقديمها للمستهلكين[3].

---

[1]- حسن حجازي محمد، **أثار تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية في إطار اتفاقية جولة الأوروغواي،** مرجـع سـبق ذكـره، ص ص10-11.

[2]- Liliane Bensahel, **Introduction à L'économie des services,** press universitaire, Paris, 1997, p07.

[3]- بشير عباس العلاق، حميد عبد النبي الطائي، **تسويق الخدمات، مدخل إستراتيجي، وظيفي وتطبيقي،** دار زهران للنشر، عمان، 2007، ص19.

غير أن قطاع الخدمات بدأ في النمو المتزايد خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، ومرد ذلك إلى جملة من الأسباب والعوامل.

**أولا- أسباب تنامي قطاع الخدمات:**

هناك أسباب عديدة تفسر تقدم قطاع الخدمات في التجارة الدولية ومن أهم هذه الأسباب ما يلي[1]:

**1-** أدى التطور التكنولوجي إلى تنوع وخلق خدمات جديدة تشبع احتياجات الإنسان المتطورة، ومن ثم سهولة وضرورة انتقال هذه الخدمات من مصادر الإنتاج إلى مصادر الاستهلاك؛

**2-** هذا القطاع يمتص جانب كبير من العمالة يفوق ما يحصل عليه قطاع إنتاج السلع (هذا وسنورد بشأن ذلك أرقام في النقطة الموالية)؛

**3-** وجود فائض في بعض قطاعات الخدمات في بعض البلدان وعجز في بلدان أخرى يزيد من فرص التبادل؛

**4-** ارتفاع مستوى التعليم والتدريب وتوافر رخص تكاليف عناصر الإنتاج التي تدخل في صناعات قطاع الخدمات واعتمادها على العنصر البشري يزيد من فرص نمو هذا القطاع في مختلف البلدان؛

**5-** الزيادة في أعداد وتشكيلات السلع التي تحتاج إلى خدمات وكذلك الزيادة في درجة تعقيد هذه السلع أدى إلى تنامي أهمية قطاع الخدمات وأستدعى الأمر خدمات أخرى مثل الصيانة والتدريب[2]؛

**6-** المكانة المرموقة للخدمات ومساهمتها في الدورة الاقتصادية في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء من حيث مساهمتها في نسق النمو والقيمة المضافة والتوازنات المالية الخارجية، خاصة في ظل ارتفاع حصيلتها في التجارة العالمية[3]؛

**7-** زيادة أوقات الفراغ بسبب زيادة استخدام ظاهرة التشغيل الآلي في كثير من المؤسسات، الأمر الذي قلل من أيام العمل الأسبوعية وساعات العمل في اليوم الواحد[4]؛

**8-** تسارع حركة الاستثمار الأجنبي المباشر وظهور أنماط جديدة ومتعددة لنشاط الشركات العالمية الكبرى.

---

[1] - مصطفى رشدي شيحة، **اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة، دراسة للمعالم و المفاهيم الرئيسية الواردة باتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، مع إشارة خاصة للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وما طرأ عليها من تطورات،** دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص176.

[2] - بشير عباس العلاق، حميد عبد النبي الطائي، **تسويق الخدمات، مدخل إستراتيجي، وظيفي وتطبيقي،** مرجع سبق ذكره، ص21.

[3] - بداوي مصطفى، **المنظمة العالمية للتجارة وتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية، دراسة حالة الجزائر،** مرجع سبق ذكره، ص61.

[4] - بشير عباس العلاق، حميد عبد النبي الطائي، **تسويق الخدمات، مدخل إستراتيجي، وظيفي وتطبيقي،** مرجع سبق ذكره، ص ص21.

كل هذه العوامل ساهمت وسوف تساهم بالتأكيد مستقبلا في تعزيز أهمية قطاع الخدمات في الاقتصاديات المختلفة، بالإضافة إلى عوامل أخرى منها زيادة مداخيل الأفراد والتغيرات التي حدثت في بيئة منشآت الأعمال، وكذلك قيام العديد من الجامعات والمعاهد باستحداث مقاييس خاصة بتسويق الخدمات.

**ثانيا- الأهمية النسبية لقطاع الخدمات:**

إن محاولة تحديد الأهمية النسبية لقطاع الخدمات تعترضه مجموعة من الصعوبات نذكر منها[1]:

- اختلاف المفاهيم الدولية فيما يتعلق بتجارة الخدمات من ناحية شمولها وتضمين بعض القطاعات الخدمية فيها من عدمه، فعلى سبيل المثال فإن البعض يستبعد قطاع الإنشاءات والمقاولات، والبعض الآخر يرى أن قطاع الخدمات الحكومية القابلة للتجارة أساس لمدى شمولها قطاع الخدمات؛

- تخلف الإحصائيات نسبيا عن تحليل حجم وطبيعة قطاع الخدمات، الأمر الذي ينعكس في افتقار البيانات إلى التفصيل سواءا من الناحية القطاعية، أومن ناحية الاتجاهات الجغرافية للصادرات والواردات الخدمية بالإضافة إلى افتقار تلك الإحصائيات على فترات زمنية متباعدة.

وبالرغم من هذه الصعوبات في تحديد أهمية قطاع الخدمات في التجارة الدولية ومعرفة نصيبها بدقة إلا أنه ليس من الصعب توضيح أهمية تجارة الخدمات، فالإحصائيات العالمية تشير إلى أن حجم النمو في تجارة الخدمات عالميا هو 2.9% مابين عامي 1990 و2000، وهو ما يمثل ضعف حجم النمو في القطاع الذي بلغ حجم نموه 1.4% فقط[2].

ونظرا لسرعة نمو قطاع الخدمات أصبح يمثل في عام 2001 نحو 40% من الناتج العالمي الإجمالي، و70% من الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاد الدول الصناعية، و50% من إجمالي الناتج المحلي لاقتصاد الدول النامية[3]. كما ساهم قطاع الخدمات بنسبة 79% في الناتج المحلي الإجمالي لدى الولايات المتحدة الأمريكية[4]، وهو ما يفسر اهتمام الدول الصناعية بقطاع الخدمات، والشكل الموالي يبين ذلك:

---

[1]- هلال محسن، **أثر الاتفاقية العامة للتجارة** في **الخدمات وانعكاسا ا عالميا وعربيا**، إتحاد المصارف العربية، 2002، ص74

[2]- تحرير تجارة الخدمات يضيف للاقتصاد العالمي حوالي 390 مليار دولار بينما تحرير قطاع الصناعة يضيف 211 مليـار دولار، جريـدة الوطن السعودية، الصادرة في 2002/07/28 من على الموقع الإلكتروني:

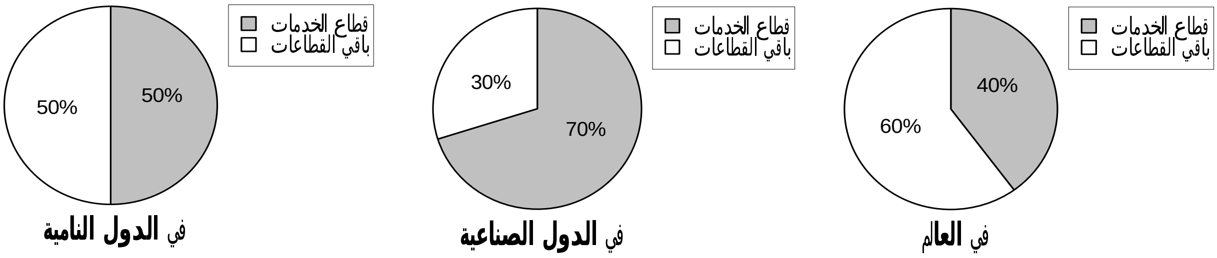
http://www.alhramain.com/text/alrsheef/eqtsid/2002/039/2.htm، أطلع عليه بتاريخ: 2008/03/15.

[3]- فواز بن عبد الستار العلمي الحسني، **تجارة الخدمات و أثارها المتوقعة على الاقتصاد السعودي**، ورقة عمل مقدمة إلى نـدوة الرؤيـة المـستقبلية للاقتـصاد الـسعودي، الريـاض، أيـام:19-23 أكتـوبر2002، ص02، المنـشورة علـى الموقـع الالكتروني:http://www.commerce.gov.sa/active/articles02.psp، أطلع عليه بتاريخ 2008/06/12، ص02.

[4]- مذكرة الأمانة العامة للإتحاد حول تحرير تجارة الخدمات و آثارها على البلدان العربية من على الموقع الإلكتروني:

http//www.Icatu.org/add/slow_chosen_study.php? main=405، أطلع عليه بتاريخ 2008/06/12.

**الشكل رقم (01- 02): يبين نسبة تجارة الخدمات إلى الناتج الإجمالي خلال سنة 2001**




**المصدر:** فواز بن عبد الستار العلمي الحسني، **تجارة الخدمات و أثارها المتوقعة على الاقتصاد السعودي**، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي، الرياض، أيام:19-23 أكتوبر2002، ص02، المنشورة على الموقع الالكتروني:http://www.commerce.gov.sa/active/articles02.psp، أطلع عليه بتاريخ 2008/06/12.

كما أن إحصائيات منظمة التجارة العالمية تشير إلى أن إجمالي صادرات العالم من الخدمات التجارية في عام 2005 بلغ 1775 مليار دولار، بعد أن كانت 1440 مليار دولار في عام 2001، وكان نصيب البلدان النامية في مجموع صادرات الخدمات في العالم 22 % عام 2003، و12 مصدرا رئيسيا للخدمات في صفوف البلدان النامية من بينهم: مصر، الصين، الهند، كوريا، ماليزيا، تايلاندا، المكسيك والبرازيل كان نصيبهم71 % من صادرات جميع البلدان من الخدمات[1].

كما يساهم قطاع الخدمات في استقطاب اليد العاملة، حيث تشكل الخدمات مصدر العمالة الرئيسي في اقتصاد البلدان النامية، والتي قد تصل نسبتها إلى 50% من الوظائف في أمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي وشرق آسيا، أما في ما يتعلق بجانب الاستثمار الأجنبي المباشر أصبح قطاع الخدمات يشكل أكبر مجال للاستثمار الأجنبي، حيث أستقطب ما نسبته 60% من الاستثمارات العالمية المباشرة عام 2002[2]، وبتوسع الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الخدمات زاد رصيد التدفقات العالمية الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات أربع مرات من عام 1990 إلى 2002، وكان نصيب الخدمات نحو55 % من مجموع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج، وما هو متوقع أنه بحلول عام 2010 سيكون أكثر من ثلث

---

[1]- ينظر في ذلك: - أحمد جويلي، **14% حصة الخدمات من مجمل التجارة العربية**، من على الموقع الالكتروني: http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=141050&pg =3 أطلع عليه يوم 2008/07/17.

- فواز بن عبد الستار العلمي الحسني، **تجارة الخدمات و أثارها المتوقعة على الاقتصاد السعودي**، مرجع سبق ذكره، ص02.

- نعمان الزياتي، **مفاوضات تحرير تجارة الخدمات، الفرص والمحاذير**، من على الموقع الالكتروني: http://ik.ahram.org.eg/IK/Ahram/2008/2/11/INVE2.HTM، أطلع عليه بتاريخ: 2008/06/12.

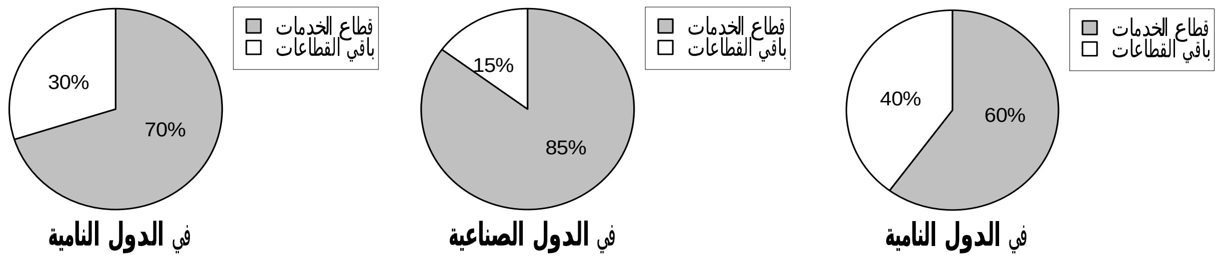
[2]- **ما هي الأسباب الدعية إلى تحرير التجارة العالمية**، من الموقع الإلكتروني: http://www.annabaa/org/nbnewws/63/302.htm، أطلع عليه يوم 2008/06/24.

الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية قد جاء من بلدان أخرى، وهذا التحول في الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الخدمات قد مكن قطاع الخدمات من الاستفادة من نقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا ويسر تنمية المهارات وإعادة تنظيم الشركات المتلقية له[1].

وتعتبر تجارة الخدمات المالية والمصرفية أكثر ديناميكية ضمن تجارة الخدمات حيث عرف قطاع الخدمات المالية والمصرفية نسبة نمو في القيمة المضافة لنسبة من الناتج الإجمالي في حدود 5% خلال الفترة (1990-1995).

كما أن كل المؤشرات تدل على أن نسبة مساهمة تجارة الخدمات إلى إجمالي الناتج في العالم سترتفع من 40% إلى 60% ومن 70% إلى 85% في الدول الصناعية، ومن 50% إلى 70% في الدول النامية في حدود عام 2020م[2]، والشكل الموالي يوضح ذلك:

**الشكل رقم (02- 02): تقديرات نسبة تجارة الخدمات إلى الناتج الإجمالي بحلول سنة 2020م.**




**المصدر:** فواز بن عبد الستار العلمي الحسني، **تجارة الخدمات وأثارها المتوفعة على الاقتصاد السعودي**، مرجع سبق ذكره، ص4.

من خلال ما تم تقديمه من أرقام تبين لنا مدى أهمية قطاع الخدمات في الاقتصاد العالمي وتتجلى هذه الأهمية في ما يلي[3]:

- يستطيع قطاع الخدمات توفير مدخلات الإنتاج المادي في قطاعي الزراعة والصناعة في المرحلة التي تسبق عملية الإنتاج مثل دراسة الجدوى.
- يلبي قطاع الخدمات حاجات أساسية بشكل مباشر كما هو الحال في التعليم.
- يلبي هذا القطاع حاجات أساسية بشكل غير مباشر كما هو الحال في تقديم فرص للعمالة أو توليد دخول جديدة والتي تعتبر ضرورية لإتساع السوق في القطاع السلعي.

---

[1] - نعمان الزياتي، **مفاوضات تحرير تجارة الخدمات، الفرص والمحاذير**، مرجع سبق ذكره.

[2] - فواز عبد الستار العلمي الحسيني، **تجارة الخدمات وأثارها المتوفعة على الاقتصاد السعودي**، مرجع سبق ذكره، ص05.

[3] - سامي محمد مراد، **دور اتفاقية تحرير تجارة الخدمات الدولية "الجاتس"** في **رفع كفاءة أداء الخدمة المصرفية ببنوك القطاع العام** في **مصر بالتطبيق على بنك القاهرة**، مرجع سبق ذكره، ص38.

- يقوم قطاع الخدمات بدور اجتماعي يتمثل في تخفيض البطالة والفقر وما يرتبط بذلك من التأثير على المناخ السياسي والاقتصادي.

- كما يساهم قطاع الخدمات في تعبئة الموارد المالية عن طريق الجهاز المصرفي وشركات التأمين، والانتفاع بالموارد من خلال خدمات الهياكل الأساسية وفي إيجاد الموارد عن طريق الخدمات التكنولوجية التي ترفع من الإنتاجية، ناهيك عن ما يوفره هذا القطاع من نقد أجنبي للبلد[1].

ونظرا لكل هذه الأهمية التي يكتسيها قطاع تجارة الخدمات أولت بعض المنظمات الدولية عناية هامة ذا القطاع.

**ثالثا- المنظمات الدولية التي اهتمت بقطاع الخدمات:**

أغلب المنظمات الدولية هي من حملت على عاتقها تنظيم وضبط النظام التجاري العالمي، وما اهتمام هذه المنظمات بقطاع الخدمات لدليل على ذلك، ومن بين المنظمات التي اهتمت بقطاع الخدمات نذكر[2]:

**1- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD):**

تعتبر الانكتاد (UNCTAD) بمثابة المركز الرئيسي للأمم المتحدة والتي تتولى الإعلان عن الحاجات التنموية للدول النامية، وفي ضوء ذلك تولت بعض قطاعات الخدمات مثل الشحن والتأمين والتمويل المرتبط بالتجارة ونقل التكنولوجيا، وفي عام 1983 تم إنشاء برنامج عمل للنظر في التعريفات والإحصاءات لدور الخدمات في عملية التنمية، كما تقوم الانكتاد بتقديم المساعدات الفنية للدول النامية من أجل تنمية قطاعا ا الخدمية.

**2- مؤتمر الأمم المتحدة للشركات المتعددة الجنسية (UNCTC):**

بدأت (UNCTC) عملها منذ عام 1975 باعتبارها المركز الرئيسي الأمم المتحدة في جميع الأمور المتعلقة بالشركات المتعددة الجنسية سواءا من حيث آثارها على الدولة الأم أو المضيفة أو من ناحية ضمان اتفاقيات دولية فعالة لدعم مساهمة هذه الشركات في تحقيق الأهداف القومية للتنمية، وقد أصبحت (UNCTC) واحدة من أنشط الوكالات التي تساهم في دور الشركات المتعددة الجنسيات في تجارة الخدمات ودور الاستثمار الأجنبي الذي تقوم به هذه الشركات في قطاع الخدمات وتأثيره على التجارة والتنمية في الدول النامية، كما قامت بتنظيم ندوات لتحسين فهم مجالات الخدمات التي يمكن أن يتم تحرير التجارة فيها.

---

[1]- أحمد عبد المطلب بدوي، **الآثار المستقبلية لتحرير تجارة الخدمات على التنمية الاقتصادية في مصر**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة عين الشمس، 1995، ص ص133-136.

[2]- نبيل حشاد، **الجات ومنظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي**، مصرف قطر المركزي، 1996، ص238.

**3- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD):**

تشير تقارير صندوق النقد الدولي إلى استحواذ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) على حوالي 78% من صادرات الخدمات في العالم وتقوم المنظمة بعمل دراسات عن قطاع الخدمات في الدول النامية.

**4- مركز التجارة العالمي (ITC):**

يعتبر مركز التجارة العالمي الضلع الرئيسي لكل من الأونكتاد والجات فيما يتعلق بتطوير الصادرات من الدول النامية، ولقد تطور دوره منذ عام 1946 ليشمل توفير المعلومات التجارية وتطوير الموارد البشرية من خلال تدريب وتنمية المؤسسات، وتغطي الأنشطة الحالية لمركز التجارة العالمي، تقديم الاستشارات الفنية للخدمات في مجالات (الهندسة الاستشارية، تطوير البرمجيات والمعلومات التجارية...).

واستجابة لأهمية النمو في الخدمات كإمكانية تصديرية للدول النامية فقد قام مركز التجارة العالمي بإدخال تجارة الخدمات في ا الات الجديدة لخطة المساعدات الفنية متوسطة الأجل للدول النامية.

**5- منظمة التجارة العالمية (OMC):**

والتي تعتبر الجهة العالمية المسؤولة عن إدارة النظام التجاري العالمي وحملت على عاتقها تنظيم التجارة الدولية وذلك في إطار سلسلة من الاتفاقيات والتي كان آخرها جولة الأورغواي والتي كان موضوعها تحرير تجارة الخدمات والتي سنوردها بشيء من التفصيل في المبحث الثالث من هذا الفصل.

**رابعا- الفرص والتحديات في التجارة الدولية للخدمات:**

بالرغم من كل هذاه الأهمية التي تكتسيها تجارة الخدمات والدور البارز لها، فإنه توجد بعض الفرص من شأ ا السماح بالتوسع في هذه الخدمات كما تصطدم هذه التجارة بجملة من التحديات.

سنورد كلا من هذه الفرص والتحديات بإيجاز فيما يلي[1]:

**1- الفرص في التجارة الدولية للخدمات:**

هناك مجالات كبيرة في التوسع في تجارة الخدمات ومرد ذلك إلى:

- التطور الكبير في تكنولوجيا المعلومات والمصحوب بالثورة المعلوماتية وبالذات في مجالات الاتصالات والتي أدت في مجموعها إلى إمكانية التجارة في كافة أنواع الخدمات بأي أسلوب من أساليب توريد الخدمة؛
- كما ساعدت تكنولوجيا المعلومات على تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك وإدخال مفاهيم جديدة؛

---

[1]- عبد القادر فتحي لاشين و آخرون (فريق خبراء المنظمة العربية للتنمية الإدارية) **الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) وعلاقتها بقطاع النقل في الدول العربية-** بحوث و دراسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005، ص ص35-36.

- تتجه العديد من المؤسسات الإنتاجية والخدمية إلى الاستعانة بمؤسسات أصغر حجما وأكثر تخصصا عن طريق التعاقد من الباطن وبالذات في بعض البنود التخصصية الدقيقة مما يساعد على خلق مجالات واسعة لأنشطة موردي الخدمات.

**2- تحديات التجارة الدولية في الخدمات:**

هناك تخوف كبير بين مؤسسات صغيرة الحجم في الدول النامية من عدم قدر ا على المنافسة في مجال تجارة الخدمات على المستوى العالمي، وذلك للعديد من الأسباب أهمها:

- الإمكانيات غير المسبوقة للشركات العملاقة أو المتعددة الجنسيات بما لها من إمكانيات مالية ومعرفة بآخر التطورات التكنولوجية وشبكات التوزيع العالمية وبنية ضخمة من قواعد المعلومات المتطورة.
- التطور الكبير في متطلبات المستهلك سواءا من ناحية المستوى التكنولوجي أو مواعيد التوريد، مما أدى إلى أهمية وجود شبكات متكاملة من الإنتاج والتوزيع والتخزين على المستوى العالمي.
- من أهم متطلبات العملاء حاليا أفضلية التعامل مع جهة واحدة، ومن ثم لا بد من توافر كافة الخدمات التي يتطلبها العمل تحت مسؤولية جهة واحدة، الأمر الذي أدى إلى ظهور نظام الحلف الإستراتيجي (التحالفات الإستراتيجية).

هذا وتتعدد الخدمات التي يرتكز عليها النشاط الاقتصادي ولعل أهمها تلك الخدمات التي تعمل على تقديمها البنوك، والتي يصطلح على تسميتها بالخدمات المصرفية.

## المطلب الرابع: أساسيات حول الخدمات المالية والمصرفية.

يعتبر القطاع المصرفي أكثر أهمية في الاقتصاديات الدولية والإقليمية من خلال ما يقدمه من خدمات، هذه الأخيرة تعددت بفضل التقدم التكنولوجي، كما انفردت هي الأخرى بخصائص تميزها عن غيرها من الخدمات التي تقدمها المنظمات الأخرى غير البنوك.

### أولا- مفهوم الخدمات المالية والمصرفية:

تعرف الخدمات المالية والمصرفية على أ ا أية خدمة ذات طابع مالي يقدمها مورد خدمة مالية، وتشمل جميع أنواع التأمين والخدمات المالية المتصلة بالتأمين وجميع الخدمات المصرفية[1].

---

[1]- محمد السانوسي محمد شحاته، **التجارة الدولية** في **ضوء الفقه الإسلامي واتفاقيات الجات، دراسة مقارنة**، مرجع سبق ذكره، ص220.

كما تعرف الخدمات المالية حسب ما ورد في اتفاقية الأورغواي بأ ا تلك الخدمات التي تعني بمنح خدمة ذات طبيعة مالية بواسطة ممول متخصص وتشمل هذه الخدمات: التأمين بمختلف أنواعه وكافة الخدمات المصرفية[1].

والخدمات المصرفية هي جزء من بين الخدمات المالية، وتعرف الخدمات المصرفية على أ ا:

مجموع تلك الخدمات التي تقدمها البنوك لعملائها غير خدمات الإيداع والائتمان والاستثمار، وهي خدمات متنوعة وعديدة وعادة ما ترتبط بالخدمات الرئيسية المشار إليها[2].

كما تعرف الخدمات المصرفية بأ ا عبارة عن تصرفات أو أنشطة أو أداء تقدم من طرف البنك إلى العميل[3].

وتعتبر الخدمة المصرفية مصدرا للإشباع الذي يسعى إلى تحقيقه العميل لحاجاته ورغباته، ومن منظور البنك فإ ا تمثل مصدرا للربح، وعموما ينظر إلى الخدمة المصرفية من ثلاث (03) زوايا هي[4]:

**1- جوهر الخدمة:** ويمثل ذلك البعد الذي يرتبط مباشرة بالدافع الرئيسي الذي يقف وراء طلب الخدمة المصرفية، أي مجموعة المنافع الأساسية التي يستهدف العميل تحقيقها من وراء طلب الخدمة المصرفية.

**2- الخدمة الحقيقية:** والتي تشير إلى مجموعة الأبعاد الخاصة بجودة الخدمة، وهذا البعد في مضمون الخدمة المصرفية يرقي بجوهرها إلى مستوى التفضيل لدى العملاء وتوقعا م.

**3- الخدمة المدعمة:** وهي تمثل مضمونا خدميا متكاملا، وتشير إلى جوهر الخدمة وتحقيقها بالإضافة إلى مجموعة من الخصائص والمزايا المقترنة بتقديم الخدمة المصرفية.

وهناك من يرى بأن مفهوم الخدمة المصرفية يشتمل على بعدين رئيسين هما[5]:

أ- البعد المنفعي: والذي يتمثل في مجموعة المنافع التي يسعى العميل إلى تحقيقها من استخدامه للخدمة المصرفية؛

ب- البعد الخصائصي: ويتمثل في مجموعة الخصائص والسمات التي تتصف ا الخدمة المصرفية والتي سنتأتي على ذكرها في النقطة الموالية.

---

[1]- بدوي مصطفى، **المنظمة العالمية للتجارة وتحرير** تجارة **الخدمات المالية والمصرفية، دراسة حالة الجزائر،** مرجع سبق ذكره، ص59، نقلا عن نيرمين السعداني، **تحرير القطاعات المالية آثارها على الدول العربية،** مجلة السياسة الدولية، القاهرة.

[2]- الدسوقي حامد أبو زيد، **إدارة البنوك، النظرية والتطبيق،** دار الثقافة العربية، الطبعة الرابعة، القاهرة، 1998، ص104.

[3]- زيدان محمد، **دور التسويق المصرفي** في **القطاع المصرفي، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية،** مرجع سبق ذكره، ص166.

[4]- ناجي معلا، **أصول التسويق المصرفي**، الطبعة الأولى، نشر بدعم من معهد الدراسات المعرفية- عمان، 1994، ص48.

[5]- ناجي معلا، **أصول التسويق المصرفي**، مرجع سبق ذكره، ص51.

**ثانيا- خصائص الخدمات المصرفية:**

تتصف الخدمات المصرفية بمجموعة من الخصائص تختلف عن تلك المميزة للسلع المادية وعن الخدمات الأخرى وتتمثل فيما يلي:

**1- نظام تقديم الخدمة على درجة عالية من الخصوصية[1]:**

تتطلب طبيعة الخدمة المصرفية توافر درجة عالية من السرعة في التعامل والمحافظة على الأسرار المالية للعملاء، وهذه الخاصية تفرض على الإدارة المصرفية العليا أن تكون قناة التوزيع مباشرة وقصيرة، لأن إنجاح العمليات المصرفية يحتاج إلى تفاعل شخصي بين العميل والبنك، فلا مجال هنا للوسطاء لتوزيع الخدمات.

**2- التفتت الجغرافي[2]:**

ليس هناك حدود جغرافية للمطالب والاحتياجات المصرفية للعملاء فهناك طلب محلي موزع على أماكن جغرافية متفرقة داخل أي بلد، وهناك طلب خارجي يتمثل في الطلب على التحويلات المصرفية بين الدول باستخدام بطاقات الائتمان المصرفية خارج حدود الدولة المصدرة للبطاقة، وعلى هذا فإن كافة الخدمات على اختلاف أنواعها يجب تقديمها للعميل حين يطلبها في أقرب مكان يناسبه مما يجذب العميل على الاستمرار في التعامل مع البنك.

**3- لا يمكن صنع الخدمة مقدما أو تخزينها[3]:**

فمن المستحيل إنتاج الخدمة المصرفية وتخزينها في انتظار طلب العميل، فالخدمة تعد من طرف الموظف عند حضور العميل لدى البنك ويتم إنتاجها بما يتناسب مع طلب العميل، وكل هذا مبني على التدريب والممارسة التي تجعل من الموظف الخبير الذي يجيد صنع الخدمة وتقديمها لكل عميل على حدى.

**4- لا يمكن إنتاج عينات من الخدمة المصرفية[4]:**

يقوم الموظف بإنتاج وتقديم الخدمة وذلك عن طريق ما أكتسبه من خبرة، فهو لا يستطيع أن ينتج عينات من هذه الخدمات لكي يرسلها إلى طالب الخدمة ليحصل منه على موافقة مسبقة عن جودة هذه الخدمة* قبل استعماله لها، وليس من الهين على البنك أن يوفر نموذج موحد لإرضاء كل عملائه.

---

1- سامي أحمد مراد، **تفعيل التسويق المصرفي لمواجهة آثار اتفاقية تحرير تجارة الخدمات"الجاتس"**، مرجع سبق ذكره، ص ص56-59.

2- محسن أحمد الخضيري، **التسويق المصرفي، مدخل متكامل لحل المشكلات البنكية**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1999، ص25.

3- عوض بدير الحداد، **تسويق الخدمات المصرفية**، الطبعة الأولى، البيان للطباعة والنشر، مصر، 1999، ص52.

4- عوض بدير الحداد، **تسويق الخدمات المصرفية**، مرجع سبق ذكره، ص53.

*- الجودة هي السمات أو الخصائص الكلية للخدمة التي تتطابق مع المطلوب من قبل العملاء وتستجيب لاحتياجا م، وجودة الخدمة المصرفية مقياس للدرجة التي يرقى إليها مستوى الخدمة المقدمة للعملاء ليقابل توقعا م (ينظر في ذلك: زيدان محمد، **دور التسويق المصرفي في القطاع المصرفي، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، مرجع سبق ذكره، ص98).

**5- الخدمة المصرفية غير محسوسة[1]:**

تتصف الخدمة المصرفية بأ ا غير محسوسة، حيث يتعذر على الشخص طالبها أن يلمس الخصائص المادية والنفعية لها كما هو الحال بالنسبة للسلعة، فالمنافع التي يحصل عليها العميل من وراء اقتناء الخدمة المصرفية ليست محسوسة، ولهذا تسعى البنوك إلى الاعتماد على الجهود الترويجية التي يمكن من خلالها تكوين صورة ذهنية ايجابية عن البنك لدى العميل.

**6- الخدمات المصرفية تنتج وتستهلك في نفس الوقت وغير قابلة للاستدعاء مرة أخرى[2]:**

يقوم العميل باستهلاك الخدمات المصرفية التي تقدم إليه في نفس لحظة إنجازها أو إنتاجها، والعميل لا يستطيع أن يتداول هذه الخدمة مع طرف ثالث، كما أن الخدمات المصرفية وبمجرد صنعها وتقديمها للعميل تصبح غير قابلة للاستدعاء مرة أخرى، لأ ا تكون قد استهلكت، وتنعدم هنا كذلك فرصة إضافة تعديلات على الخدمة المصرفية أو سحب أجزاء منها حتى ولو كان في ذلك أخطاء فنية في إنتاجها، ويتطلب الأمر هنا التأكد من تقديم ما يطلبه العميل.

**7- العلاقة الوظيفية بين الطلب على الخدمة المصرفية والنشاط الاقتصادي[3]:**

يوجد تأثير متبادل بين الأنشطة الاقتصادية في ا تمع والنشاط المصرفي، إذ أن البنوك التجارية عامل يؤثر ويتأثر بكافة القرارات الاقتصادية في أي مجتمع، كما أن زيادة حجم النشاط الاقتصادي يؤدي إلى تصاعد أعمال البنوك والعكس صحيح.

**8- تصاعد أهمية كفاءة العنصر البشري:**

إن طبيعة التعامل المصرفي وما يحتاجه من سرعة في أداء العمليات المصرفية وتوفير الراحة للعميل يتطلب توافر مهارات عالية لدى العاملين، ونظرا لكبر حجم المخاطر التي تتعرض لها البنوك باعتبارها منشآت تتعامل في النقد السائل فإن التدريب المصرفي يحتاج إلى وقت كبير حتى يكون ملما بكافة القواعد والأنظمة المتعلقة بالعميل[4]، بل عن قناعة العميل واستعداده للتعامل مع البنك واستمرار تعامله معه مستقبلا يرتبط إلى حد كبير بالانطباع الشخصي الذي حدث لديه من التعامل مع موظفي البنك[5].

---

[1] - ناجي معلا، **أصول التسويق المصرفي،** مرجع سبق ذكره، ص53.

[2] - عوض بدير الحداد، **تسويق الخدمات المصرفية،** مرجع سبق ذكره، ص53.

[3] - محسن احمد الخضيري، **التسويق المصرفي**، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر، مصر، 1999، ص222.

[4] - بداوي مصطفى، **المنظمة العالمية للتجارة وتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية،** مرجع سبق ذكره، ص60.

[5] - سامي أحمد مراد، **تفعيل التسويق المصرفي لمواجهة آثار اتفاقية تحرير تجارة الخدمات"الجاتس"**، مرجع سبق ذكره، ص59.

بالإضافة إلى الخصائص السابقة للخدمة المصرفية هناك خصائص إنتاجية لهذه الأخيرة نوجزها فيما يلي[1]:

- استمرارية العمل بنظام الإنتاج وفقا لطلب العميل، لأن استخدام البنك لنظام الإنتاج السابق للطلب يترتب عليه عدم القدرة على تقدير حجم الطلب على الخدمة، مما يؤدي إلى عدم تحقيق التوظف الكامل لأصول البنك والتي تتميز بالندرة؛
- تباع الخدمة المصرفية أولا ثم تنتج وتوزع ثانيا، وهذا يجعل من وظيفة البيع نقطة البداية عند التعامل مع العميل، وبذلك يتداخل هذا الأخير مع البنك في مراحل إنتاج الخدمة المصرفية؛
- تزايد استخدام أسلوب الابتكار في مجال إنتاج الخدمات المصرفية، والذي يترتب عليه إدخال خدمات جديدة في السوق المصرفي أو إجراء تعديل في بعض مراحل الخدمة الحالية مما يوحي بأ ا خدمة جديدة.

**ثالثا- تقسيم الخدمات المصرفية:**

تعمل البنوك على تقديم جملة من الخدمات المصرفية نذكرها فيما يلي[2]:

**1- الخدمات المصرفية بالتجزئة:**

وهي ذلك الجزء من الخدمات المصرفية الذي يتضمن الخدمات المصرفية للأفراد والشركات الصغيرة، وتتسم الخدمات المصرفية بالتجزئة بثلاث سمات أساسية هي:

أ- التعامل في عدد كبير من الصفقات بقيم مالية صغيرة؛

ب- تقديم الخدمات من خلال شبكة واسعة من الفروع؛

ج- تغير الطرق التي من خلالها يتم تسويق هذه الخدمات بفعل التكنولوجيا الجديدة.

وتشمل الخدمات المصرفية بالتجزئة مايلي[3]:

عرض الأدوات الادخارية، الوساطة في الأنشطة المرتبطة بالأوراق المالية، القروض الاستهلاكية، تمويل السكن، ومجال واسع من الخدمات الاستشارية.

ويعد هذا النوع من الخدمات المصرفية عنصرا رئيسيا في صناعة الخدمات المالية في معظم البلدان، كما أن تلك الخدمات من أكثر الخدمات المالية خضوعا للوائح والقيود على الأسواق المالية في أعقاب الاتجاه العالمي نحو التحرير وإزالة القيود على الأسواق المالية، وظهرت الخدمات المصرفية كعنصر رئيسي في

---

[1]- الدسوقي حامد أبو زيد، **إدارة البنوك التجارية**، الطبعة الثالثة، دار الثقافة العربية، مصر، 1996، ص104.

[2]- سامي أحمد مراد، **تفعيل التسويق المصرفي لمواجهة آثار اتفاقية تحرير تجارة الخدمات"الجاتس"**، مرجع سبق ذكره، ص ص51-55.

[3]- يسري مصطفى، **الجاتس والبنوك المصرية**، مجلة البنوك، مصر، العدد السادس عشر، 1998، ص18.

استراتيجيات توسع الكثير من البنوك، وأصبحت المنافسة في منتجات الخدمات المصرفية بالتجزئة قوية في البلدان المتقدمة أو في الدول النامية على حد سواء.

**2- الخدمات المصرفية بالجملة:**

تعد أسواق الخدمات المصرفية بالجملة من الأسواق شديدة المنافسة، حيث تتمتع الشركات بقدر كبير من المرونة في اختيار عمليا ا المصرفية تفوق تلك التي يتمتع ا أفراد القطاع العائلي، وتتمثل الخدمات المصرفية بالجملة في: إعادة الهيكلة التنظيمية والمالية للشركات، الخدمات المرتبطة بعمليات الدمج والاستحواذ وشراء الشركات، تقديم الاستشارات العامة وخدمات المعلومات لإدارة المشروعات، والتي تعتبر في مجملها خدمات مصرفية استثمارية.

**3- الخدمات المصرفية المرتبطة بالأوراق المالية:**

تشمل هذه الخدمات أنشطة مثل عملية الإصدارات الجديدة للأوراق المالية، خدمات السمسرة والتعامل في السندات، إدارة المحافظ المالية، الخدمات المرتبطة بتطوير المنتجات المالية، وقد أصبح قطاع الخدمات المرتبطة بالأوراق المالية من أكثر القطاعات ديناميكية في السنوات الأخيرة نتيجة ظهور بعض المستحدثات المالية وزيادة التكامل مابين أسواق الأوراق المالية وأسواق النقد.

**4- الخدمات المصرفية مابين البنوك:**

يقصد بالسوق مابين البنوك تلك السوق التي تتعامل فيها البنوك مع بعضها البعض، وهي جزء مهم في أي نظام مصرفي خاصة في ظل وجود فوائض مالية عند بعض البنوك ونواقص عند البعض الآخر، وتشتمل السوق ما بين البنوك على الأنشطة التالية: عمليات الإيداع ومعاملات سوق النقد فيما بين البنوك، خدمات السمسرة والتعامل في الأوراق المالية والصرف الأجنبي، عمليات البنية الأساسية مثل: خدمات التسويق والمقاصة وخدمات المعلومات.

ولقد أدى تدويل أنشطة البنوك والتمويل إلى توسيع مجال تقديم خدمات مابين البنوك، الأمر الذي أدى إلى قيام الجهات المسئولة عن التنظيم والإشراف المصرفي ببذل جهود دف تطوير وصياغة الظروف التي تحكم تقديم الخدمات المصرفية مابين البنوك والدخول إليها.

**5- الأنشطة المالية الدولية:**

أدى تسارع عملية تدويل الأنشطة المصرفية المرتبطة بالأوراق المالية إلى نمو سوق الخدمات المالية الدولية نموا سريعا، وتشتمل الخدمات المالية الدولية على أنشطة تقليدية مثل تمويل الصادرات والواردات والتعامل في الصرف الأجنبي، ومنذ أوائل الثمانينات من القرن العشرين حدث تحول ملحوظ نحو الأنشطة المرتبطة

بالأوراق المالية خاصة أنشطة ضمان الاكتتاب في السندات الدولية، خدمات السمسرة المرتبطة بالمعاملات عبر الحدود في الأوراق المالية.

**رابعا- أشكال تجارة الخدمات المصرفية:**

هناك عدة أشكال للتجارة الدولية في الخدمات المصرفية منها[1]:

- الشكل الأول: تقديم الخدمات المصرفية بواسطة مؤسسة في بلد ما إلى مستهلك الخدمة في بلد آخر، أي تقديم الخدمات المصرفية عبر الحدود؛
- الشكل الثاني: توريد الخدمات المصرفية عبر إنشاء فروع أو وكالات مصرفية بواسطة المؤسسات المالية المقيمة في بلد آخر، ويرتبط هذا النوع من التجارة بالاستثمار.

يعبر هذان الشكلان من التجارة الدولية في الخدمات المصرفية عن ظاهرة التدويل المصرفي التي تتضمن اتجاهين هما: الأول هو توسيع الأعمال الدولية لبنوك البلد المعني، أي بيع خدماته إلى غير المقيمين، والثاني تأسيس بنوك البلد المعني لفروع تابعة لها في الخارج سواء للتعامل مع المقيمين أو غير المقيمين.

ومما زاد في أهمية التجارة الدولية في الخدمات المالية والمصرفية هو التقدم الملحوظ في مجال تكامل الأسواق المالية العالمية، وبروز اتجاه عالمي لتحرير هذا النوع من الخدمات في وقت زاد فيه مدها نحو خارج حدود الدولة.

## المبحث الثاني: ماهية التحرير المالي والمصرفي.

لقد أضحى التحرير الاقتصادي والتجاري سمة أساسية من سمات البيئة العالمية في ـاية القرن العشرين، سواء في ما تعلق بتجارة الخدمات أو السلع، ومن ثم التوجه نحو العولمة وبالتالي ظهر اتجاه عالمي نحو التحرير المالي والمصرفي في وقت أوضحت فيه التجربة أن البلدان التي نجحت في تحقيق التنمية هي التي اعتمدت على قوى السوق وحررت نظامها وعملت على تحجيم القطاع العام.

### المطلب الأول: التحرير الاقتصادي، مفهومه ومراحله.

نظرا للتطور الاقتصادي والتطور الكبير الذي شهدته تكنولوجيا الاتصال زاد التوجه نحو عملية التحرير الاقتصادي، عندما أيقنت ا ـموعة الدولية أن السبيل الأفضل للتنمية هو تحرير الاقتصاد القومي.

---

[1]- نادية حمدي صالح، **اتفاقية الجات وآثارها على تخطيط وتطوير المنتج بالمصارف المصرية**، مجلة النهضة الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مصر، العدد الثاني، مارس1995، ص84.

## أولا- مفهوم التحرير الاقتصادي:

سياسة التحرير الاقتصادي هي تلك السياسة التي تدير الاقتصاد القومي بنظام السوق وأن الذي يقوم بالدور الأساسي في النشاط الاقتصادي هو القطاع الخاص، ويصبح الدافع على النشاط الاقتصادي هو حافز الربح وليس القرار الإداري[1].

وعلى ضوء هذا المفهوم فإن التحرير الاقتصادي يتسق مع النظام الرأسمالي.

ومنه فالتحرير الاقتصادي هو سياسة في إطار النظام الاقتصادي الحر القائم على الملكية الخاصة والحافز الفردي والذي يتم اتخاذ القرارات فيه بناءا على قوى السوق[2].

كما أن التحرير الاقتصادي أشمل وأوسع من الخوصصة، فهذه الأخيرة تعني إعادة المنشأة المؤممة بواسطة الدولة إلى القطاع الخاص، أما التحرير الاقتصادي فيعني تقليل تدخل الدولة في الاقتصاد وتشجيع القطاع الخاص، وبمعنى آخر سحب جزئي لاختصاصات الدولة كمسئول عن إدارة عوامل الإنتاج وتوفير الخدمات للإفراد وإسنادها إلى قطاعات وجهات أخرى قادرة على إدار ا بتوافق مع المتغيرات الحديثة[3].

فسياسات التحرير الاقتصادي تركز على التقليل أو إزالة القيود على التجارة الداخلية والخارجية وتوسع النشاط الخاص وإطلاق حرية قوى العرض والطلب في التسعير، وجعل السوق المحلية أكثر تنافسية وتبسيط إجراءات التجارة والاستثمار والدفع إلى تبني معايير الجودة طبقا للمواصفات العالمية[4].

بناءا على ما سبق يتضح بان التحرير الاقتصادي هو تلك الحالة التي تحجم فيها الدولة عن حقها في إدارة الاقتصاد الوطني وتترك ا ال لأطراف أخرى أكثر كفاءة، وكل هذا في إطار مسايرة اقتصاد السوق وهو اتجاه يعمل على تشجيع القطاع الخاص، كما عمل على جعل السوق المحلية سوق عالمية، أي اختزال كل الحدود وإزالة كل القيود التي كانت في السابق تفرضها الحكومات أمام الأطراف الخارجية خاصة في ظل عجز هذه الحكومات عن القيام بالمشاريع الضخمة، والتالي أستدعى الأمر إفساح ا ال أمام الطرف الخاص سواء كان محلي أو أجنبي ليحل محل الدولة (الحكومة) للقيام ذه المشاريع وإدار ا نيابة عن الدولة.

---

[1] - أكرم نعمان الطيب، **أثر التحرير الاقتصادي على الجهاز المصرفي المصري**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2001، ص32.

[2] - صفاء الدين خير الدين، **مفهوم التحرير الاقتصادي**، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ماي1991، ص4.

[3] - أكرم نعمان الطيب، **أثر التحرير الاقتصادي على الجهاز المصرفي المصري**، مرجع سبق ذكره، ص33.

[4] - بريش عبد القادر، **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرات التنافسية للبنوك الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص34.

**ثانيا- منهج وخطوات التحرير الاقتصادي (مراحله):**

عملية التحرير الاقتصادي يجب أن تسير على خطوات منتظمة ومرتبة، والتالي لابد من وجود برنامج محدد من خلاله تستطيع الدولة القيام بعملية التحرير الاقتصادي، وهذه الخطوات نوجزها فيما يلي[1]:

**1- الخطوة الأولى- السيطرة المالية:**

يجب أن تسبق عملية التحرير الاقتصادي إحكام السيطرة المالية وهذا عن طريق تحجيم الإنفاق الحكومي وضبطه، وأن يتوافر لدى الدولة جهاز ضريبي قادر على تحصيل الضرائب في ظروف اللامركزية.

**2- الخطوة الثانية - تحرير القطاع المصرفي:**

وذلك بجعل أسعار الفائدة ايجابية حسب الأسعار الحقيقية، ووضع حدود صارمة من تدفق الائتمان حتى ثبات المستوى العام للأسعار، وكل هذا من أجل تجنب مخاطر التضخم ووصولا إلى أسعار فائدة فعلية ومجزية[2].

**3- الخطوة الثالثة - تحرير التجارة والاستثمار:**

وهذا عن طريق توحيد سعر الصرف لجميع معاملات الحساب الجاري، وإلغاء كل القيود على الاستثمار والتصدير.

## المطلب الثاني: مفاهيم حول التحرير المالي والمصرفي.

إن التحرير المالي جاء في إطار حركة تحرير اقتصادي شامل تدعمه تحولات اقتصادية محلية وعالمية خاصة في أعقاب نشوب أزمات زعزعت الاستقرار المالي لبعض الدول، وبالتالي تطلب الأمر إعادة النظر في السياسات والبرامج المؤدية إلى نشوب تلك الأزمات والاختلال في التوازن الاقتصادي.

**أولا- مفهوم التحرير المالي والمصرفي:**

يعتبر التحرير المالي والمصرفي إحدى المكونات الرئيسية للتحرير الاقتصادي، ويقصد بالتحرير المالي والمصرفي إلغاء القيود والترتيبات والضوابط المفروضة على حركات رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل عبر الحدود الوطنية، وإعطاء السوق مطلق الفعالية في عمليات ضمان توزيع وتخصيص الموارد المالية، وتحديد أسعار العمليات المالية طبقا لقوى العرض والطلب، كذلك ينبغي إلغاء الرقابة المالية الحكومية، وبيع البنوك

---

[1]- رونالد ماكينون، ترجمة بطرس وسعاد الطنبولي، **المنهج الأمثل للتحرير الاقتصادي، إحكام السيطرة المالية عند التحول إلى اقتـصاد السوق**، الطبعة الأولى، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1996، ص ص17-22.

[2]- أكرم نعمان الطيب، **أثر التحرير الاقتصادي على الجهاز المصرفي المصري**، مرجع سبق ذكره، ص34.

ذات الملكية العامة، وإعطاء البنوك والمؤسسات المالية استقلالها التام، وعدم فرض أي قيود على حرية الدخول والخروج من صناعة الخدمات المالية والمصرفية[1].

وينحصر مفهوم التحرير المالي والمصرفي في إطار ضيق كالسياسات الخاصة بتخفيف الرقابة على أعمال الأسواق المالية ورفع القيود على حركة رؤوس الأموال، وغالبا ما تكون عمليات التحرير المالي واسعة تشمل الإجراءات التي تساعد على كفاءة وسلامة النظام المصرفي وتنمية الأسواق المالية، واستبدال الرقابة المباشرة بخلق آليات وأدوات رقابية غير مباشرة[2].

والتحرير المصرفي بالمعنى الضيق يعرف على أنه مجموعة من الإجراءات التي تسعى إلى خفض درجة القيود المفروضة على القطاع المصرفي والتقليل من احتكار الدولة له وفتحه أمام المنافسة[3].

أما بالمعنى الواسع فالتحرير المصرفي يشمل مجموعة من الإجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية، وتطبيق نظام غير مباشر للرقابة النقدية وإنشاء نظام إشرافي قوي، وخوصصة بنوك القطاع العام، وتشجيع القطاع الخاص على إنشاء البنوك والسماح للأجنبية منها بالدخول إلى السوق المصرفية المحلية[4].

ومن جانب آخر يعرف التحرير المالي والمصرفي من خلال ثلاثة جوانب هي[5]:

**1- تحرير القطاع المالي المحلي:**

ويشمل تحرير القطاع المالي تحرير ثلاثة متغيرات هي:

أ- تحرير أسعار الفائدة: وذلك عن طريق الحد من الرقابة المتمثلة في تحديد سقوف عليا لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة وتركها تتحدد في السوق بالالتقاء بين عارضي الأموال وطالبيها بغرض الاستثمار عن طريق الملائمة بين الاستهلاك والإنفاق الاستثماري، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، ولا يمكن أن يحدث هذا ما لم تثبت الأسعار عن حد معين.

ب- تحرير الائتمان: وهذا بالحد من الرقابة على توجيه الائتمان نحو قطاعات محددة، وكذلك وضع سقوف ائتمانية عليا على القروض الموجهة لباقي القطاعات الأخرى.

---

[1] - رمزي زكي، **العولمة المالية**، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1999، ص73.

[2] - عبد الوهاب عثمان شيخ موسى، **السلامة المصرفية والاستقرار الاقتصادي**، الطبعة الثانية، دار السداد، الخرطوم، 2007، ص38.

[3] - بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، **دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية**، مداخلة قدمت في الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفي- واقع وتحديات، يومي 14 و15 ديسمبر 2004، جامعة الشلف، مجمع النصوص العلمية للملتقى، ص477.

[4] - بريش عبد القادر، **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرات التنافسية للبنوك الجزائري**، مرجـع سـبق ذكره، ص37.

[5] - بريش عبد القادر، **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرات التنافسية للبنوك الجزائري**، مرجـع سـبق ذكره ، ص ص37-38.

ج- إلغاء الاحتياطات الإجبارية المغالي فيها على البنوك وتحرير المنافسة البنكية: وهذا بإلغاء وإزالة كل القيود والعراقيل التي تعيق إنشاء البنوك المحلية والأجنبية، وكذلك إلغاء كافة القيود المرتبطة باختصاص البنوك والمؤسسات المالية.

**2- تحرير الأسواق المالية:**

هذا التحرير يكون بإزالة القيود والعراقيل المفروضة ضد حيازة وامتلاك المستثمر الأجنبي للأوراق المالية للمنشآت المسعرة في بورصة القيم المنقولة، والحد من إجبارية توطين رأس المال وأقساط الأرباح والفوائد.

3- إزالة الحواجز والعقبات التي تمنع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى من الإقراض من الخارج، والعمل على الحد من الرقابة المفروضة على سعر الصرف المطبق على الصفقات المرتبطة بالحساب الجاري وحساب رأس المال، وتقليص الفجوة بين سعر الصرف الاسمي والحقيقي وتدفقات رأس المال، حيث يعتبر تحرير تدفق رأس المال أحد جوانب تحرير القطاع المالي والذي يعني حرية تحويل التدفقات النقدية والمالية العابرة لحدود البلد والخارجة منه في إطار التكامل المالي والاقتصادي العالمي[1].

ويشير خبراء صندوق النقد الدولي في هذا الصدد إلى قضيتين هامتين هما[2]:

- الأولى: أنه من الأفضل البدء في تحرير التدفقات طويلة الأجل قبل التدفقات القصيرة الأجل، وتحرير الاستثمار الأجنبي المباشر قبل تحرير استثمار المحافظ المالية أو الاستثمار الأجنبي غير المباشر.

- الثانية: أن التحرير الشامل لمعاملات وتحويلات رأس المال لا يعني التخلي عن كل القواعد والنظم المطبقة على معاملات العملة الأجنبية، بل ربما أحتاج الأمر إلى تقوية القواعد والنظم التحوطية المتعلقة بتحويلات العملة الأجنبية التي يجريها غير المقيمين.

ومما سبق نستنتج أن عملية التحرير المالي والمصرفي يقصد ا إلغاء القيود على الائتمان المحلي وتحرير معدلات الفائدة، وإلغاء القيود على العمل المصرفي، وتقويض دور الدولة في القطاع المالي والمصرفي والتقليل من تدخلا ا فيه، بما في ذلك تحرير حساب رأس المال والسماح بحرية حركة رؤوس الأموال.

**ثانيا- دوافع وأهداف التحرير المالي والمصرفي[3]:**

إن موجة التحرر المالي والمصرفي التي يشهدها العالم المعاصر تنطلق من العديد من الاعتبارات من أهمها: أن الدولة البنكية مساهم سيء ومسؤول عن الإدارة السيئة وأ ا لا تعرف كيف تعالج الأزمات البنكية لهذا

---

[1] - يوسف عثمان دريس، **تحرير حساب رأس المال، المزايا والمخاطر، تجربة الدول النامية**، مجلة المصرفي، السودان، العدد35، مارس2005، ص1.

[2] - عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2002، ص35.

[3] - عبد الباسط وفا، **القطاع المصرفي بين التحرير المالي والرقابة المرنة**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص ص12-17.

يتعين أن تنسحب من القطاع التنافسي البنكي، بحيث تتركه لمؤسسات ائتمانية خاصة من جهة، وأن تتقلص سلطتها الإشرافية- إن لم تنعدم- من على سوق الائتمان من جهة أخرى.

**1- دوافع التحرير المالي والمصرفي:**

إن التحرير المالي والمصرفي تحثه دوافع أهمها:

- أن التحرير المالي ظهر كنهج ضروري يتعين ولوجه لإدارة محيط نقدي يميل إلى التقلب أكثر فأكثر.

- ظهور الحاجة إلى تحديث القطاع البنكي من أجل تكييف قواعد التسيير مع التطورات التي تعرفها الأدوات المالية والأسواق المالية، نظرا لما تشهده الساحة من تحرير لحركة رؤوس الأموال.

- يؤدي التحرير إلى زيادة التنافس في المحيط المالي وتقوية فاعلية تعبئة المدخرات وبالتالي تقوية النظام المالي وتعزيز النمو الاقتصادي، حيث توصل كل من رونالد ماكينون (R.Mckinnon) وإداواد شو (E.Shaw) إلى أن التحرير المالي يؤدي إلى زيادة الادخار مما يسمح برفع حجم الاستثمار ونوعيته، فيزيد معدل النمو الاقتصادي وذلك من خلال[1]:

أ- يسمح التحرير المالي بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية بسبب ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية المحلية.

ب- يقلل التحرير المالي من دور القطاع المالي غير الرسمي الذي لا يبقى أي سبب لوجوده عند رفع معدلات الفائدة الحقيقية، حيث تصبح متساوية في كل القطاعين (الرسمي وغير الرسمي).

- يسمح التحرير المالي بظهور مؤسسات مالية ومصرفية متخصصة، فيؤدي بذلك إلى تخفيض تكلفة إنتاج الخدمات المالية والمصرفية.

**2- أهداف التحرير المالي والمصرفي:**

إن الهدف الأساسي من التحرير المالي والمصرفي يتمثل في بناء نظام مالي فعال، كما توجد له أهداف عامة نلخصها فيما يلي[2]:

- إجراءات التحرير المالي والمصرفي تشتمل على إلغاء القيود على أسعار الفائدة وعلى الرسوم والعمولات التي تتقاضاها البنوك نظير الخدمات التي تقدمها؛

- يهدف التحرير المالي إلى تعميق استقلالية المؤسسات المالية عن طريق إلغاء القيود التي تكبل حركة النظام المصرفي والمتمثلة في السقوف الائتمانية؛

---

[1]- Baptiste venet, **les critiques de la théorie de la libéralisation financière**, université Paris, IV Dauphin, Paris, 2002, p35.

[2]- عبد الوهاب عثمان شيخ موسى، **السلامة المصرفية والاستقرار الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص40.

- اتخاذ الإجراءات المناسبة حيال تحسين أطر السياسات النقدية وتطوير الأدوات غير المباشرة في مجال تنفيذ هذه السياسات وإلغاء أو تقليل السياسات الخاصة بتحفيز أو بتمييز قطاعات معينة في السياسات التمويلية وإزالة الرقابة المباشرة على الائتمان؛

- إلغاء القيود على حساب رأس المال والسماح بفتح تلك الحسابات في الأسواق الخارجية وتحرير التجارة في الخدمات المالية عن طريق إزالة القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر، والسماح بامتلاك العملات الأجنبية والانفتاح على الأسواق المالية الخارجية دون عائق أو تحيز؛

- اتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع وتعميق المنافسة في الأسواق المالية، وذلك بتوسيع مجالات عمل المؤسسات المالية، خوصصة البنوك العمومية وتشجيع قيام شركات المساهمة والحد من الاحتكار ورفع كفاءة الأداء العام في القطاع المالي والمصرفي؛

- تعميق الإجراءات الاحترازية وأطر الرقابة المصرفية الداخلية وتحسين الشفافية وزيادة رؤوس أموال المؤسسات المالية والبنوك.

**ثالثا- أساليب وإجراءات التحرير المالي والمصرفي:**

إن أساليب التحرر المالي والمصرفي تختلف من دولة لأخرى وتتوقف هذه الأساليب على أهداف السياسة الاقتصادية العامة، فهي إما إجراءات دف إلى تحسين السياسة النقدية أو لتشجيع المنافسة في القطاع المصرفي، أو لتحسين الأساليب وتطوير الأسواق المالية أو لدعم التنظيم الهيكلي للجهاز المصرفي وتتمثل هذه الإجراءات في ما يلي[1]:

1- إلغاء القيود على سعر الفائدة وإطلاق الرسوم والعمولات وزيادة استقلالية المؤسسات المالية والمصرفية، وإلغاء القيود الإدارية كالسقوف الائتمانية؛

2- تحسين السياسة النقدية من خلال تطوير الأدوات غير المباشرة لها كخفض الائتمانات التفضيلية في قطاعات الأولوية وتخفيف القيود المباشرة على الائتمان؛

---

[1]- ينظر في ذلك:

- عبد الحميد صديق عبد البر، **أثر أسواق رؤوس الأموال على اقتصاديات الدول النامية**، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، السنة93، العدد465، ماي2002، ص97.

- عبد الله فكري محمد الوكيل، **تقييم أداء البنوك في ظل سياسات التحرير الاقتصادي**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، 1997، ص16.

3- تشجيع المنافسة في القطاع المالي كتقليل الحواجز أمام الانضمام إلى السوق أو الانسحاب منه، توسيع نطاق عمل المؤسسات المالية وإعادة هيكلة البنوك التي تديرها الدولة ونقلها إلى القطاع الخاص الأجنبي والمحلي؛

4- دعم تنظيم واعي لهيكل الجهاز المصرفي والإشرافي، يتضمن تكوين رأس مال البنك وتحسين درجة الشفافية في المعاملات وزيادة درجة الحماية للمودعين والمستثمرين؛

5- ويرى معظم الاقتصاديون أن أفضل السبل للتحرير المالي والمصرفي هو أن يتم بشكل تدريجي.

**رابعا- شروط التحرير المالي والمصرفي ومزاياه:**

التحرير المالي والمصرفي هو اتجاه عالمي في إطار إصلاح النظم المصرفية وله بعض المزايا وللقيام به يجب توفر مجموعة من الشروط.

**1- شروط التحرير المالي والمصرفي:**

على البلد الراغب في التحرير المالي والمصرفي أن يلتزم ببعض الشروط والتي تعتبر من بين متطلبات هذا النوع من التحرير والتي نوردها فيما يلي[1]:

أ- ضمان المنافسة: إن التحرير المالي والمصرفي يتطلب إلغاء كافة المعوقات أمام حرية المنافسة، وذلك لتجنب الوقوع في فروق واسعة بين سعر الفائدة على الودائع وسعر الفائدة على القروض، ومنع التوسط المفرط في عملية منح الائتمان، وكذلك لضمان استجابة الجهاز المصرفي لتوجيهات السلطات النقدية والمالية.

ب- ضمان عدم تجزئة السوق: إن اتجاه المشروعات إلى التعامل مع بعض المؤسسات المالية والمصرفية دون الأخرى نتيجة امتلاك هذه المشروعات لبنوك قد يؤدي إلى عدم اكتمال السوق، وكذا يجب إعطاء تسهيلات لمنح التراخيص وتسهيل عمليات الاندماج وفتح فروع مصرفية جديدة.

هذا وقد أجمع الاقتصاديون على أنه من متطلبات التحرير المالي والمصرفي أن يتواكب هذا الأخير مع تحرير تجارة الخدمات خاصة منها المالية والمصرفية، وهذا النوع من التحرير (تحرير التجارة في الخدمات) كان في إطار جهود دولية تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة، حيث أدرج قطاع الخدمات ضمن مفاوضات المنظمة، والتي تمخض عنها ظهور اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات، هذه الأخيرة شملت عدة أنواع من الخدمات كان من أهمها الخدمات المالية والمصرفية.

---

[1]- بريش عبد القادر، **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرات التنافسية للبنوك الجزائري**، مرجـع سـبق ذكره، ص ص40-41.

## المبحث الثالث: السياق العام لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات والخدمات المالية والمصرفية:

عرف الاقتصاد العالمي في العقدين الأخيرين من القرن العشرين تزايد كبير في نصيب تجارة الخدمات ضمن التجارة الدولية خاصة منها الخدمات المالية والمصرفية، بسبب التقدم الحاصل في تكنولوجيا الاتصال إضافة إلى عمليات التحرير الواسعة التي شهد ا العديد من الدول والتي زادت حد ا بعد قيام المنظمة العالمية للتجارة بمختلف اتفاقيا ا، التي كان من بينها اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات (الجاتس) والتي أسفرت عنها إحدى جولات الأورغواي.

وتعتبر اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات أول جهد دولي متعدد الأطراف لتنظيم التجارة الدولية في الخدمات، حيث وضعت الاتفاقية أسس التجارة في الخدمات خاصة المالية والمصرفية منها.

### المطلب الأول: نظرة عامة على اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات "الجاتس"

إن الأهمية البالغة والمكانة الكبيرة التي أصبحت تحتلها الخدمات في التجارة الدولية جعلت من الضروري البحث عن إطار عملي من أجل ضبط عملية التحرير في تجارة الخدمات والذي تحقق من خلال التوصل إلى الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات في إطار المنظمة العالمية للتجارة، وهي أول اتفاقية تتناول موضوع تحرير تجارة الخدمات الدولية خاصة المالية والمصرفية منها، والتي استدعى الأمر من ا موعة الدولية الالتزام بأحكامها والمبادىء التي جاءت ا هذه الاتفاقية.

#### أولا- خلفية تاريخية حول ظهور اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات "الجاتس":

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وما ترتب عنها من تدمير لاقتصاديات الكثير من دول العالم، ومعاناة هذه الدول من النقص الشديد في احتياجا ا من السلع والخدمات الأمر الذي جعلها تفرض بعض القيود الجمركية والرسوم دف تمويل الخزانة (الخزينة)، ومن هنا بدأت عملية وضع القيود على التجارة الدولية، وظهرت الحاجة إلى وجود تنظيمات دولية تعمل على تنسيق العلاقات الاقتصادية الدولية والتي كان منها الهيئتين العالميتين: صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير في جويلية 1944، ليكونا دعامتين لهيكل النظام الاقتصادي والمالي الدولي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وفي عام 1964 تفاوضت أكثر من 50 دولة حول مشروع ميثاق منظمة التجارة العالمية لوضع نظم التجارة العالمية والخدمات الدولية والاستثمارات، وأسفرت مفاوضات 23 دولة عن التوصل إلى توقيع الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) في 1947/11/30، والتي بدأ تنفيذها في 1948/01/01[1].

---

[1]- صلاح الدين حسن السيسي، **الحسابات والخدمات المصرفية الحديثة، دراسة نظرية وتطبيقية**، الطبعة الأولى، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، 1998، ص162.

وتعتبر فكرة (الجات) من أبرز الأفكار التي لاقت تطورا مع الزمن، حيث أصابت الكثير من التقدم والتطور، وتمثل ذلك في الجولات الثماني من المفاوضات التي انعقدت منذ إنشاء الجات حتى إنشاء المنظمة عام 1995[1].

1- مفاوضات جنيف الأولى 1947: شاركت فيها 23 دولة وهي الجولة الأساسية التي انتهت إلى التوصل للإطار العام للاتفاقية واقتصر نطاق عملها على تبادل التنازلات الجمركية.

2- مفاوضات أنسي 1949: وتعتبر أول جولة مفاوضات تعقد في إطار الاتفاقية وشاركت فيها 13 دولة وأقرت المزيد من التنازلات الجمركية.

3- مفاوضات توركاي في الفترة (1950- 1956): شاركت فيها 37 دولة والتي تميزت بانتشار المزيد من الوعي والرغبة في تحرير التجارة الدولية.

4- مفاوضات جنيف الثانية (1955-1956): شاركت فيها 26 دولة فقط.

5- مفاوضات دبلون في الفترة(1959-1962): شاركت فيها 26 دولة واقتصرت هي الأخرى على تبادل التنازلات الجمركية بين الدول المشاركة.

6- مفاوضات كيندي (1963-1967)[2]: ضمت هذه الجولة 50 دولة تمثل 75% من حجم التجارة العالمية وانتهت بتخفيض الرسوم الجمركية على التجارة الدولية فيما بين الدول الصناعية بما يعادل 50% في المتوسط من مستوى التعريفات التي كانت سائدة وقت بداية الجولة عام 1963.

7- مفاوضات طوكيو 1973: والتي كانت أولى الجولات التي شاركت فيها مجموعة الدول العربية*. وأسفرت عن مجموعة من التنازلات الجمركية فيما بين الدول الأعضاء على كل السلع الصناعية والسلع الزراعية.

8- مفاوضات الاورغواي (1972-1993): وهي آخر الجولات وأطولها، حيث بدأت في سبتمبر 1972 وانتهت في 1993/12/10، بإقرار اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة.

وفي أفريل 1994 تم عقد الاجتماع الوزاري في مدينة مراكش بالمغرب بمشاركة 124 دولة أعضاء بالجات بالإضافة إلى عدد من الدول التي تقدمت بطلب الانضمام كمراقب، وذلك دف الموافقة على

---

[1] - سامي أحمد مراد، **تفعيل التسويق المصرفي لمواجهة آثار اتفاقية تحرير تجارة الخدمات** "الجاتس" مرجع سبق ذكره، ص ص15-19.

[2] - سعيد النجار، **الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينات**، دار الشروق، القاهرة، 1999، ص71.

* مجموعة الدول العربية المشاركة هي: مصر، المغرب، تونس، لبنان، سوريا، السودان، العراق والأردن.

الاتفاقية التي سبق إقرارها في 1993/12/10، ليبدأ العمل بمنظمة التجارة العالمية اعتبارا من الفاتح جانفي 1995، لتحل محل الجات وتكون لها قوة أكبر في تسير التجارة الدولية[1].

هذا ولم تكن الجات تتضمن قواعد تتعلق بالتجارة في الخدمات مثل المصارف والتأمين والنقل والسياحة، بل كانت السمة المميزة لجميع الجولات التي عقدت فيما بعد هي التركيز على تحرير السلع[2]، وفي الجولة الثامنة من مفاوضات الاورغواي تم التوصل إلى توقيع الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات بموافقة 70 دولة عضو، وكان ذلك في ديسمبر1997، حيث سمحت هذه الاتفاقية بفتح القطاعات المالية للمشاركة والمنافسة الأجنبية، وبدأ سريان هذه الاتفاقية بداية من عام 1999[3].

وكان من بين أهداف جولة الأوروغواي مايلي[4]:

- تخفيض التعريفات الجمركية بصورة كبيرة، بما في ذلك التعريفات على المنتجات ذات القيمة المضافة؛
- إعادة التجارة في السلع التي كانت خرجت من الإطار المتعدد الأطراف؛
- فرض الانضباط على جوانب الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة؛
- وضع إطار عام للتجارة في الخدمات.

وكان الهدف من توقيع الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وفقا لما جاء في ديباجة الاتفاقية اعترافا صريحا بتزايد أهمية التجارة الدولية في الخدمات وعلو مكانتها في إنماء الاقتصاد العالمي، ثم حددت الأهداف المبتغاة من وراء إبرام هذه الاتفاقية والمتمثلة فيما يلي[5]:

- توسع تجارة الخدمات في ظروف من الشفافية، والتحرير التدريجي أملا في تعزيز النمو الاقتصادي لجميع الشركاء التجاريين، خاصة المنتمين للبلدان النامية منهم؛
- تدعيم مصالح الأعضاء في نظام (الجات) على أساس من الفائدة المتبادلة؛
- إقامة توازن شامل بين الحقوق والالتزامات الناشئة عن تجارة الخدمات ومراعاة أهداف السياسات الوطنية؛

---

[1] -سامي مراد أحمد، **تفعيل التسويق المصرفي لمواجهة آثار اتفاقية تحرير تجارة الخدمات"الجاتس"**، مرجع سبق ذكره، ص ص19-20.

[2] - صلاح الدين حسين السيسي، **الحسابات والخدمات المصرفية الحديثة، دراسة نظرية وتطبيقية**، مرجع سبق ذكره، ص164.

[3] - محمود صفوت قابل، **البنوك الإسلامية واتفاقية تحرير الخدمات المالية**، ا لة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الأول، 2002، ص447.

[4] - محمد زكريا عبد الواحد، **تقويم الأداء المستقبلي للجهاز المصرفي المصري في ظل اتفاقية الجات**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2002، ص13.

[5] - محمد عبيد محمد محمود، **منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية اقتصاديات البلدان الإسلامية**، دار الكتب القانونية، مصر، 2007، ص724.

- زيادة مشاركة البلدان النامية في تجارة الخدمات وتوسيع صادرا ا منها بتعزيز قدرا ا في مجال الخدمات المالية ورفع كفاء ا وتنافسيتها.

**ثانيا- الأحكام والمبادئ الأساسية للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات:**

قامت اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات على عدد من المبادئ والتي يجب أن تراعى عند تطبيق الاتفاقية وهي على النحو التالي[1]:

**1- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:**

هذا المبدأ نصت عليه المادة الثانية من القسم الثاني من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، ويقصد به عدم التمييز بين موردي الخدمات الأجانب من حيث الدخول إلى الأسواق وشروط التشغيل، وأن أي ميزة تمنحها دولة عضو في الاتفاقية لعضو آخر ولدولة أخرى غير عضو فيما يتعلق بتجارة الخدمات ينبغي أن تمنح في ذات الوقت دون شرط أو قيد إلى كافة الأعضاء في الاتفاقية، وبالتالي فإن أي ميزة تتصل بتجارة الخدمات تمنح لأي طرف تمتد تلقائيا إلى الطرف الآخر، ومن ثم تجرى مراجعة الاستثناءات الممنوحة بعد مرور خمسة سنوات على بدأ سريان الاتفاقية وتوجد مجموعة من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية طلبت الاستثناء من تطبيق هذا المبدأ.

**2- مبدأ الشفافية:**

طبقا لهذا المبدأ فإن الدول الأعضاء في الاتفاقية تكون ملتزمة بالإعلان عن جميع القوانين واللوائح السارية المتعلقة بتجارة الخدمات، كما يجب إخطار مجلس تجارة الخدمات التابع للمنظمة العالمية للتجارة بأية قوانين أو قرارات جديدة أو تعديلات في القوانين السارية، حيث أشارت الاتفاقية في ماد ا الثانية بأنه يجوز لأي عضو تعديل التزاماته أو سحبها كاملة بعد مضي ثلاث سنوات من تقديمها على أن يبلغ مجلس تجارة الخدمات ذا التعديل قبل سريانه بثلاث أشهر، وعليه تعويض أعباء المتضررين، بل وأعطيت الدولة العضو الحق في تعديل جداول التزاما ا بوضع قيود على أنشطة الخدمات التي تواجه صعوبات على إثرها في ميزان مدفوعا ا، حين تتصف هذه القيود بعدم التمييز وتكون منسجمة ونصوص اتفاقية صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى ذلك تلتزم الدول الأعضاء بإنشاء مراكز للمعلومات لباقي الدول الأعضاء، في حين تكفل نصوص الاتفاقية الحق في عدم الإعلان عن المعلومات السرية التي قد يؤدي الإفصاح عنها إلى عرقلة تطبيق القوانين أو تتعارض مع المصلحة العامة.

---

[1]- عبد الحميد عبد المطلب، **تحديث آلية الجهاز المصرفي للتكيف مع اتفاقية تحرير تجارة الخدمات**، ا لة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، مصر، ا لد21، العدد الثاني، 2003، ص ص9- 13.

**3- مبدأ التحرير التدريجي:**

أشير إلى هذا المبدأ في ديباجة الاتفاقية، ويعتبر التحرير التدريجي في تجارة الخدمات لتشجيع النمو الاقتصادي بين كل الشركاء التجاريين حيث تنظم المادة 19 الواردة في الجزء الرابع من الاتفاقية والمعنونة بـ " التفاوض حول الالتزامات المحددة " عملية الوصول إلى مستويات أعلى من التحرير من خلال جولات متعاقبة من المفاوضات يبدأ أولها بعد خمسة سنوات على الأكثر من تاريخ تنفيذ اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، وتوجه تلك المفاوضات نحو تخفيض أو إزالة أية أثار معاكسة على تجارة الخدمات التي تعوق من كفاءة الولوج للأسواق وبما يحقق منافع متوازية لجميع المشاركين في تلك المفاوضات.

**4- مبدأ زيادة مشاركة البلدان النامية:**

هذا المبدأ يمكن ملاحظته من خلال المادة الثالثة والرابعة من الاتفاقية، حيث تشير إلى ضرورة قيام مختلف الأعضاء بتسهيل زيادة مساهمة أو مشاركة الدول النامية في التجارة الدولية من خلال التفاوض حول جداول الالتزامات الخاصة بتلك الدول والتي تتعلق بالأمور التالية[1].

- تعزيز قدرات خدما ا المحلية وكفاء ا التنافسية وإتاحة الفرص أمامها للحصول على التكنولوجيا وفق أسس تجارية.
- تحسين إمكانية وصولها إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات.
- تحرير الوصول إلى الأسواق في القطاعات الخدمية وطرق التوريد ذات الأهمية التصديرية لها.

وتعطي أولوية خاصة في تنفيذ الفقرتين الأولى والثانية إلى الأعضاء من البلدان الأقل نموا، ويولي اعتبارا خاصا للصعوبة الشديدة التي تواجهها البلدان الأقل نموا في قبول الالتزامات المحددة التي يتم التوصل إليها نظرا لوضعها الاقتصادي المتردي ولاحتياجا ا التنموية والتجارية والمالية.

**5- مبدأ عدم السماح بالاحتكارات والممارسات التجارية المقيدة:**

تم الاتفاق على هذا المبدأ دف إزالة الأساليب الحمائية التي يمكن أن تعوق تحرير تجارة الخدمات والتي تتمثل في بعض الممارسات غير المشروعة التي قد يتبعها مقدمي الخدمات الوطنيين أو بعض محتكري الأسواق المحلية لنوعيات معينة من الخدمات مما يحد من منافسة الأجانب في تلك الأسواق.

وقد تعاملت المادتين 9- 10 من هذه الاتفاقية مع هذه الممارسات وأعطت الصلاحيات لمس الخدمات بناءا على طلب الدولة المتضررة من تلك الممارسات على أن يطلب من العضو الممارس لتلك الاحتكارات معلومات محددة تخص هذه العمليات.

[1]- العفوري عبد الواحد، **العولمة والجات، التحديات والفرص**، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000، ص86.

**6- مبدأ التغطية والشمولية[1]:**

تغطي اتفاقية (الجاتس) جميع أشكال تجارة الخدمات ومنها الخدمات المالية والمصرفية، حيث تنص المادة الأولى من الاتفاقية أ ا تشمل جميع الخدمات وفي مختلف القطاعات، باستثناء بعض الخدمات[*].

ويترتب على التزام الدول المنظمة للجاتس ذه المبادئ مايلي[2]:

- إمكانية التنبؤ بالسياسات المحلية للدولة العضو، حيث تضعف تلك الالتزامات من قوة جماعة المصالح التي تسعى للحفاظ على مكاسب معينة، ولكن في ظل التزامات الدولة لا يتحقق لها ما تريد؛
- هذه الالتزامات تساعد في تشكل وتحديد الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة؛
- يمكن للمستثمرين والأجانب أخذ هذه الالتزامات كمؤشر لمعرفة مدى استقرار السياسة المحلية واحتمالات تغيرها في المستقبل، مما يساعد على حفز الاستثمارات وجذب الأجنبية منها.

**ثالثا- تسوية المنازعات في إطار الجاتس وإنشاء مجلس الخدمات[3]:**

تطرح الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات الكثير من النقاط المتعلقة بالمنازعات الثنائية أو المتعددة الأطراف نتيجة عدم التزام بعض البلدان الأعضاء بالوفاء بالتعهدات المحددة بموجب هذه الاتفاقية، فإنه يجوز للعضو المتضرر أن يلجأ إلى التفاهم بشأن القواعد والإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات دف التوصل إلى حل للمسألة يكون مقبولا لدى الطرفين، كما يجوز لجهاز تسوية المنازعات أن يرخص لعضو أو أكثر بعدم تطبيق الالتزامات المحددة تجاه أي عضو آخر إذ وجد الجهاز أن الظروف خطيرة لدرجة تبرر اتخاذ مثل هذا الإجراء، حيث يجوز للعضو أن يلجأ إلى التفاهم بشأن تسوية المنازعات إذا أعتبر أن تطبيق إجراء ما مما لا يتعارض مع أحكام هذا الاتفاق سيؤدي إلى إلغاء أو تعطيل مزايا كان يتوقعها من التزام محدد من عضو آخر، كما يمكن لجهاز تسوية المنازعات في حالة تقريره أن الإجراء أدى إلى إلغاء أو تعطيل الحصول على هذه المزايا أن يمنح للعضو المتضرر الحق في الحصول على تسوية مرضية للطرفين وهذا استنادا إلى الفقرة الثانية من المادة الحادية والعشرين، حيث يمكن لهذه التسوية أن تشمل تعديل الإجراء أو سحبه.

---

[1] - بريش عبد القادر، **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرات التنافسية للبنوك الجزائري**، مرجـع سـبق ذكره، ص108.

[*] - سيتم استعراض الخدمات المالية والمصرفية المستثناة من الاتفاقية في المطلب الثالث من هذا المبحث.

[2] - محمد صفوت قابل، **البنوك الإسلامية واتفاقية تحرير الخدمات المالية**، مرجع سبق ذكره، ص446.

[3] - سمير محمد عبد العزيز، **عالمية تجارة القرن الواحد والعشرين، التجارة العالمية والوثيقة الختامية بين انتهاء الجات وقيام المنظمة العالمية للتجارة**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص ص341- 342.

وإضافة إلى جهاز تسوية المنازعات الذي وضعته الاتفاقية و دف تطبيق هذه الاتفاقية فقد تم إنشاء "مجلس للتجارة في الخدمات" والذي بدوره يمكن أن ينشئ هيئات فرعية تساعده على أداء مهامه.

ويمكن تحديد مهام مجلس التجارة في الخدمات فيما يلي[1]:

- تنفيذ الاتفاقية الخاصة بالتجارة في الخدمات؛
- تلقي الإخطارات المنصوص عليها في هذا الاتفاق وملحقاته؛
- الإشراف على عملية التشاور بين الأعضاء في حالات الاشتباه في سوء استغلال الحقوق الاحتكارية من قبل بعض الموردين بطريقة تتعارض مع أحكام الاتفاق؛
- تلقي بلاغات الأعضاء بتدابير الاعتراف السارية لدى كل عضو وتقويمها وفقا لأحكام الفقرة الخاصة بالاعتراف.

**رابعا- جداول الالتزامات والارتباطات** في **الاتفاقية العامة للتجارة** في **الخدمات (الجاتس)**[2]:

تنشى اتفاقية تحرير تجارة الخدمات نوعين من الالتزامات والارتباطات للدول الأعضاء، ينطوي النوع الأول على التزامات عامة وهي التي تتضمن أحكام ومبادئ الاتفاقية والضوابط التي تصنعها والتي يتساوى فيها عند الالتزام ا كافة الدول الأعضاء دون استثناء، أما النوع الثاني فهو عبارة عن التزامات محددة وتتضمن العروض المقدمة من كل عضو والتي يلتزم بموجبها بتحرير قطاعات خدمية معينة ومحددة يوضح من خلالها مدى التحرير ومعايير وأنماط توريد الخدمات فيما بين الدول.

هذه الالتزامات تكون في جداول مرفقة ببرتوكول انضمام الدولة العضو، ويحدد في هذه الجداول القطاعات التي ستقبل الدولة فتح أسواقها للمنافسة الأجنبية فيها، بالإضافة إلى شروط دخول مورد الخدمة الأجنبي إلى السوق الوطنية بشتى الطرق، وتشمل جداول الالتزامات أيضا ضوابط المعاملة الوطنية، حيث يمكن منح الموردين الأجانب معاملة مماثلة لمعاملة الوطنيين، كما أن لكل دولة الحق في وضع الشروط والضوابط التي تحقق الحماية لمصالحها وفق قوانينها وتشريعا ا، وفيما يلي نموذج لجدول الالتزامات الخاصة بكل دولة عضو وفقا لاتفاقية (الجاتس):

---

[1]- العفوري عبد الواحد، **العولمة والجات، التحديات والفرص**، مرجع سبق ذكره، ص93.

[2]- عبد الحميد عبد المطلب، **تحديث آلية الجهاز المصرفي للتكيف مع اتفاقية تحرير تجارة الخدمات**، مرجع سبق ذكره، ص ص15-16.

**الجدول رقم (01- 02) يبين الالتزامات الخاصة بكل دولة عضو وفقا لاتفاقية (الجاتس)**

| القطاعات والقطاعات الفرعية | طريقة تقديم الخدمة | شروط وحدود النفاذ إلى الأسواق | شروط وموافقات المعاملة الوطنية | التزامات خاصة |
|---|---|---|---|---|
| | - انتقال الخدمة عبر الحدود<br>- الوجود التجاري<br>- حركة المستهلك<br>- حركة الأشخاص | | | |

المصدر: مصطفى رشدي شيحة، **اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة، دراسة للمعالم والمفاهيم الرئيسية الواردة باتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، مع إشارة خاصة للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وما طرأ عليها من تطورات**، مرجع سبق ذكره، 207.

لقد تمخضت جولة الارورغواي عن اتفاق لإجراء تحرير جذري للتجارة العالمية، وضم هذا التحرير لأول مرة التجارة في الخدمات إلى جانب السلع انطلاقا من الأهمية البالغة لقطاع الخدمات ومقدار مساهمته في الدخل القومي.

**المطلب الثاني: تحرير تجارة الخدمات في إطار اتفاقية (الجاتس)**

بإبرام الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات "الجاتس" تم التوصل إلى صياغة ميثاق يتعلق بتحرير تجارة الخدمات، وهذا في وقت أضحى فيه التعاون في مجال الخدمات بصفة عامة والخدمات المالية والمصرفية على وجه الخصوص ضرورة ملحة فرضتها الظروف والمصالح الدولية المشتركة.

**أولا- المقصود بتحرير تجارة الخدمات والخدمات المالية والمصرفية:**

ينصرف تعريف تحرير التجارة أساسا إلى إزالة القيود التي من شأ ا أن تمنع التفاعل لآليات العرض والطلب في مجال السلع والخدمات، أما مفهوم تحرير التجارة الدولية للخدمات فينصرف إلى عملية اتخاذ الإجراءات التي توسع فرص دخول موردي الخدمات الأجنبية للسوق المحلية أو تقلل التحيز تجاههم في مواجهة الموردين المحلين[1].

كما يقصد بتحرير التجارة الدولية في الخدمات أن يتم تطبيق آليات التجارة الدولية المتعددة الأطراف على كل من تجارة السلع وتجارة الخدمات بحيث يخضعان معا لنفس الآليات والاتفاقيات، ويتم ذلك بإزالة العقبات التي تمنع وصول الموردين الأجانب إلى الأسواق المحلية وعدم التميز بين الموردين المحلين والأجانب[2].

---

[1]- حسين عبيد، **الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات**، مرجع سبق ذكره، ص ص 6- 7.

[2]- محمد صفوت قابل، **الدول النامية والعولمة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص ص118- 120.

ويشير كذلك التحرير هنا إلى حرية مستهلك الخدمة في أي بلد في اختيار أي من موردي الخدمة أو الطريقة التي يتم ا عرضها[1].

**ثانيا- أسباب تحرير تجارة الخدمات في إطار اتفاقية (الجاتس):**

لقد جاء في مقدمة الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات الأسباب التي دعت إلى تحرير تجارة الخدمات والتي نلخصها فيما يلي[2]:

1- وجود بعض التشوهات في بعض الأسواق؛

2- القيود المتعددة التي تخضع لها تجارة الخدمات وما يغلب عليها من نزعة حمائية في معظم دول العالم مما يشكل عائق على نمو العلاقات الاقتصادية الدولية؛

3- الاعتراف المتزايد بالأهمية المتزايدة للتجارة في الخدمات وأثرها على التجارة الدولية ونمو الاقتصاد العالمي؛

4- الرغبة في إقامة نظام متعدد الأطراف لتجارة الخدمات دف التوسع في هذه التجارة في إطار من الشفافية والتحرير كوسيلة لتحفيز النمو الاقتصادي لجميع الأطراف؛

5- الرغبة في زيادة مشاركة الدول النامية في تجارة الخدمات وزيادة صادرا ا الخدمية من خلال تعزيز قدرا ا الداخلية وإمكانيا ا التنافسية وكفاء ا في تحرير تجارة الخدمات؛

6- الأخذ في الحسبان التفاوت بين الدول المتقدمة والنامية بسبب الظروف الاقتصادية؛

7- الاعتراف المتبادل بحق الأعضاء في سن القوانين الخاصة بتوريد الخدمات ووضع أنظمة جديدة بشأ ا من أجل تحقيق أهداف السياسات الوطنية؛

8- الإقرار بحاجة الدول النامية في ممارسة هذا الحق نظرا لاحتياجا ا التنموية.

كما أن المبررات الفكرية للتجارة الحرة معروفة، إذ أن الدول تستفيد من التخصص في الإنتاج الذي تبرع فيه وهذا لا تظهر نتائجه إلا بالمبادلة والانفتاح على دول الجوار، والانفتاح التجاري يخلق ثروات للمجتمعات مما يمكنها من تلبية احتياجا ا ويعزز تطورها الاقتصادي[3].

---

[1]- حسين عبيد، **الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات**، مرجع سبق ذكره، ص7.

[2]- صلاح الدين حسن السيسي، **الحسابات والخدمات المصرفية الحديثة، دراسة نظرية وتطبيقية**، مرجع سبق ذكره، ص164.

[3]- **ما هي الأسباب الدعية إلى تحرير التجارة العالمية**، من الموقع الإلكتروني:

http://www.annabaa/org/nbnewws/63/302.htm، أطلع عليه يوم 2008/06/24.

**ثالثا- فوائد تحرير تجارة الخدمات:**

لقد أثبتت عدة دراسات فوائد تحرير تجارة الخدمات وأهمية المردود الإيجابي لتحرير هذا القطاع، وتتمثـل هذه الفوائد فيما يلي[1]:

1- رفع كفاءة أداء قطاع الخدمات بفروعه المتعددة وخفض تكاليف الإنتاج لصالح المستهلك؛

2- تيسير الحصول على خدمات جديدة ومتميزة بين أطراف متباعدة من خلال وسائل الاتصال المتطورة؛

3- يئة المناخ والظروف المواتية لجلب التدفقات الاستثمارية المصحوبة بالتقنيات والمعرفة المتقدمة؛

4- زيادة فرص العمل لذوي المؤهلات العالية والمهارات الفنية في حقل الخدمات؛

5- تنظيم العلاقة بين الدول الأعضاء المتعاملين في حقل الخدمات وفق قواعد مدونة السلوك المتفق عليها.

كما توجد مزايا من وراء تحرير تجارة الخدمات للمؤسسات العاملة في هذا القطاع، حيث يسمح التحرير لهذه المؤسسات بتحقيق كفاءة عالية من هذه الخدمات وفق لموقفها التنافسي، أما بالنسبة للمستخدم فإن التحرير سيضع أمامه خيار اقتناء الخدمات بأسعار تنافسية من مختلف بقاع العالم[2].

## المطلب الثالث: الملاحق المرفقة بالاتفاقية وموقع الخدمات المالية والمصرفية فيها.

لقد تم إرفاق الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات بمجموعة من الملاحق، حيث نصت المادة 29 من الاتفاقية على اعتبارها جزءا مكملا، وهي تتضمن أحكام تفسيرية وتوضيحية للعديد من القطاعات التي يغطيها الاتفاق.

**أولا- ملحق الخدمات المالية:**

يكاد يكون التعاون الدولي في المسائل المالية أن يكون جديدا، ولكن الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات والمنبثقة عن جولة الأوروغواي تمثل أول جهد متعدد الأطراف لوضع القواعد التي تحكم تجارة الخدمات المالية، ويتضح ذلك من خلال الملحق الأول المتعلق بالخدمات المالية.

---

[1]- فواز عبد الستار العلمي الحسيني، **تجارة الخدمات وأثارها المتوقعة على الاقتصاد السعودي**، مرجع سبق ذكره، ص12.

[2]- عبد القادر فتحي لاشين وآخرون، **الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) وعلاقتها بقطاع النقل في الدول العربية**، مرجـع سبق ذكره، ص ص36-38.

**1- تعريف الخدمة المالية من منظور الملحق الأول في الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات**[1]:

من منظور الملحق يقصد بالخدمة المالية أي خدمة ذات طابع مالي يقدمها مورد خدمات مالية في دولة عضو ما، وتشمل الخدمات المالية جميع أنواع خدمات التأمين والخدمات المتصلة ا، الخدمات المصرفية وغيرها من الخدمات المالية باستثناء التأمين.

**2- أنواع الخدمات التي شملها ملحق الخدمات**:

إن مشتملات الخدمة المالية حددت بشكل تفصيلي في الملحق الأول في المادة الخامسة من الاتفاقية وهي على النحو التالي[2]:

أ- التأمين، التأمين المباشر بما فيه التأمين المشترك سواءا على الحياة أو بقية فروع التأمين، كما يدخل في نطاق التأمين أيضا إعادة التأمين والتعويضات، والوساطة في التأمين والخدمات المساعدة كالسمسرة والوكالة.

ب- الخدمات المصرفية وغيرها من الخدمات المالية باستثناء التأمين وهي تشمل على ما يلي[3]:

- قبول الودائع والأموال بين الأفراد والجهات؛

- الإقراض بكافة أشكاله، بما فيها القروض الاستهلاكية والائتمان العقاري والمساهمات وتمويل العمليات التجارية.؛

- التأجير التمويلي؛

- خدمات المدفوعات والتحويلات، بما فيها بطاقات الائتمان والخصم على الحسابات والشيكات السياحية والشيكات المصرفية؛

- خطابات الضمان والاعتمادات المستندية؛

- التجارة لحساب المؤسسة المالية أو للغير في السوق الأولية أو غيرها وذلك في الأدوات التالية: النقد الأجنبي، المشتقات المصرفية والمالية بأنواعها، أدوات سعر الفائدة وسعر الصرف مثل المبادلة والاتفاقات الآجلة، الأوراق المالية القابلة للتحويل والأدوات الأخرى القابلة للتفاوض والأصول المالية الأخرى بما في ذلك السبائك؛

---

[1] - مصطفى سلامة، **منظمة التجارة العالمية، النظام الدولي للتجارة الدولية**، الطبعة الأولى، بدون دار النشر، 2006، ص48.

[2] - محمد عبيد محمد محمود، **منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية اقتصاديات البلدان الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص760.

[3] - سامي أحمد مراد، **تفعيل التسويق المصرفي لمواجهة آثار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات "الجانس"**، مرجع سبق ذكره، ص ص49-51.

- الاشتراك في الإصدارات لكافة أنواع الأوراق المالية بما في ذلك الترويج والإصدار الخاص كوكيل، وتقديم الخدمات المختلفة بالإصدارات؛

- أعمال السمسرة في النقد؛

- إدارة الأموال مثل الإدارة النقدية ومحافظ الأوراق المالية وخدمات الإيداع وحفظ الأمانات؛

- خدمات المقاصة والتسوية للأصول المالية بما فيها الأوراق المالية والمشتقات والأدوات الأخرى القابلة للتفاوض؛

- تقديم وإرسال المعلومات المالية وميكنة البيانات المالية وخدمات البرامج الجاهزة المرتبطة ا بواسطة مقدمي الخدمات المالية الأخرى.

- تقديم الاستشارات والوساطة المالية والخدمات المالية المساعدة الأخرى وذلك لكافة الأنشطة السالفة الذكر، وبما يشمل الخدمات المرجعية للمعلومات عن العملاء لأغراض الاقتراض وتحليل الائتمان وإجراء البحوث وتقديم المشورة للاستثمار وإدارة محافظ الأوراق المالية وكذلك تقديم الخدمات الاستثمارية في مجال التملك وإعادة الهيكلة ووضع الإستراتيجيات للشركات والمؤسسات المالية.

كما أن هذه الخدمات المصرفية تشمل الخدمات المصرفية التقليدية والمعاملات المصرفية الحديثة وأعمال سوق الأوراق المالية، ويراعي في تحرير تلك الخدمات المصرفية والمالية المبادىء الأساسية التي تم الاتفاق عليها في الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.

**3- الخدمات المالية والمصرفية المستثناة في ملحق الخدمات المالية:**

أشار الملحق إلى الخدمات المالية والمصرفية المستبعدة والتي لا تدخل في مفهوم الخدمات المالية والمصرفية التي يتضمنها الإطار العام للاتفاقية وهي كالتالي[1]:

أ- الأنشطة التي يمارسها البنك المركزي أو السلطة النقدية أو أي كيان عام* آخر لتنفيذ سياسات نقدية أو سياسات خاصة بسعر الصرف وتعرف المادة الأولى في الفقرة الثالثة من الاتفاقية الخدمات التي تخضع في تقديمها للسلطة الحكومية[2]: "بأ ا تلك الخدمات التي لا تقدم على أساس تجاري أو التي لا تكون في تنافس مع مقدمين آخرين".

---

[1]- عامر بشير، **تحديث البنوك التجارية، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية وبنوك، جامعـة البليدة،2005، ص105.

* الكيان العام هو الحكومة أو البنك المركزي أو هيئة نقدية، عمله الأساسي الاضطلاع بوظائف الحكومة أو أنشطة لأغـراض حكوميـة (ينظر في ذلك: محمد صفوت قابل، **البنوك الإسلامية واتفاقية تحرير الخدمات المالية**، مرجع سبق ذكره، ص449).

[2]- محمد صفوت قابل، **البنوك الإسلامية واتفاقية تحرير الخدمات المالية**، مرجع سبق ذكره، ص451.

ب- الأنشطة التي تشكل جزءا من أي نظام رسمي للتأمينات الاجتماعية أو من أنظمة المعاشات.
ج- الأنشطة التي يمارسها أي كيان عام لحساب الحكومة أو بضمان منها أو باستخدام مواردها المالية.

كما ينص ملحق الخدمات على مايلي[1]:

- ضرورة اعتراف كل عضو بإجراءات الحيطة المالية في أي بلد آخر عند تحديد كيفية تطبيق إجراءات العضو المتصلة بالخدمات المالية، ويجوز أن يستند هذا الاعتراف إلى اتفاق أو ترتيب مع البلد المعني، أو أن يصدر تلقائيا؛

- في إطار تسوية المنازعات فإنه ينبغي أن يتوافر في فرق التحكيم التي تنظر في المنازعات الخاصة بإجراء الحيطة المالية الخبرة اللازمة المتصلة بالخدمة المالية المحددة التي هي موضوع الـ اع؛

- يجوز للعضو خلال فترة 60 يوم تبدأ بعد أربعة أشهر بعد نفاذ اتفاق المنظمة العالمية للتجارة أن يحسن أو يعدل أو يسحب جميع أو بعض الالتزامات المحددة الخاصة بالخدمات المالية المدونة في جدوله.

**ثانيا- الملاحق الأخرى في الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات:**

إضافة إلى ملحق الخدمات المالية المرفق بالاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات هناك أربعة ملاحق أخرى مرفقة ـذه الاتفاقية تتمثل فيما يلي:

**1- ملحق خدمات الاتصال:**

تؤدي الاتصالات دورا مزدوجا في اقتصاديات مختلف البلدان، فهي ـيئ البنية الأساسية للاتصال وتعمل أيضا كقناة للعمليات التجارية، وقد كانت هذه الصناعة في السابق احتكارا للدولة بسبب أهميتها في تنمية البنية الأساسية ومغزاها الاستراتيجي والسياسي في العديد من البلدان، وبإبرام الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات أدخل هذا القطاع إلى أروقة المفاوضات وأدرج في مفاوضات منظمة التجارة العالمية وذلك ـدف تحريره[2].

ويتعلق ملحق خدمات الاتصالات بالإجراءات التي تؤثر على استخدام موردي الخدمات الأجانب لشبكات وخدمات الاتصالات العامة، وأن يكون ذلك بشروط معقولة وغير تمييزية عند السماح لموردي الخدمات الأجانب بممارسة نشاطهم وفقا لالتزامات التحرير التي تقدمها الدول[3].

كما يشمل هذا الملحق الملاحظات والشروحات والتفسيرات ومجموعة من الأحكام التكميلية للاتفاق الأصلي، ويلزم الملحق الأعضاء بتوفير جميع المعلومات المتاحة عن ظروف الوصول إلى شبكات وخدمات

---

[1]- سمير محمد عبد العزيز، **عالمية تجارة القرن الحادي والعشرين**، مرجع سبق ذكره، ص348.

[2]- Henry gerard marie**, les marchés financières**, édition NATHAM , Paris, 1999, p198.

[3]- بداوي مصطفى، **المنظمة العالمية للتجارة وتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية، دراسة حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص77.

الاتصال للجمهور وبيان الأسعار، كما ينص على معاملة تفضيلية للبلدان النامية بحسب مستويات التنمية لكل منها[1].

**2- ملحق خدمات النقل الجوي[2]:**

يحدد هذا الملحق ا الات والأنشطة التي تغطيها الاتفاقية في قطاع النقل الجوي، وتتضمن إصلاح الطائرات وصيانتها، بيع خدمات النقل الجوي وتسويقها دون التدخل في الأسعار، بالإضافة إلى خدمات الحجز بالكومبيوتر وإصدار بطاقات السفر، ويقضي الملحق بعدم تطبيق الالتزامات العامة في الاتفاق، مثل شرط الدولة الأولى بالرعاية أو الشفافية على حقوق النقل الجوي والمعروفة باسم حريات النقل الجوي السبع، والتي تنظمها شبكة كبيرة من اتفاقات النقل الجوي الثنائية التي تبلغ 15000 اتفاقية، وتراعي فيها الدول تحقيق التوازن في المصالح ببينها وبين الدول الأخرى الأطراف.

كما يتم مراجعة التطورات في قطاع النقل الجوي بصفة دورية من طرف مجلس التجارة في الخدمات مرة كل خمس سنوات على الأقل.

ويستثنى الملحق الخاص بخدمات النقل الجوي التدابير التي تؤثر على حقوق النقل الجوي أو الخدمات المتعلقة ا بشكل مباشر[3].

**3- ملحق خدمات النقل البحري:**

لم تخرج الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT) بأي نتيجة في دورة الأوروغواي في مجال النقل البحري، حيث وضعت بعض الالتزامات في قوائم بعض الدول والتي تخص ا الات الأساسية للنقل البحري، والتي تتمثل في الدخول إلى مجمعات وهياكل الموانئ واستخدامها، ولم تنفذ هذه الالتزامات إلا في تاريخ الحصول على نتائج القرار الوزاري حول خدمات النقل البحري، ويجوز للعضو في الفترة بعد انتهاء المفاوضات وموعد التنفيذ أن يحسن أو يعدل أو يسحب تعهداته المحددة كليا أو جزئيا دون تقديم تعويض[4].

**4- ملحق خاص بانتقال الأشخاص الطبيعيين:**

حسب هذا الملحق يقصد بالأشخاص الطبيعيين أولئك الأشخاص الذين ينتقلون للإقامة بصفة مؤقتة في أرض دولة أخرى دف توريد الخدمات لهذه الدولة العضو، في حين لا ينطبق هذا المفهوم على توظيف وتشغيل الأفراد بصفة دائمة أو الإقامة الدائمة أو الحصول على الجنسية، ولا يسقط حق الأشخاص

---

[1] - العفوري عبد الواحد، **العولمة و الجات، التحديات والفرص**، مرجع سبق ذكره، ص32.

[2] - بداوي مصطفى، **المنظمة العالمية للتجارة وتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية، دراسة حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص78.

[3] - محمد صفوت قابل، **البنوك الإسلامية واتفاقية تحرير الخدمات المالية**، مرجع سبق ذكره، ص452.

[4] - سمير محمد عبد العزيز، **عالمية تجارة القرن الواحد والعشرين**، مرجع سبق ذكره، ص361.

الطبيعيين في الانتقال حق العضو في اتخاذ أو تطبيق أية تدابير بتنظيم دخول الأشخاص على أراضيه لأي غرض كان غير توريد الخدمات[1].

كما ينص الملحق على أن (الجاتس) لا تنطبق على التدابير التي تؤثر على الأشخاص الطبيعيين الساعيين للوصول إلى سوق العمالة في دولة عضو أو الذين يسعون للحصول على جنسيتها أو الإقامة فيها أو للحصول على فرصة عمل بشكل دائم[2].

**5- ملحق الإعفاءات الخاصة بمنح الدولة الأولى بالرعاية[3]:**

يحدد هذا الملحق الظروف التي يحصل بموجبها العضو على الإعفاء من التزاماته عند سريان شرط الدولة الأولى بالرعاية، حيث يقوم مجلس التجارة في الخدمات بمراجعة جميع الاستثناءات الممنوحة لمدة لا تزيد عن خمس سنوات، ويجري أول مراجعة من هذا القبيل بعد ما لا يزيد عن خمس سنوات من بدء نفاذ اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة، حيث تشمل المراجعة التي يقوم ا مجلس التجارة في الخدمات النظر فيها إذا كانت الظروف التي دعت إلى الاستثناء مازالت قائمة، إضافة إلى تحديد موعد لأي مراجعة لاحقة.

**المطلب الرابع: مزايا وإيجابيات التحرير في إطار اتفاقية (الجاتس).**

إن تطبيق اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية ينجر عنه آثار منها الإيجابية والتي تضيف أشياء جديدة على النظام المصرفي وتساعد على تطويره، وأخرى سلبية قد تكون سببا في أزمات حادة تعرقل مسيرته.

**أولا- فوائد تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية (المزايا):**

إن الكثير من الدراسات والتحليلات أشارت إلى أن هناك العديد من المزايا التي يمكن أن تتحقق من تطبيق الاتفاقية لعل أهمها[4]:

- تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية يجعل القطاع أكثر كفاءة واستقرار؛
- اتساع السوق المصرفية نتيجة تحرير تجارة الخدمات المالية يؤدي إلى تعاظم الاستفادة من اقتصاديات الحجم من خلال تزايد عمليات الاندماج المصرفي وكذلك تعميق المنافسة، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيف تكلفة الخدمات المصرفية وتحسين الإدارة وزيادة الكفاءة؛

---

[1] - العفوري عبد الواحد، **العولمة و الجات، التحديات والفرص**، مرجع سبق ذكره، ص92.

[2] - محمد صفوت قابل، **البنوك الإسلامية واتفاقية تحرير الخدمات المالية**، مرجع سبق ذكره، ص452.

[3] - سمير محمد عبد العزيز، **عالمية تجارة القرن الواحد والعشرين**، مرجع سبق ذكره، ص362.

[4] - حداد محمد، **العولمة وانعكاسا ا على الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر ومصر**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2004، ص ص159-160.

- تحرير تجارة الخدمات يؤدي إلى تحسين جودة الخدمة للعملاء؛

- تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية يؤدي إلى المزيد من المنافع في مجال نقل المعرفة والتكنولوجيا، ويشمل ذلك معرفة أفضل الممارسات الإدارية والمحاسبية ومعالجة البيانات؛

- يتيح تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية اختيار المزيج المناسب للتمويل وزيادة حجم التمويل وطرق تحديده، كما تمكن عمليات التحرير في تجارة الخدمات المالية والمصرفية من تخفيض مخاطر السوق وتساعد في تعميق وتوسيع الأسواق المالية من خلال حجم المعاملات ومجال الخدمات؛

- عملية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية تؤدي إلى تحسين السياسة النقدية، فالسقوف الائتمانية، وأدوات التحكم في الائتمان بطريقة مباشرة يمكن أن تستبدل بأدوات عملية غير مباشرة مثل عملية السوق المفتوحة التي تساعد على تطوير وتنمية أسواق المال؛

- تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية يؤدي إلى تعميق العولمة المالية بما يحمله ذلك من الكثير من المزايا والفرص والتعامل على أساس الكفاءة والتخصيص الكفء للموارد والتحفيز الدائم لمواجهة ما تحمله تلك العولمة المالية من مخاطر ومحاذير.

**ثانيا- التحديات التي تواجه تجارة الخدمات المالية والمصرفية (السلبيات):**

إن عمليات تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية يمكن أن تؤدي إلى عدة مخاطر الأمر الذي يخلق العديد من التحديات أمام حكومات العديد من الدول، وأهم هذه المخاطر ما يلي[1]:

- تزايد الخوف من أن تسيطر البنوك والمؤسسات المصرفية الأجنبية على السوق المصرفية المحلية بعد تحرير تجارة الخدمات المالية المصرفية وأ ا سوف تضمن استخدام مواقعها في السوق المحلية.

- التخوف بأن لا تقوم البنوك والمؤسسات المصرفية الأجنبية سوى بخدمة القطاعات المربحة من السوق فقط، والتي يشار إليها بالاختيار المفضل بما يحمله ذلك من مخاطر وعدم وصول الخدمة المصرفية إلى قطاعات معينة (أقاليم معينة).

- تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية، يؤدي إلى حدوث أزمات للبنوك وأزمات مالية ولعل ذلك يعتبر من أهم التحديات والآثار السلبية للعولمة.

---

[1] - ينظر في ذلك:

- طارق عبد العالي حماد، **التطورات العالمية وانعكاسا ا على أعمال البنوك**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيـع، الإسكندرية، 1999، ص36.

- عامر بشير، **تحديث البنوك التجارية دراسة حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص ص111-112.

- إن تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية يخفض من قدرة البنوك والمؤسسات المصرفية المحلية على الاستمرار في ظل أداء ضعيف وذلك لأن المنافسة المتزايدة تخفض من ربحية وعوائد القطاع المصرفي.

- إن تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية يمكن أن تؤثر سلبا وبطرقة غير مباشرة على الاستقرار المالي ويؤدي إلى زيادة قابلية تدفقات رأس المال للتقلب وبذلك فإن عمليات التحرير المالي تعوض استقرار الاقتصاد الكلي والنظام المصرفي والمالي.

- هناك تخوف من أن تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية يؤدي إلى تزايد التعامل مع المشتقات المالية والتي ينظر إليها دائما على أ ا منطقة خطر ولها مخاطر سوقية معروفة.

- التخوف من عدم قدرة البنوك المحلية على المنافسة في السوق المصرفية العالمية، وهو ما يتطلب على الحكومات أن تسعى بكل الوسائل الممكنة لإعداد البنوك والمؤسسات المصرفية المحلية في بيئة أكثر تنافسية، ويتم ذلك من خلال محاولات تخفيض تكاليف التشغيل من خلال تحسين الكفاءة أو الاستثمار في تكنولوجية مصرفية حديثة وتشجيع التحول نحو الاندماج المصرفي.

- إن تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية قد يسمح بفشل أحد البنوك أو أكثر وإفلاسها وهو ما يمكن أن يؤدي إلى أزمة في السوق المصرفية، حيث أن فقد الثقة يؤدي إلى الاندفاع والهجوم على البنوك لسحب ما فيها من أموال المودعين والمفوضين، وأن هذا بدوره من الممكن أن يزعزع الثقة في الجهاز المصرفي كله ويهدد بقوة استقرار الاقتصاديات الكلية والنشاط الاقتصادي.

- تحرير قطاع الخدمات المالية يتطلب مناخ مستقر للاقتصاديات الكلية حتى يتم الاستفادة كلية من مزاياه، إن التضخم والعجز الكبير في الموازنة وأسعار الصرف غير المدعومة باقتصاد كلي يمكن أن يكون لها تأثير عكسي على الاندماج مع النظام المالي العالمي.

**خلاصة الفصل:**

في ظل الاتجاه العالمي الواضح نحو المزيد من حرية التجارة ونظرا للأهمية النسبية لتجارة الخدمات في الاقتصاد العالمي أصبح قطاع الخدمات واحدا من أهم القطاعات التي مسها عدوى التحرير والانفتاح، وأستدعى الأمر تدويل هذه الخدمات في إطار جهود متعددة الأطراف تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة وبالضبط في مفاوضات الأوروغواي، التي عالجت موضوع تحرير تجارة الخدمات والخدمات المالية والمصرفية منها، وهذا من أجل ضبط عمليات التحرير المالي والمصرفي في إطار دولي، حيث لم تتوانى الدول المتقدمة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بكل جوانبها خاصة في جانبها المالي والمصرفي، وأصبح موضوع تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية يعد خيارا عالميا، ما كان للجزائر أن تغفله أو أن تنأى عنه بعيدا عن الركب العالمي، والجزائر بمنظومتها المصرفية المتواضعة من حيث الهيكل والموارد والخدمات المقدمة تستكمل جهودها استعدادا للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وتوافق على اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية للاندماج في الاقتصاد العالمي للرفع من أداء منظومتها المصرفية وتعزيز قدرا ا التنافسية.

# الفصل الثالث: الآثار والانعكاسات المتوقعة من اتفاقية (الجاتس) على البنوك الجزائرية

**تمـهيد:**

لقد أصبح الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة خاصة في جانبها المالي والمصرفي قدر محتوم على بنوك الدول النامية التي ترغب في تطوير نظمها المصرفية والاندماج في الاقتصاد العالمي، والجزائر على غرار هذه الدول فهي تدخل القرن الواحد والعشرين بمنظومة مصرفية متواضعة وهي على استعداد لاستكمال خطوات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والموافقة على اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية رغبة منها في الاندماج في الاقتصاد العالمي والاستفادة من المزايا التي يتيحها هذا الانضمام وهذا بالرغم من السلبيات التي يتوقعها الخبراء الاقتصاديون والتي تنجم عن هذا الانضمام والاستفادة من تجارب بعض الدول العربية التي كان لديها التزامات في الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات خاصة في جانبها المالي والمصرفي، الأمر الذي يستوجب على البنوك الجزائرية التعامل بحذر مع بنود هذه الاتفاقية وتبني الاستراتيجيات لتعظيم مزايا وفوائد الانضمام إلى اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية والتقليل وتفادي السلبيات في ظل مالها من موارد وهياكل مصرفية، أملا في تعظيم قدرا ا التنافسية والاستفادة ومواكبة التطور الحاصل في تكنولوجيا الصناعة المصرفية.

## المبحث الأول: المعالم الأساسية للنظام المصرفي الجزائري وتطوره.

تدخل الجزائر القرن الواحد والعشرين بنظام مصرفي يغلب عليه الطابع العمومي، بقدرات تنافسية متواضعة في ظل بيئة مصرفية يجري تشكلها وتتسارع تحولا ا، الأمر الذي تتطلب من البنوك الجزائرية القيام بجهود حثيثة للرفع من كفاءة وأداء هذه المؤسسات لتساير التحولات العالمية واستعدادا للاندماج في الاقتصاد العالمي.

### المطلب الأول: الهيكل العام للنظام المصرفي الجزائري والواقع العملي للشبكة المصرفية الجزائرية.

يشير واقع هيكل الجهاز المصرفي الجزائري إلى احتكار البنوك العمومية للنشاط المصرفي، في حين أن البنوك الخاصة فلا زالت بنوك فتية تبحث عن مكانة لها في السوق المصرفية الجزائرية، وهو الأمر الذي أدى إلى غياب روح المنافسة بين وحدات الجهاز المصرفي، كما أن البنوك الجزائرية لا زالت تقدم خدمات قليلة مقارنة بالبنوك الأجنبية.

**أولا- هيكل النظام المصرفي الجزائري في الفترة الراهنة (2000- 2007):**

استنادا إلى تقارير صادرة عن بنك الجزائر أصبح النظام المصرفي يتكون في اية عام 2007 من 25 مصرفا ومؤسسة مالية معتمدة بالإضافة إلى بنك التنمية الجزائرية والذي لازال في طور الهيكلة، وهذا بعد ما كان يتكون في عام 2006[1] من 24 مصرفا ومؤسسة مالية والتي تتوزع على النحو التالي:

- ستة بنوك عمومية كبرى وهي:

البنك الخارجي الجزائري، البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، القرض الشعبي الجزائري بالإضافة إلى صندوق التوفير والاحتياط.

- أثني عشر بنكا خاصا وهي:

الشركة العامة، (بي. أن. بي. باريبا) الجزائري، سيتي بنك الجزائر، بنك البركة الجزائري، أ بي سي ونايتكس الجزائر، بنك الخليج الجزائري، بنك ترست الجزائر، بنك الإسكان للتمويل والتجارة، البنك العربي الجزائري كاليون الجزائر، بنك السلام الجزائر.

- تعاونية واحدة للتأمين معتمدة لإجراء العمليات المصرفية.
- ثلاث مؤسسات مالية من بينها اثنتان عموميتان وهي:

فيناليب (المالية الجزائرية الأوربية للشراكة) خاصة، أما سوفي ناس بنك وبنك المنى هي عمومية.

---

[1]- عبد الرحمان بوخالفة، **المعالم الأساسية للقطاع المصرفي الجزائري ومحاور تطويره وتحديثه**، مداخلة قدمت في المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، المنظم يومي 11و12 مارس 2008، بجامعة ورقلة، ص4.

- ثلاث شركات للقرض الإيجاري من بينها واحدة عمومية وهي:

الشركة العربية للقرض الإيجاري، مؤسسة إعادة تمويل الخط العقاري، تعاونية رابطة العرب (مؤسسة القرض).

**ثانيا- الواقع العملي للشبكة المصرفية الجزائرية:**

في اية عام 2007 أصبحت تتكون شبكة البنوك العمومية من 1093 وكالة وفرع، تمثل منها شبكة البنوك والمؤسسات المالية الخاصة 194 وكالة وما يمكن أن نشير إليه هو أن نمو وانتشار شبكة البنوك الخاصة (الأجنبية) تضاعف بوتيرة أكبر من وتيرة انتشار البنوك العمومية، فخلال الفترة 2005-2006 بلغ عدد الوكالات المصرفية النشطة في الجزائر 1278 وكالة مصرفية بزيادة قدرها 50 وكالة ما بين 2005 و2006، منها 20 وكالة للقطاع الخاص، ويمتلك القطاع العام 1125 وكالة مقابل 153 وكالة للقطاع الخاص، وفي اية عام 2008 وصل عدد الوكالات إلى أكثر من 1600 وكالة منها 220 وكالة بنكية للقطاع الخاص[1]، مع تسجيل كذلك تراجع في انتشار وكالات البنوك العمومية مقارنة بالسنة السابقة (2007)، وما هو ملاحظ أنه يتم فتح ما يعادل 60 إلى 70 وكالة سنويا بالنسبة للوكالات الأجنبية مقابل 15 إلى 20 وكالة جديدة للقطاع العام، وما هو متوقع هو أن البنوك الأجنبية ستتموقع بصورة كبيرة في حدود 2011 وهذا موازاة مع إلزامية تحرير القطاع المصرفي خلال السنوات الثلاث المقبلة في الوقت الذي تستعد الجزائر إلى إ اء مسار انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة بفتح مجال الخدمات المالية والمصرفية وفقا لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات الجاتس (GATS) أمام الشريك الأجنبي، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاستثمار الأجنبي في القطاع المصرفي خلال الفترة 2005-2007 خاصة من جانب الأوروبيين وما عزز هذا الاتجاه هو عقود واتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية.

أما في ما يتعلق بالانتشار المصرفي ونسبة الكثافة المصرفية في الجزائر فنسجل ارتفاع في عدد الشبابيك في اية عام 2007 إلى 1336 بواقع شباك لكل 25.700 ساكن، مقابل 1278 شباك في عام 2006 أي بواقع شباك لكل 26.200 ساكن، ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة في عام 2010 إلى حدود شباك لكل 20.000 ساكن وهذا بفعل برنامج تقريب الوكالات من العملاء وذلك دف التقليل من التكاليف والحفاظ على الزبائن، غير أن هذه النسبة تعتبر نسبة متواضعة مقارنة بدول الجوار، حيث تقدر نسبة الصيرفة ما بين 3000 و5000 شباك لكل ساكن في الدول المتقدمة (الدول الصناعية الكبرى) في الفترة 2005-2007 وما بين 10.000 و11.000 شباك لكل ساكن في الدول المغاربية، وبالتالي انتشار البنوك في

---

[1]- حفيظ صواليلي، **البنوك الأجنبية و الفرنسية تسيطر على الساحة المصرفية الجزائرية بعد 2010**، جريدة الخبر ، العدد 5396، الصادر في 2008/08/21، ص04.

الجزائر غير كاف، حيث لا تصل الخدمة المصرفية إلى شريحة كبيرة من الأفراد، وهو ما أدى إلى ضغط في الطلب على البنوك العاملة من طرف الزبائن، الأمر الذي يستوجب على هذه البنوك تكثيف العمل.

## المطلب الثاني: نشاط البنوك العاملة في القطاع المصرفي الجزائري وأدائها.

لا زالت البنوك العمومية مهيمنة على القطاع المصرفي الجزائري بنسبة تقدر ب92.4% في اية عام 2007 مقابل نسبة 91.8% في اية عام 2006 و91.4% اية عام 2005، حيث كانت تقدر حصتها في 2003 و2004 ب 92.8% و92.1%، وهي نسبة أكثر أهمية غير أ ا انخفضت في الفترة الأخيرة ومرد ذلك هو دخول بعض البنوك الأجنبية إلى القطاع المصرفي الجزائري مثل (أش. أس. بي. سي) الذي بدأ نشاطه في 03 أوت 2008[1]، بالإضافة إلى دخول ثاني بنك إسلامي (مصرف السلام الإماراتي) الذي بدأ نشاطه في بداية عام 2007[2]، وخلال سنتي 2007-2008 تم اعتماد أكثر من 14 بنكا أجنبيا منها الرقم العالمي الأول (أش.أس. بي.سي) السابق الذكر.

### أولا- حركة الودائع في البنوك الجزائرية:

عرف نشاط جمع الموارد من طرف البنوك تطورا معتبرا في عام 2007 بنمو قدره 27.1% مقابل 18.9% في عام 2006 بعد ما كانت هذه النسبة تقارب 9.4% عام 2005، والجدول الموالي يبين توزيع الودائع وفقا لآجالها خلال الفترة (2003- 2007):

[1]- حفيظ صواليلي، **البنوك الأجنبية و الفرنسية تسيطر على الساحة المصرفية الجزائرية بعد 2010**، مرجع سبق ذكره،ص6.

[2]- جلال بوعتابي، **ثاني بنك إسلامي يدخل السوق الجزائري**، جريدة الخبر العدد 4840، الصادر في 2006/10/23، ص5.

## الجدول رقم (01-03) يبين توزيع الودائع وفقا لآجالها خلال الفترة (2003-2007)

*الوحدة (مليار دينار- اية الفترة)*

| | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|---|---|---|---|---|
| ودائع تحت الطلب | 718.906 | 1127.916 | 1224.403 | 1750.432 | 2560.810 |
| البنوك العمومية | 648.775 | 1019.891 | 1108.332 | 1597.514 | 2369.730 |
| البنوك الخاصة | 70.130 | 108.025 | 116.071 | 152.918 | 191.080 |
| ودائع لأجل | 1724.043 | 1577.456 | 1736.164 | 1766.105 | 1761.000 |
| البنوك العمومية | 1656.568 | 1509.556 | 1654.271 | 1670.127 | 1671.500 |
| منها: ودائع بالعملة الصعبة | 152.702 | 201.847 | 210.753 | 211.290 | 207.100 |
| البنوك الخاصة | 64.475 | 67.900 | 81.893 | 95.978 | 89.500 |
| منها: ودائع بالعملة الصعبة | 18.095 | 17.048 | 20.965 | 29.506 | 22.400 |
| **مجموع الودائع ا معة** | **2442.948** | **2705.372** | **2960.567** | **3516.337** | **4321.810** |
| حصة البنوك العمومية % | 94.4 | 93.5 | 93.3 | 92.9 | 93.1 |
| حصة البنوك الخاصة % | 5.6 | 6.5 | 6.7 | 7.1 | 9.6 |
| ودائع تحت الطلب | 718.906 | 1127.916 | 1224.403 | 1750.432 | 2560.810 |
| القطاع العمومي | 387.331 | 697.423 | 773.903 | 1163.928 | 1831.700 |
| القطاع الخاص | 232.346 | 273.903 | 321.294 | 442.418 | 563.310 |
| أخرى | 99.228 | 156.590 | 126.206 | 144.086 | 165.800 |
| ودائع لأجل | 1724.043 | 1577.456 | 1736.164 | 1766.105 | 1761.000 |
| القطاع العمومي | 513.972 | 254.102 | 365.818 | 364.453 | 350.600 |
| القطاع الخاص | 1102.217 | 1189.187 | 1232.815 | 1271.360 | 1395.900 |
| أخرى | 107.854 | 134.167 | 137.531 | 130.292 | 14.500 |
| حصة الودائع تحت الطلب % | 29.4 | 41.7 | 41.4 | 49.8 | 59.2 |
| حصة الودائع لأجل محدد % | 70.6 | 58.3 | 58.6 | 50.2 | 40.8 |

**المصدر**: من إعداد الباحث اعتمادا على:

- تقارير بنك الجزائر لسنوات 2004، 2006 و2008
- وزارة المالية، تشكيلة ودائع البنوك، من على الموقع: www.finance- algeria.org/dgep/a36.htm أطلع عليه بتاريخ 2008/03/25.

نلاحظ من الجدول (01-03) أن هناك نمو كبيرا في الودائع الكلية خلال الفترة 2003-2007، قدر بحوالي 105%، وتفصيلا نلاحظ كذلك نمو كل من الودائع تحت الطلب والودائع لأجل باستثناء عام 2004 الذي عرفت فيه الودائع لأجل انخفاض، وهذا عقب الأزمة المصرفية التي كانت بسبب إفلاس بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي، أما في ما يتعلق بنصيب البنوك من السوق المصرفية نلاحظ درجة التركيز في استحواذ نصيب عدد قليل من البنوك على مجمل الودائع، حيث تمثلت حصة البنوك العمومية في 93.1 % عام 2007 بعد ما كانت 92.9% عام 2006 مقابل 7.1% و6.9% خلال سنتي 2006 و2007 بالنسبة للبنوك الخاصة، وهذا الارتفاع سببه خروج بنكين خاصين، كما أن درجة تركز الودائع في البنوك العمومية يعود إلى غياب الثقة في البنوك الخاصة وهذا عقب فضيحة بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري، كما أن الودائع الملتقطة من طرف البنوك العمومية خلال سنتي (2005-2006) من القطاع العام قدرت ب79.6% عام 2006 بعد ما كانت 69.8% عام 2005،بسبب الارتفاع في ودائع مؤسسات قطاع المحروقات، على العكس نجد هذه النسبة قد انخفضت في عام 2007، حيث قدرت بـ (77.4%)، وهذا في الوقت الذي ارتفعت فيه ودائع المؤسسات الخاصة والعائلات.

كما تميزت سنة 2007 بارتفاع في وسائل عمل البنوك، (ودائع لأجل وودائع تحت الطلب)، فقد بلغ نموها 31% مقابل 20.04% و9.75% خلال سنتي 2006 و2005 على الترتيب، وهذه نتيجة تنامي الادخار المالي لمؤسسات قطاع المحروقات، كما تزايدت الودائع بالعملة الصعبة من جهتها بشكل متواضع عام 2007 ب 2.9% مقابل 3.92% عام 2006 و 5.86% عام 2005.

## ثانيا- النشاط الإقراضي للبنوك الجزائرية:

وفيما يتعلق بتخصيص الموارد من طرف البنوك الجزائرية، ارتفعت قيمة القروض الممنوحة للاقتصاد، ولكنها اقترنت بالارتفاع النسبي في الديون ذات المخاطر المحتملة أو يخشى تحويلها إلى ديون غير عاملة، والجدول الموالي يبين النشاط الإقراضي للبنوك خلال الفترة (2003- 2007):

**الجدول رقم (02- 03) يبين النشاط الإقراضي للجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2003-2007)**

*الوحدة (مليار دينار- اية الفترة)*

| | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|---|---|---|---|---|
| قروض القطاع العام | 791.69 | 859.65 | 882.47 | 848.40 | 989.30 |
| البنوك العمومية | 791.49 | 856.97 | 881.60 | 847.30 | 987.30 |
| قروض مباشرة | 791.49 | 849.74 | 811.30 | 751.66 | 900.10 |
| شراء سندات | - | 007.23 | 070.29 | 095.64 | 087.20 |
| البنوك الخاصة | 0.19 | 02.68 | 0.87 | 01.10 | 021.00 |
| قروض مباشرة | 0.19 | 02.68 | 0.34 | 0.01 | 0.10 |
| شراء سندات | - | - | 0.53 | 1.08 | 0.90 |
| قروض القطاع الخاص | 587.78 | 674.73 | 896.43 | 1055.69 | 1214.4 |
| البنوك العمومية | 487.74 | 568.60 | 765.31 | 879.275 | 964.00 |
| قروض مباشرة | 487.74 | 568.60 | 765.31 | 874.74 | 959.60 |
| شراء سندات | - | - | - | 04.53 | 04.40 |
| البنوك الخاصة | 100.04 | 106.12 | 131.12 | 176.42 | 250.40 |
| قروض مباشرة | - | - | 131.12 | 176.37 | 250.30 |
| شراء سندات | - | - | - | 0.05 | 0.10 |
| حصة البنوك العمومية % | 92.7 | 92.9 | 92.6 | 90.7 | 88.5 |
| حصة البنوك الخاصة % | 7.3 | 7.1 | 7.4 | 9.3 | 11.5 |
| قروض قصيرة الأجل | 773.56 | 828.33 | 923.32 | 915.69 | 1026.1 |
| البنوك العمومية | 736.56 | 779.74 | 852.95 | 819.34 | 902.5 |
| البنوك الخاصة | 037.00 | 48.59 | 70.36 | 96.35 | 123.6 |
| قروض متوسطة وطويلة الأجل | 605.90 | 706.05 | 855.59 | 988.40 | 1177.6 |
| بنوك عمومية | 542.67 | 645.84 | 793.96 | 907.23 | 10 |
| بنوك خاصة | 1379.473 | 1534.388 | 1778.916 | 81.171 | 128.8 |
| مجموع القروض الموزعة | 63.23 | 60.21 | 61.36 | 1904.102 | 2203.7 |

**المصدر:** من إعداد الباحث اعتمادا على:

- تقارير بنك الجزائر لسنوات 2003، 2004، 2007، 2008.
- وزارة المالية: توزيع القروض البنكية من على الموقع: www.finances-algeria.org/dgep/a313.htm أطلع عليه بتاريخ: 2008/03/25.

من خلال الجدول (02- 03) نلاحظ أنه بالرغم من ارتفاع القروض الموجهة للقطاع الخاص خلال الفترة (2003-2007)، إلا أن تمويل القطاع العام (القروض الموجهة للقطاع العام)، ما زال يشكل نسبة هامة، حيث تزايدت القروض الممنوحة للقطاع الخاص بـ 17.8% عام 2007 مقابل زيادة بـ 6.4% في القروض المنوحة للقطاع العام، ولذلك انتقلت حصة القطاع الخاص من إجمالي القروض الموزعة من طرف البنوك من 52.9% في اية عام 2005، إلى 52.8% في اية عام 2006، وبالتالي فمساهمة البنوك في منح قروض للقطاع الخاص هي في تزايد خلال الفترة (2003-2007)، وهو ما يدل على تطور النظام المصرفي وزيادة مساهمته في النمو والتطور الاقتصادي.

ولا زالت البنوك العمومية تضمن تمويل القطاع العمومي في الفترة (2005-2007)، وأغلب هذه القروض موجهة لقطاعات البتروكيمياء، المحروقات والطاقة، لفائدة كل من سوناطراك وسونلغاز وفروعهما، أي تمويل المشاريع الكبرى، وبالرغم من ذلك بقيت حصتها في تمويل القطاع الخاص مهمة، حيث شكلت 79.4% عام 2007 مقابل 83.3% عام 2006 بعد ما كانت هذه النسبة85.4% عام 2005، كما أن نسبة نمو القروض الموجهة للقطاع الخاص أضحت أقوى منذ عام 2006 بنسب تراوحت ما بين 24% و28% مقابل 17% و22% بالقطاع العام في نفس الفترة.

كما أن القروض المتوسطة والطويلة الأجل الممنوحة من قبل البنوك تشكل ما نسبته 57.4% من مجموع القروض، وهي نسبة أكثر أهمية من نسبة القروض القصيرة الأجل التي شكلت 46.6% من مجموع القروض، ومرد الزيادة في هذا النوع من القروض إلى زيادة تلك القروض الموجهة لتمويل الاستثمارات في قطاع المياه والطاقة.

وإجمالا يمكن القول أن محافظ القروض للقطاع المصرفي الجزائري تطورت بنسبة 53% في الفترة (2003-2007)، ويرجع هذا إلى توسيع وتطوير المنتوجات الإقراضية، الإلمام بجدوى المشاريع وملفات طلب التمويل (خاصة تلك الطلبات المقدمة من طرف الخواص)، وذلك باستحداث طرق ووسائل لدراسة هذه الملفات والطلبات، ضف إلى ذلك تنشيط مركزيات المخاطر وزيادة نجاعتها بما فيها وضع جهاز لتصنيف وتقييم المؤسسات الطالبة للقروض، وتبسيط إجراءات منح القروض وتقليص مدة الاستجابة للعملاء، الأمر الذي سمح بتوسع في سوق القروض.

## ثالثا- المردودية المصرفية والأداء المصرفي للبنوك الجزائرية:

### 1- مردودية الأموال الخاصة:

إن أغلب البنوك العمومية استفادت من إعادة رسملة وتطهير لمحافظها، كما أن البنوك العمومية لا تزال عملية تحسين مستوى أموالها الخاصة في طور الانجاز، كما أن كلا من البنوك العمومية والبنوك الخاصة في

الجزائر على حد سواء تتميز برساميل منخفضة مقارنة ببنوك الدول المتقدمة، والجدول الموالي يبين لنا مردودية الأموال الخاصة للبنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة (2003-2007):

**جدول رقم (03-03) يبين مردودية الأموال الخاصة للبنوك الجزائرية خلال الفترة (2003-2007)**

*(الوحدة % نسبة مئوية)*

| | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|---|---|---|---|---|
| **البنوك العمومية بما فيها صندوق التوفير** | | | | | |
| مردودية رأس المال* % | 3.02 | 3.38 | 5.63 | 17.41 | 23.64 |
| مردودية الأصول** % | 0.08 | 0.19 | 0.30 | 0.75 | 0.87 |
| **البنوك الخاصة** | | | | | |
| مردودية رأس المال % | 8.12 | 23.48 | 25.43 | 23.40 | 28.01 |
| مردودية الأصول % | 1.12 | 1.72 | 2.38 | 2.49 | 3.21 |

**المصدر**: بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، تقارير للسنوات 2003 -2008.

ما هو ملاحظ من الجدول (03- 03) هو أن مردودية الأموال الخاصة للبنوك العمومية هي في تطور مستمر خاصة في الفترة (2003-2007)، حيث بلغت 23.64% عام 2007 مقابل 17.41% عام 2006 بزيادة تقارب 12 نقطة، في حين أن نسبة مردودية الأموال الخاصة في البنوك الخاصة وبالرغم من التطور الملاحظ الذي عرفته عامي 2004 و2005 بما يقارب نقطتين تراجعت في عام 2006، بما يقارب كذلك النقطتين لتشكل ما نسبته 23.40% مقابل 25.43% في عام 2005، ويعود التراجع في نسبة مردودية الأموال الخاصة بالبنوك الخاصة في عام 2006 إلى ارتفاع أموالها الخاصة المترتب عن رفع رؤوس أموالها لكي تمتثل إلى التنظيم الجديد المتعلق بالمتطلبات الدنيا لرأس المال في إطار معايير لجنة بازل العالمية، بالرغم من ارتفاع نتائج تلك البنوك، أما ارتفاع مردودية الأموال الخاصة للبنوك العمومية فهو أساسا نتيجة ارتفاع مردودية أصولها ولكن بنسبة أقل من ارتفاع نتائجها.

**2- مردودية أصول البنوك (عائد الأصول)**:

كما سبق وأن أشرنا فإن مردودية الأموال الخاصة تأتي من مردودية أصول البنك (أي معدل العائد على الأصول)، والجدول الموالي يبين تطور مردودية أصول البنوك العاملة في حقل القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2003-2007):

*- مردودية رأس المال = النتيجة/متوسط الأموال الخاصة

**- مردودية الأصول = النتيجة / متوسط إجمالي الميزانية

**الجدول رقم (04- 03) يبين تطور معدل العائد على أصول البنوك العمومية والخاصة خلال الفترة (2003-2007)**

(الوحدة: نسبة مئوية %)

| | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|---|---|---|---|---|
| **البنوك العمومية** | | | | | |
| مردودية الأصول | 0.085 | 0.19 | 0.30 | 0.75 | 0.87 |
| الهامش المصرفي | 2.2 | 2.58 | 2.82 | 2.97 | 2.61 |
| هامش الوساطة | 1.4 | 1.95 | 2.22 | 2.43 | 1.91 |
| هامش خارج الوساطة | 0.51 | 0.63 | 0.60 | 0.85 | 0.70 |
| هامش الربحية | 5.01 | 7.46 | 10.70 | 25.11 | 33.39 |
| **البنوك الخاصة** | | | | | |
| مردودية الأصول | 1.66 | 1.72 | 2.38 | 2.49 | 3.21 |
| الهامش المصرفي* | 3.69 | 4.33 | 4.67 | 5.97 | 7.01 |
| هامش الوساطة | 1.88 | 2.67 | 3.86 | 4.08 | 4.56 |
| هامش خارج الوساطة | 1.65 | 1.66 | 1.81 | 1.61 | 2.45 |
| هامش الربحية** | 33.4 | 39.74 | 50.88 | 43.71 | 45.83 |

**المصدر**: بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، تقارير للسنوات 2003-2007.

من خلال الجدول (04- 03) يتبين أن معدل العائد على الأصول الإنتاجية للبنوك العمومية في ارتفاع واضح خلال سنتي (2006-2007)، مقارنة بعام 2005 أين بلغ 0.3%، أما بالنسبة للبنوك الخاصة فقد ارتفع العائد على أصولها الإنتاجية بشكل ضئيل من 2.49% عام 2006 إلى 3.21% عام 2007 بعد ما كان 2.38% عام 2005.

إن ارتفاع معدل العائد على الأصول الإنتاجية للبنوك لدليل على ربحية هذه الأخيرة، ونظرا لاستحواذ البنوك العمومية على السوق المصرفية في الجزائر، وبالتالي درجة التركيز في السوق المصرفي تعود إلى البنوك العمومية، وهو ما يبرر ارتفاع مردودية الأصول لهذه البنوك.

أما فيما يتعلق بالهامش المصرفي فسجل تطور لهذه الهوامش بالنسبة لكلا من البنوك العمومية والخاصة خلال الفترة (2004-2007)، وإن كان ذلك بنسبة غير متساوية، حيث تطور الهامش المصرفي للبنوك

*- الهامش المصرفي = صافي الناتج المصرفي /متوسط إجمالي الأصول.

**- هامش الربح = النتائج الصافية /صافي الناتج المصرفي.

الخاصة بسرعة أكبر منتقلا من 4.33% في عام 2004 إلى 4.67% عام 2005، ليبلغ بعد ذلك 5.97% في عام 2006 و7.01% عام 2007، كما أنتقل الهامش المصرفي للبنوك العمومية بدوره من 2.58% عام 2004 إلى 2.82% عام 2005 ثم 2.97% عام 2006 ليعود إلى الانخفاض في عام 2007 إلى 2.61%.

غير أنه في عام 2007 كان الفرق في الهامش المصرفي بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة بواقع 4.46 نقطة، بعد ما كان في عام 2006 هذا الفارق يفوق 3 نقاط، حيث انخفض الهامش المصرفي للبنوك العمومية إلى 2.61% عام 2007 بعد ما كان 2.97% عام 2006، في حين أن الهامش المصرفي للبنوك الخاصة ارتفع في عام 2007 إلى 7.01% مقابل 2.43% عام 2006، وهذا يرجع أساسا إلى نمو المتسارع الذي عرفته البنوك الخاصة (الأجنبية منها) في هذه الفترة، الأمر الذي أدى إلى تآكل حصص البنوك العمومية.

كما ارتفع هامش الوساطة للبنوك الخاصة بشكل محسوس عام 2007 حيث انتقل إلى 4.56% بعد ما كان 2.76% عام 2005، غير أن هذا الهامش انخفض نسبيا للبنوك العمومية عام 2007 حيث انخفض إلى 1.91% بعد ما كان 2.43% عام 2006.

## رابعا- خدمات أخرى للبنوك الجزائرية:

بالإضافة إلى النشاط الإقراضي وجذب الودائع تقوم البنوك الجزائرية بخدمات أخرى وهي:

### 1- أنشطة التأجير التمويلي:

عرف المشرع الجزائري التأجير التمويلي في مادته الأولى والثانية من الأمر رقم 96-09 المؤرخ في 10 جانفي 1996 المتعلق بالتأجير التمويلي كما يلي[1]:

يعتبر التأجير التمويلي موضوع هذا الأمر عملية تجارية ومالية:

- يتم تحقيقها من قبل البنوك والمؤسسات المالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا ومعتمدة ذه الصفة مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين أو الأجانب أشخاصا طبيعيين كانوا أم معنويين تابعين للقانون العام أو الخاص.
- تكون قائمة على عقد إيجار يمكن أن يتضمن أولا حق الخيار بالشراء لصالح المؤجر.
- تتعلق هذه العملية فقط بأصول منقولة أو غير منقولة ذات الاستعمال المهني أو المحلات التجارية أو بمؤسسات حرفية.

هذا واعتمد نظام التأجير التمويلي في الجزائر كوسيلة من وسائل تمويل المؤسسات بداية من عام 1996، وهذا بصدور الأمر 96-09 المتعلق بالتأجير التمويلي، وهو الأمر الذي سمح بتوفير الإطار القانوني لممارسة

[1]- الأمر 96-09- المؤرخ في 1996/01/10، المنشور في الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 1996/01/14.

نشاط التمويل التأجيري وتوضيح عملياته وتأهيلها، لتكون أداة للمساعدة في التنمية الاقتصادية والتنويع في النشاطات المصرفية التي تلبي حاجات الزبائن.

يمارس نشاط التمويل التأجيري في الجزائر عدد قليل من الشركات ومع قلتها فهي حديثة، حيث أنشأت أول شركة تأجير عام 1997، وهي الشركة الجزائرية لإيجار المنقولات (SALEM)*، وهي فرع من الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، وهي شركة ذات أسهم معتمدة من طرف بنك الجزائر بقرار رقم 97-03 المؤرخ في 1997/05/28، مقسمة بين الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (90%) وا موعة القابضة للميكانيك (10%)، وانسحبت هذه الأخيرة في 1999/12/19 ليبقى (CNMA)** المساهم الوحيد ل (SALEM)، وبعد هذه الأخيرة رأت شركات أخرى النور ومنها[1]:

- شركة قرض الإيجار الجزائرية السعودية (ASL) والتي أنشأت بمساهمة كل من البنك الخارجي الجزائري وبنك البركة عام 2001.
- الشركة العربية للإيجار المالي (ALC)*** وهي أول شركة خاصة متخصصة في التأجير التمويلي في الجزائر تأسست في 2001/10/10.
- الشركة المغاربية للقرض الإيجاري- الجزائر (MLA)**** وهي مؤسسة مالية متخصصة في التمويل بصيغة الاعتماد الإيجاري، اعتمدت من طرف مجلس النقد والقرض في 2006/10/18.

لقد شهد الاعتماد الإيجاري في الجزائر تطورا ملحوظا خلال الفترة (2001-2007)، حيث قامت الشركات المعتمدة في الجزائر والمتخصصة في التمويل عن طريق القرض الإيجاري بتمويل بعض القطاعات والجدول الموالي يبين تطور نشاط الائتمان الإيجاري في الجزائر خلال الفترة (2001-2007).

**جدول رقم (05- 03) يبين تطور نشاط الائتمان الإيجاري في الجزائر خلال الفترة (2001-2007)**

*(الوحدة مليون دينار جزائري)*

| السنة | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| حجم التمويل | 320 | 1120 | 4000 | 5802 | 11700 | 13200 | 15000 |

**المصدر:** المديرية العامة للدراسات، بنك الجزائر 2007.

*- SALEM: La Société Algerienne de Lesing Mobilier.

**- CNMA: Caisse Nationale de Mutulité Agricole.

[1]- رحيم حسين، مناصرية رشيد، **الصيرفة المتخصصة كمدخل لإصلاح النظام المصرفي في الجزائر**، مداخلة قدمت في المؤتمر العلمي الدولي حول النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، المنظم بجامعة ورقلة يومي 11-12 مارس 2008، ص7.

*** -ALC: Arab Leasing Corporation.

****-MLA : Maghreb Leasing Algérie.

من خلال الجدول (05-03) نلاحظ بأن الائتمان الإيجاري في الجزائر عرف تطورا ملحوظا، فقد ارتفع من 320 مليون د.ج سنة 2001 إلى 5 ملايير و802 مليون د.ج سنة 2004، ليصبح 15 مليار د.ج عام 2007، أي بزيادة تفوق 458% عن سنة 2001، وهو دليل على بداية اهتمام البنوك ذا النوع من التمويل.

**2- نشاط التوريق المصرفي في القطاع المصرفي الجزائري:**

أصدر القانون الخاص بالتوريق في الجزائر عام 2006، وهو القانون 06-05[1] الذي سعى إلى تدعيم دور البنوك الجزائرية سواء من ناحية التمويل بتوفير المزيد من السيولة أو مساعد ا على تحقيق المعدلات المستهدفة لكفاية رأس المال وفقا لمعايير لجنة بازل الدولية، كما يهدف إلى تنشيط سوق الأوراق المالية، كون أن هذا النشاط يخدم طرفين هما البنوك والأسواق المالية.

وسوق القرض العقاري في الجزائر أصبح سوق ناشئ ومتزايد بداية من سنة 1999، حيث كان الائتمان العقاري يرتكز على مؤسسة واحدة (CNEP) بنك، ومنذ عام 2000 ارتفع الائتمان العقاري باعتباره شريحة كبيرة من سوق الائتمان نتيجة:

- توسع المؤسسات المتدخلة في السوق إلى 10 مؤسسات.
- انخفاض أسعار الفائدة للعملاء (وهي أقل نسبة فوائد وتدنت إلى 6.75%)[2] مع فوائد تفضيلية للمدخرين.

حيث قدرت القروض الرهنية الممنوحة في عام 2006 بـ 100 مليار د.ج أي ما يعادل 5% من مجموع القروض المستحقة[3]، كان هذا موازاة مع قيام الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك في تطبيق صيغة جديدة للقروض العقارية تتمثل في تقديم قروض رهنية على أساس قيمة ضمان[4].

---

[1]- قانون رقم 06-05 المؤرخ في 2006/02/20، المتضمن توريق القروض الرهنية، الجريدة الرسمية، العدد الخامس عشر، الصادر بتاريخ 2006/03/12.

[2]- س. يوسف، **بنك الإسكان منح قروضا تجاوزت مليار دينار جزائري**، جريدة الخبر اليومي، العدد 4796، الصادر في 2006/08/31، ص6.

[3]- عبد الرحمان بوخالفة، **المعالم الأساسية للقطاع المصرفي الجزائري ومحاور تطويره وتحديثه**، مرجع سبق ذكره، ص4.

[4]- م. بوزامة، **تسهيلات للحصول على قرض عقاري**، جريدة الخبر اليومي، العدد 4692، الصادر في 2006/05/02، ص6.

**3- نشاط التأمين المصرفي في البنوك الجزائرية:**

التأمين المصرفي استخدم للتعبير عن بيع منتجات تأمينية عن طريق وساطة بنكية، حيث تقوم البنوك بدور الموزع المسوق للخدمات التأمينية لصالح شركات التأمين[1].

هذا النوع من الأنشطة بدأ في شكل تعاون ما بين البنوك وشركات التأمين من خلال تقديم منتجات على الحياة ، ثم تطورت لتشمل تأمين الحوادث، وما ساهم في تنامي هذا النوع من الأنشطة هو موجة التحرير المالي والمصرفي، وهو الأمر الذي سهل للبنوك من ممارسة أعمال التأمين.

إن دخول البنوك إلى جانب شركات التأمين لتقديم بعض الخدمات التأمينية له مزايا تستفيد منها هذه البنوك نوجزها فيما يلي[2]:

- يستفيد البنك من التنويع في خدماته، خاصة في ظل تدني عواد العمل المصرفي التقليدي؛
- زيادة حصة البنك من السوق واستقطاب العملاء من خلال عرض منتجات أكثر تنوعا؛
- تحسين القدرات التنافسية للبنوك في سوق الخدمات المالية واكتسا ا مهارات جديدة؛
- تطوير صيرفة التجزئة التي أصبحت تستقطب معظم البنوك.

هذا ويعد قطاع التأمين من أهم القطاعات المالية في الجزائر بعد البنوك، وفيما يخص العلاقة بين الجهاز المصرفي (البنوك) وقطاع التأمين في الجزائر، فيحضر التشريع على غير وحدات القطاع المصرفي القيام بالخدمات والأعمال المصرفية، كما يحضر على البنوك التجارية ممارسة أنشطة التأمين، وهذا ما أشار إليه قانون النقد والقرض في مادتيه: 110، 114، وبالرغم من هذا الفصل الواضح بين مهام ووظائف كل من البنوك وشركات التأمين إلا أننا نجد بعض الترابط بينهما، ويتجلى ذلك من خلال مساهمة البنوك التجارية في رأس مال بعض شركات التأمين كاستثمار لهذه البنوك مثل: مساهمة كل من القرض الشعبي الجزائري (CPA)، بنك التنمية المحلية (BDL)، البنك الخارجي الجزائري (BEA) والبنك الوطني الجزائري (BNA) في رأس مال الشركة الجزائر لضمان الصادرات، المساهمة المشتركة للبنوك العمومية والدولة في رأس مال شركة ضمان القروض العقارية وهذا لتقديم الضمانات للبنوك لمنح قروض عقارية، وفي الجانب الآخر مساهمة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين في رأس مال البنك العربي للتعاون بنسبة 5%، وهو بنك خاص[3].

---

[1] - Romain Durand, la Bancassurance Dans Le Monde une réalité très constrastée, newsletter, technique SCOR,N° 10.févrie 2003, p1

[2]- الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق، جامعة بيروت، الجزء الثاني، منشورات الحلبي، لبنان، 2002، ص ص457-458.

[3]- مداني أحمد، **دور المصرف الشاملة في تحديث وعصرنة الجهاز المصرفي- دراسة حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص190.

وبالنظر إلى الوضع الحالي والتطورات التي عرفتها السوق العالمية، وسعيا من السلطات لتثمين وتنظيم موارد شركات التأمين، خاصة المورد البشري منها تمت مراجعة قانون التأمينات رقم 95/07 من خلال القانون 06/04 المؤرخ في 2006/02/20، وبالتالي تم تدعيم العلاقة بين قطاع التأمين والبنوك، وبدأ التوجه نحو البنك التأميني، ويتجلى هذا في الاتفاقية المبرمة ما بين صندوق التوفير والاحتياط-بنك والشركة الوطنية للتأمين SAA [1]، وهي الاتفاقية الخاصة بتأمين التعويض عن القروض الجماعية لفائدة زبائن البنك، و دف هذه الاتفاقية إلى تأمين عملاء البنك الذين تحصلوا على قروض في حالة الوفاء أو العجز التام والدائم، حيث يقوم البنك باكتتاب العقود التأمينية لصالح طالبي القرض في شبابيكه البنكية مقابل عمولات عن كل قسط تأميني يكتتب، كما يمكن للبنك أن يشارك في نتيجة الاستغلال الخاصة بالمنتج وفق لنظام محدد مسبقا.

وتعد تجربة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط والشركة الوطنية للتأمين تجربة متواضعة في ممارسة نشاط التأمين المصرفي، تعبر عن مستوى من التعاون يشمل فقط التأمين ضد أخطار متعلقة بإشكالية تحصيل القروض بالنسبة للبنك، فقط كما يعد العقد التأميني في هذه الحالة ضرورة للحصول على القرض البنكي، ومازالت الأرضية القانونية غير واضحة فيما يتعلق بإمكانية توسيع وتطوير أنشطة التأمين المصرفي على باقي البنوك الجزائرية، ويضاف إلى هذا غياب انفتاح على المنافسة الأجنبية والتي من شأ ا إثراء الساحة المالية الجزائرية بمنتجات وخدمات وأساليب حديثة ومتطورة، وهذا بالنظر إلى الفوائد التي تتحقق للبنوك من وراء ممارستها لهذا النوع من الأنشطة، خاصة في ظل ما تفرضه التطورات المصرفية للتحول نحو ما يسمى بالصيرفة الشاملة.

---

[1] - بريش عبد القادر، حمو محمد ، **أفاق تقديم البنوك الجزائرية لمنتجات تأمينية، دراسة حالة صندوق التوفير والاحتياط والشركة الوطنية للتأمين،** مداخلة قدمت في المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التحديات الراهنة، المنظم يومي 11و 12 مارس 2008 بجامعة ورقلة، ص16.

## المبحث الثاني: واقع الصناعة المصرفية في البنوك الجزائرية

لعل أهم ما يميز العمل المصرفي في عصر العولمة هو تفاقم دور التكنولوجيا المصرفية، الأمر الذي دفع بالبنوك الجزائرية إلى السعي حثيثا نحو تحقيق الاستفادة القصوى من فوائد التكنولوجيا من أجل ترقية وسائل تقديم الخدمة المصرفية بما يتوافق والتطورات المتسارعة في الصناعة المصرفية ولمواجهة المنافسة خاصة من قبل نظيرا ا الأجنبية.

### المطلب الأول: أنظمة الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية

سعت البنوك الجزائرية إلى تحديث وعصرنة أنظمة المعلومات والدفع، لاستكمال منظومة مصرفية تتميز بالحداثة والعصرنة واستدراك التأخر في هذا ا ال والذي يعتبر هو الآخر امتداد لسلسلة الإصلاحات للمنظومة المصرفية.

#### أولا- حقيقة الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية:

يعيش النظام المصرفي الجزائري مشاكل عديدة ومعقدة تظهر أثناء تقديمه لخدماته، بحيث تقف عائقا أمام تطوره وحاجزا في وجه الاستثمار في هذا القطاع، وتتعلق هذه المشاكل عادة بالكفاءة والسرعة في الأداء وبالتالي تكلفة انجاز العمليات، حتى وإن تعلق الأمر بالعمل على المستوى المحلي، هذا في ظل غياب شبكات محلية تربط بين مختلف الهيئات المالية وتنسق العمل بينها، إن هذه الحالة تفرض إيجاد حلول جديدة من شأ ا تقديم خدمات أحسن وأسرع كاستعمال النقود الإلكترونية، وتحديث الهياكل الأساسية لأنظمة الدفع، وهذا في الوقت الذي أصبحت فيه الأنترنيت ملازمة لجميع الأنشطة التجارية الدولية بفضل الاتصال مع العملاء، الأمر الذي يستوجب على البنوك الجزائرية ديناميكية أكبر بالاعتماد على المعرفة بتكنولوجيا التسويق عبر الأنترنيت، وزيادة عنايتها بجودة ما تقدمه من خدمات.

وسعيا منها لمواكبة التطورات في الصناعة المصرفية عملت البنوك الجزائرية على نقل العديد من التقنيات المصرفية إلى السوق الوطنية لاسيما منذ 1997، حيث قامت شركة SATIM * والتي أنشأت في 1995/03/25 ضمن قانون 95/103 المتضمن إنشاء الشركة العامة الاقتصادية (ساتيم) كشركة مساهمة وفرع لأهم البنوك التجارية عام 1996 بإعداد مشروع لإيجاد حل للنقد بين البنوك، تحققت الخطوة الأولى من هذا المشروع عام 1997، بإعداد شبكة نقدية إلكترونية بين البنوك الجزائرية، لا تغطي هذه الشبكة إلا الخدمات المتعلقة بإصدار البطاقات المصرفية** الخاصة بالسحب من الموزع الآلي محليا، بالتالي أصبح بإمكان

*- SATIM: Société Algérienne D'automatisation Des Transactions Interbancaire et monétique .

**- هذه البطاقة أنشأت عام 1998 من طرف شركة ساتيم وكانت في البداية كبطاقة سحب فقط، وفي شهر مارس 2005 تم إنشاء بطاقة الدفع وهي على نوعين: البطاقة الكلاسيكية والبطاقة الذهبية.

البنوك المحلية والأجنبية تقديم خدمة سحب الأموال باستخدام الموزع الآلي، إذ بلغ عددها عام 2002 حوالي 250 جهاز[1]، كما عملت شركة SATIM على تأمين قبول البطاقة في جميع البنوك، وإجراء عملية المقاصة لصفقات السحب بين البنوك، حيث تؤمن تبادل التدفقات المالية بين المشاركين والمؤسسات المسؤولة عن المقاصة، كما عملت ذات الشركة على كشف البطاقات المزورة.

والجدول الموالي يبين تطور عدد البطاقات البنكية لدى البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية خلال الفترة (2000-2005).

**جدول رقم (06- 03) يبين تطور عدد البطاقات البنكية لدى البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية خلال الفترة (2000-2005)**

| المؤسسة | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| بريد الجزائر | 104311 | 130094 | 15415 | 178311 | 182432 | 271291 |
| البنك الجزائري الخارجي | 1781 | 2559 | 3622 | 5477 | 8600 | 8700 |
| البنك الوطني الجزائري | 2 | 14 | 5528 | 5977 | 5326 | 5400 |
| القرض الشعبي الجزائري | 2670 | 4192 | 4816 | 5005 | 4856 | 22081 |
| بنك الفلاحة والتنمية الريفية | 1193 | 2163 | 4339 | 4073 | 3795 | 3830 |
| الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط | 0 | 61 | 530 | 1736 | 1905 | 1936 |
| بنك التنمية المحلية | 0 | 0 | 651 | 1639 | 2069 | 2100 |
| الشركة العامة SG | 0 | 0 | 66 | 555 | 850 | 900 |
| بنك البركة | 111 | 14 | 164 | 204 | 208 | 310 |
| بنك الريان | 0 | 0 | 0 | 33 | 59 | 85 |
| هاوستين بنك | 0 | 0 | 0 | 0 | 41 | 66 |
| **ا موع** | **110066** | **139223** | **173131** | **203030** | **210141** | **316438** |

**Source**: documentation interne satim 2005.

[1]- عبد الغني ربوح، نور الدين غردة، **تطبيق أنظمة الصيرفة الإلكترونية** في **البنوك الجزائرية** بين **الواقع والآفاق**، مداخلة قدمت في المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، المنظم يومي 11و12 مارس 2008، بجامعة ورقلة، ص12.

يعكس الجدول (06- 03) التزايد الملحوظ في عدد البطاقات التي أصدر ا البنوك الجزائرية وبريد الجزائر، هذا الأخير استحوذ على ما مجموعه 182432 بطاقة سحب وهو رقم يشكل نسبة 80% من إجمالي البطاقات المقدر بـ 210141* بطاقة في سنة 2004، و271291 بطاقة في 2005.

وتشير إحصائيات صدرت للبطاقة البنكية في الجزائر والتي كانت بتاريخ 2006/12/25 بأنه يقدر عددها بـ 458590 بطاقة، إلا أنه في إحصائيات جديدة بتاريخ 2007/04/30 قدر عدد البطاقات بـ 1.268 مليون بطاقة، وجاء فيه أنه يقدر عدد البطاقات في الوقت الراهن (2008) بأكثر من 1.3 مليون بطاقة، في حين أن الأرقام الرسمية تقدر عدد السكان المرشحين للحصول على هذه البطاقة بحوالي 10 مليون مرشح[1]، وهو ما يدل على تطور تكنولوجيا الصناعة المصرفية في الجزائر وارتفاع وعي العملاء لاستخدام هذه البطاقات.

وفي مجال الخدمات المصرفية الإلكترونية تم عقد اتفاق شراكة ما بين ا موعة الفرنسية (Diagran Edi) الرائدة في مجال البرمجيات المتعلقة بالصيرفة الإلكترونية وأمن تبادل البيانات المالية، وثلاث مؤسسات جزائرية هي Soft Engineering, MAGT Multimédia، ومركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (SERIST) لتنشأ على إثره شركة سميت بالجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية والهدف من إقامة هذه المؤسسة هو تحقيق مشروع الصيرفة على الخط في الجزائر[2].

بالرغم من هذا التطور في البطاقات البنكية إلا أن إقبال الجمهور كان متواضع في البداية ومرد هذا إلى الثقافة السائدة في ا تمع، غياب ثقافة مصرفية في ا تمع، التعطيلات التي تصيب تلك الموزعات...إلخ، لكن تم استدراك بعض النقائص ولم يجد الزبون بد من اللجوء إلى هذه الموزعات خاصة في بعض المواسم والفترات التي يكثر فيه السحب من الشبابيك البنكية.

* - هذا الرقم بعيد عن كل المعايير العالمية، ففي الوقت الذي تشير فيه التقديرات أن عدد البطاقات البنكية المتداولة في العالم تبلغ مليارين بطاقة، حيث بلغ عدد هذه البطاقات مثلا في مصر والمغرب أكثر من 2.5 مليون بطاقة، ويفوق هذا العدد 20 مليون بطاقة في جنوب إفريقيا.

[1] - جيلالي مسري، **نشأة وتطور النظام المصرفي في الجزائر، البطاقات والنقود الالكترونية نموذجا**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق، 2007، ص146.

[2] - رحيم حسين، معراج هواري، **الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية**، مداخلة قدمت في الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، الواقع والتحديات، المنظم بجامعة الشلف، يومي 14و 15 ديسمبر 2004، مجمع النصوص العلمية، ص329.

**ثانيا- جديد المشاريع الإلكترونية في أعمال البنوك الجزائرية:**

تميزت سنة 2006 بإطلاق العديد من المشاريع في إطار عصرنة القطاع المالي والمصرفي الجزائري، من أهم هذه المشاريع: البدء الفعلي في استخدام نظام المقاصة الإلكترونية واعتماد نظام الدفع الإلكتروني للعمليات المصرفية الكبيرة (RTGS)*.

**1- اعتماد نظام الدفع الإلكتروني للعمليات المصرفية الكبرى:**

في إطار تحديث وعصرنة النظام المصرفي الجزائري لاسيما من حيث أنظمة الدفع، بادر بنك الجزائر بالتعاون مع وزارة المالية وبمساعدة البنوك العالمية بإنجاز نظام دفع إلكتروني متطور، تم الشروع في تنفيذه سنة 2004، وشرع في تجريبه في  اية سنة 2005، ودخل في مرحلة التشغيل بصفة  ائية في فيفري عام 2006[1].

ويعرف نظام (RTGS) على أنه نظام مركزي إلكتروني يعمل على أساس فوري، إجمالي،  ائي ومستمر لتنفيذ أوامر التحويل الدائنة ويوفر نقطة تسوية لأنظمة التصفية العاملة في بلد ما من خلال الحسابات المركزية للبنوك[2].

كما أن هذا النظام يستجيب للمبادئ التي أوصت  ا لجنة أنظمة الدفع والتسوية التابعة لبنك التسويات الدولي ويهدف إلى تحقيق الأهداف التالية[3]:

- تسوية عمليات البطاقة المصرفية في وقت حقيقي وكل وسائل الدفع الأخرى؛
- تلبية احتياجات المستعملين باستخدام نظام الدفع الإلكتروني؛
- تخفيض تكاليف الخدمات المالية والمصرفية عموما والتكاليف الإجمالية للمدفوعات خصوصا؛
- تخفيض آجال التسوية واستعمال النقود الكتابية؛
- الوصول بنظام الدفع الجزائري إلى المقاييس الدولية خصوصا تلك المتعلقة بتسيير مخاطر السيولة؛
- تقوية العلاقات مابين البنوك؛
- تشجيع إقامة البنوك الأجنبية؛

---

*- RTGS: Régime De Traitement Des Grandes Sommes.

[1]- بريش عبد القادر، **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرات التنافسية للبنوك الجزائري**، مرجـع سـبق ذكره، ص203.

[2]- بوعافية رشيد، **الصيرفة الإلكترونية والنظام المصرفي الجزائري، الأفاق والتحديات**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة البليدة، 2005، ص168.

[3]- Hadj Arab Abdelhamid, Projet Système de Payement (RTGS) Média Bank, N°67, Août,Septembre 2003, p12

- تمكين بنك الجزائر من مراقبة حركة التحويلات المالية واكتشاف عمليات تبيض الأموال؛
- يعمل النظام على إرساء الأسس التقنية والإجراءات للتطورات المستقبلية مثل التجارة الالكترونية[1].

**2- نظام المقاصة الالكترونية:**

موازاة مع نظام الدفع الالكتروني للمبالغ الكبرى (RTGS) تم إنشاء أرضية جديدة للصناعة المصرفية تتمثل في منظومة المقاصة الالكترونية التي ترتكز على المعالجة الآلية للمعطيات والصور دون اللجوء إلى مستند ورقي.

ونظام المقاصة الالكترونية يعتمد على المعالجة عن بعد (Télétraitement) لتسوية المعاملات مابين البنوك الجزائرية والمؤسسات المالية، ويعرف هذا النظام بـ" **نظام الدفع للمبالغ الصغرى**"، حيث تم استكمال الهيكلة المؤسساتية والقانونية لهذا النظام بوضع مؤسسة مركزية للمقاصة الأولية موطنة لدى بنك الجزائر في أوت 2004، بما في ذلك وضع هيئة رئيسية للتقييس وتوحيد إجراءات وطرق المقاصة الالكترونية.

ويهدف نظام المقاصة الالكترونية إلى ما يلي[2]:

- تألية التبادل بين البنوك لعمليات الدفع التي ينفذها المتعاملون؛
- تقليص آجال التحصيل بالمقارنة بالعمليات التي يقوم ا كل بنك؛
- ضمان أمن المبادلات لتفادي حدوث خسائر أو مشاكل في المحاسبة؛
- إمكانية تركيز أرصدة التسوية، حيث يصبح هناك حساب واحد للتسوية مع رصيد واحد صافي يمكن متابعته مركزيا من طرف بنك الجزائر؛
- تحسين تسيير السيولة على مستوى البنوك التجارية؛
- تمكين بنك الجزائر من مراقبة الكتلة النقدية والتحكم فيها.

وانطلق العمل بنظام المقاصة الإلكترونية القبلية بين البنوك (ATCI)* بالتعاون الفني الأجنبي في مرحلة أولى بمقاصة الشيكات في 2006/05/15، وبعدها تبعتها التحويلات في جويلية 2006، ثم المعاملات المتعلقة بالنقد الآلي في أكتوبر 2006[3].

---

1- جيلالي مسري، **نشأة وتطور النظام المصرفي في الجزائر، البطاقات والنقود الالكترونية نموذجا**، مرجع سبق ذكره، ص164.

2- بريش عبد القادر، **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرات التنافسية للبنوك الجزائري**، مرجـع سـبق ذكره، ص121.

*- ATCI : Algeria Télé- Compensation Interbancaire.

3- بنك الجزائر، **تحديث الهياكل الأساسية لأنظمة الدفع**، التقرير السنوي لعام 2007، ص123.

ويعتبر نظام (ATCI) نظام محمي بشكل ذاتي من خلال تحديد الحدود القصوى المسموح ا للأرصدة المدينة المتعددة الأطراف التي يراقبها باستمرار، كما أن هذا النظام يعتبر مؤمنا ضد الغش على أساس أن المبادلات تتم بواسطة بطاقات مختومة ومشفرة وموقعة وفقا للبرتوكول أمني، وهو مؤمن ضد المخاطر العملياتية من خلال وضع موقع للنجدة.

**ثالثا- متطلبات تحسين وتطوير أنظمة الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية:**

على الرغم من ا هودات المبذولة من طرف البنوك الجزائرية لنقل العديد من التقنيات المصرفية إلى السوق الجزائرية لتتوائم مع متطلبات العصر الحديث إلا أن الفجوة التكنولوجية بين البنوك العمومية ونظير ا الأجنبية لا تزال كبيرة، وهذا راجع إلى أن إقامة الأعمال الإلكترونية على مستوى البنوك الجزائرية يستوجب توفر جملة من المتطلبات أهمها:

**1- البنية التحتية اللازمة في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات:**

وهناك مجموعة من المركبات اللازمة لإقامة هذه البنية منها:

- توفر الحواسب الم لية والمؤسسات: حيث أن انتشار الكمبيوتر في الجزائر لا يزال ضعيفا، وتدل الإحصائيات على أن المعدل العربي كان 7.5 كمبيوتر لكل 1000 شخص سنة 1996، وهو معدل أقل بسبع مرات عن المعدل العالمي العام، و13 مرة عن المعدل في الدول الصناعية، في حين أن في الجزائر هذا المعدل بلغ 44 كمبيوتر لكل 1000 شخص سنة 1996[1]، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالدول العربية، غير أن الجزائر استدركت الأمر، وسطرت مشروع "أسرتك" دف حصول كل عائلة جزائرية على حاسوب خاص في مطلع 2010، كما أن استخدام التكنولوجيا الحديثة في الجزائر جد مكلف مما يصعب في انتشارها.

- انتشار شبكات الاتصال بكل أنواعها: إن وجود شبكات الاتصال الهاتفية العادية والخلوية، وشبكات الخدمات الرقمية المتكاملة، وشبكة الألياف البصرية، وشبكة الأقمار الصناعية سيؤمن حتما القيام بالأعمال إلكترونية، وفي الجزائر تغطي شبكة الاتصالات غالبية التراب الوطني بشبكة تقدر بـ 22000 كلم من

[1] - مزريق عاشور، معموري صورية، **عصرنة القطاع المالي والمصرفي وواقع الخدمات البنكية الالكترونية بالجزائر**، مداخلـة قـدمت في المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، المنظم يـومي 11و12 مـارس 2008، بجامعة ورقلة، ص12.

الخطوط الهرتيزية و15000 كلم من الألياف البصرية[1]، بالإضافة إلى الشبكة المؤسساتية الخاصة بالصكوك البريدية.

- توفر الشبكة العالمية للمعلومات "الانترنيت": حيث أن تطور الأعمال الإلكترونية من غير الممكن حدوثه في غياب الانترنيت، وفي الجزائر ارتفع عدد مستخدمي الانترنيت إلى 1920000 في جويلية 2007 بعد ما كان 5000 مستخدم في سنة 2000، وعلى الرغم من ارتفاع عدد مستخدمي الانترنيت فهو لا يكفي، فهم يشكلون نسبة 5.7% من مجموع سكان الجزائر، وهي نسبة منخفضة مقارنة بتونس التي تصل فيها نسبة المستخدمين إلى 9.2% من مجموع السكان في عام 2007.

ضف إلى ذلك ضعف انتشار الشبكات المحلية (الأنترانات) ومجال البرامج هو الآخر ضعيف كون أن النسبة الكبرى من هذه البرامج هي نتيجة لعملية القرصنة.

**2- الأطر البشرية:**

فالعنصر البشري هو رأس المال الدائم للبنوك، وإن توفرت الموارد البشرية في البنوك الجزائرية فهي تعاني من قلة مردوديتها وضعف كفاءا وهذا يرجع إلى:

- ضعف التكوين القاعدي؛
- بطئ عملية التأهيل والرسكلة؛
- عدم وجود محفزات؛
- غياب الثقافة المصرفية لدى الكفاءات البشرية.

**3- الترسانة القانونية لتسهيل انتشار الأعمال الإلكترونية:**

وهذا بإصدار نصوص قانونية تخص:

- حماية الملكية الفكرية والمعطيات الشخصية؛
- التصديق على التوقيع الإلكتروني؛
- تحديد إجراءات وقواعد العمل المصرفي الإلكتروني.

ونذكر بعض الجهود التي بذلتها الجزائر في مجال التشريع بخصوص الأعمال الإلكترونية من بينها المرسوم 96-10 المتعلق بمجال الإيداع القانوني، والأمر رقم 03-05 المتعلق بالملكية الفكرية، ويتطلب الأمر

---

[1]- نصر الدين بوريش، **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كدعامة للميزة التنافسية وكأداة لتأقلم المؤسسات الاقتصادية مع تحولات المحيط الجديد**، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي الثاني حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، المنظم بجامعة الشلف، يومي 27و28 نوفمبر 2007، ص ص10-11.

استحداث بعض التشريعات المتعلقة بالتوقيع الإلكتروني وضبط العمليات الإلكترونية على مستوى البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر.

وبالتالي فالبنوك الجزائرية مجبرة على تحديث وعصرنة نظامها واكتساب تكنولوجيا الصناعة المصرفية لتتمكن من أداء دورها في ظل المنافسة الشديدة من طرف البنوك الأجنبية والتي فرضتها التطورات العالمية.

**المطلب الثاني: تنافسية البنوك الجزائرية.**

في ظل الظروف والتحولات التي عرفتها البيئة المصرفية المحلية والدولية استوجب على البنوك الجزائرية أن تحافظ على استمراريتها وبقائها، وهذا باكتساب مزايا تنافسية وتحافظ عليها.

وبالنظر إلى هيكل ملكية البنوك في الجزائر نجد أن القطاع المصرفي يتسم بالمساهمة الكبيرة للقطاع العمومي بالرغم من الجهود المبذولة لفتح ا ال أمام القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي، الأمر الذي جعل هذه البنوك تعاني من ضعف في كفاءة أنظمة المدفوعات وضعف استخدام التكنولوجيا، ضف إلى ذلك إشكالية القروض المتعثرة في محافظها.

وبالتالي فإن واقع المنافسة في القطاع المصرفي الجزائري يتسم بـ :

- تقديم خدمات مصرفية تقليدية لا تستجيب للمتطلبات الحالية؛
- غياب التسويق البنكي (التسويق المصرفي الحديث)؛
- ضعف الادخار مما يؤثر سلبا على موارد البنوك؛
- ثقل الإجراءات والتعقيدات في المعاملات البنكية؛
- ضعف كفاءة أداء العنصر البشري؛
- ضعف الوسائل وضعف استخدام التكنولوجيا والانترنيت.

وفي ظل هذه الظروف يخشى على البنوك الجزائرية من فقدان مكانتها في السوق المصرفية، خاصة بدخول بنوك أجنبية.

**أولا- تنظيم المنافسة في القطاع المصرفي الجزائري:**

لتنظيم المنافسة مابين البنوك ألغى قانون النقد والقرض الاحتكار في النشاط البنكي وفتح القطاع المصرفي الجزائري للمنافسة، فحسب تعديل قانون الاستثمار في الجهاز المصرفي لعام 1994 رخص للمساهمين الخارجيين في رأس مال البنوك التجارية بسقف أعلى بـ 49%، وهناك خمسة بنوك كبرى الأفضلية فيها للدولة وهي: البنك الخارجي الجزائري، البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، بنك الفلاحة

والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، مع انطلاق خوصصة هذا الأخير ومؤسستين متخصصتين هما: بنك التنمية الجزائري (BAD) وصندوق التوفير والاحتياط بنك.

**ثانيا- الاستثمار في القطاع المصرفي:**

لم يعرف النظام المصرفي الجزائري تحولا كبيرا، حيث تغلب عليه البنوك العمومية، ونشاط البنوك الخاصة يبقى محدود برأس مال انطلق ما بين 3و20 مليون دولار في نشاطات محدودة، وهو ما يبين ضعف الاستثمار في ا ال البنكي، الأمر الذي يتطلب القيام ندسة تقنية متطورة للخدمات المصرفية التي تقدمها هذه البنوك، وأصبحت الضرورة ملحة لفتح رأس مال هذه البنوك أمام الشريك الأجنبي وتطبيق ما يسمى بالتوأمة المصرفية*، وذلك حتى تستعيد البنوك سيولتها وملاء ا وتتمكن من مواجهة احتياجات تمويل الاستثمار، كما أصبحت الخوصصة أحسن وسيلة لتحسين طرق التسيير، وفي هذا الشأن تم إعادة هيكلة وخوصصة بنك التنمية المحلية (BDL) وتأهيله إلى 13 بنكا إقليميا.

تم فتح رأس مال أول بنك عمومي جزائري (القرض الشعبي الجزائري) وهو البنك العمومي المؤهل لعملية التحرير وفتح رأس المال بالنظر إلى وضعيته المالية وسلامة محفظته المالية، حيث لا تمثل نسبة القروض غير المضمونة الدفع فيه سوى 10% من رأس مال البنك، كما أنه يحتل المرتبة 34 على المستوى العربي برأس مال يفوق 312 مليون دولار.

كما أتاح قانون النقد والقرض إنشاء فروع للبنوك والمؤسسات الأجنبية، والتنظيم 93-01، المؤرخ في 1993/01/13 حدد شروط إنشاء وإقامة فروع للمؤسسات البنكية والمالية الأجنبية، وذلك في ظل النقص والعجز الكبيرين في السوق المصرفي الجزائري وبغرض الاستفادة من التقنيات والإجراءات التكنولوجية والخدمات الجديدة وطرق التسيير الحديثة وتأهيل المتعاملين والمستثمرين الجزائريين، وبالتالي إعادة هيكلة القطاع المصرفي الجزائري، والمتتبع للتطورات الأخيرة خلال الفترة (2006-2008) يكشف بوضوح وتيرة نمو البنوك الأجنبية، والتي بلغت حصتها في السوق المصرفية الجزائرية 11.5%[1]، وهذا موازاة مع استعداد الجزائر لتحرير القطاع المالي والمصرفي خلال الثلاث السنوات المقبلة في إطار استعدادها للإنظمام إلى منظمة التجارة العالمية، وفي هذا الإطار نشير إلى بنك الجزائر اعتمد حتى منتصف سنة 2008 أكثر من 14 بنكا أجنبيا منها الرقم الأول عالميا (أش.أس. بي. سي) وستة بنوك فرنسية منها البنك الباريسي باريبا، والشركة العامة، البنك الفلاحي، البنك الأمريكي "سيتي بنك"، كما أجلت ذات السلطات اعتماد ملفات 10 بنوك قدمت ملفات اعتمادها ما بين (2006-2008).

---

* - التوأمة المصرفية: هي عملية تعني تولي بنك أجنبي تقديم مساعدة فنية وتقنية ومالية وفي إطار الشراكة ما بين مجموعة من الدول.

[1] - حفيظ صواليلي، **البنوك الأجنبية و الفرنسية تسيطر على الساحة المصرفية الجزائرية بعد 2010**، مرجع سبق ذكره، ص4.

إن وتيرة توسع شبكة البنوك الأجنبية في الجزائر يتراوح بين 10و15% سنويا، حيث تقدر عدد الوكالات والفروع التابعة لها في الجزائر بحوالي 150 وكالة في منتصف عام 2008[1]، وهو ما يشكل خطر على تراجع حصة البنوك العمومية، غير أن هذا الانفتاح سيسمح بتحسين الخدمات البنكية المقدمة وتنويعها، والاستفادة من خبرات العاملين في البنوك الأجنبية بما تستخدمه هذه الأخيرة من تكنولوجيا مصرفية متطورة، وما لديها من طرق حديثة لتسيير المؤسسات المالية والمصرفية.

وما هو ملاحظ على عمل هذه البنوك الأجنبية هو انتشار شبكا ا في ا معات السكنية والمراكز التجارية، كما ارتفع نصيبها في تقديم القروض الاستهلاكية للأسر بنسبة قاربت 90%[2]، وهذا بعد أن توقفت البنوك العمومية الجزائرية عن تقديم هذا النوع من القروض نظرا لافتقارها لمركزية المخاطر التي تمكن من مراقبة مديونية الأسر وقدر ا على التسديد، ونظرا للاتجاه التصاعدي لحجم القروض الاستهلاكية المقدمة من طرف البنوك الأجنبية على حساب قروض الاستثمار فإن مصالح بنك الجزائر مستعدة لإنشاء مركزية المخاطر قبل اية عام 2008، لمراقبة هذا النوع من القروض والحد من آثاره السلبية.

إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بمختلف جوانبها خاصة جانب الخدمات المالية والمصرفية لم يبقى حكرا على الدولة المتقدمة فقط، بل كانت لبعض الدول العربية جداول التزامات في اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية، كمصر والسودان والمملكة العربية السعودية.

---

[1]- حفيظ صواليلي، **شبكة البنوك الأجنبية تتوسع بوتيرة متسارعة**، جريدة الخبر اليومي، العدد 5396، الصادر في 2008/08/11، ص4.

[2]- سليم بن عبد الرحمان، **البنوك الفرنسية تأخذ حصة الأسد من قروض الاستهلاك**، جريدة الخبر اليومي، العدد 5396، الصادر في 2008/08/11، ص4.

## المبحث الثالث: تجارب دول عربية كان لديها التزامات في اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية

لقد دخلت بنوك الدول العربية القرن الواحد والعشرين فوجدت نفسها في عالم يختلف عن ذلك الذي كان في الربع الأخير من القرن العشرين، ذلك أن ظاهرة تحرير الأسواق العالمية واشتداد حدة المنافسة التي يتوقع أن تتزايد بعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية، من شأ ا أن تلقى بظلالها على الساحة المصرفية العربية، وفي ظل هذا التوصيف تجد بنوك الدول العربية نفسها وسط بيئة لا مناص من اقتحامها لاستفادة من مزاياها والتقليل من مخاطرها.

### المطلب الأول: اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية والبنوك المصرية

**أولا- تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية في مصر:**

تذهب بعض الأدبيات الاقتصادية إلى أن بدء تحرير تجارة الخدمات المالية في مصر كان موازيا لصدور قانون 43 لسنة 1974، والقانون المعدل رقم 32 لسنة 1977، حيث تم السماح لرؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في مصر وإنشاء البنوك الخاصة والمشتركة الاستثمارية، غير أن التحرير الفعلي للخدمات المالية في هذا البلد يعود إلى ما بعد أكتوبر 1991، وذلك ابتداء من القرار الصادر في فيفري 1991 والخاص بإزالة القيود الخاصة بإخراج النقد الأجنبي من البلاد وإنشاء سوق أولية للصرف الأجنبي[1].

وفي ـاية ديسمبر سنة 1997 قامت مصر بالتوقيع على اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية، وذلك في إطار منظمة التجارة العالمية، والتي تسمح بفتح الأسواق المالية أمام البنوك والشركات العاملة في مجال الخدمات المالية والمصرفية، حيث دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ عام 1999[2].

إن التزام مصر بشأن اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية (الجاتس) كان من أكثر الموضوعات التي أثير حولها جدل في المفاوضات، حيث تمسك المفاوضون المصريون بتطبيق التحرير التدريجي للخدمات المالية والمصرفية، إلى جانب وضع الضوابط والقيود التي تراها مصر مناسبة لحماية قطاعها المصرفي.

**ثانيا- التزامات مصر في اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية:**

لقد بدأت مصر استعدادها المبكر لوضع اتفاقية (الجاتس) موضع التنفيذ، خاصة بعد أن أعلنت مصر بشكل مبدئي عن جداول التزاما ـا في هذا الإطار في أفريل سنة 1994، حيث تم اتخاذ العديد من

---

[1]- حسن عبيد، **الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات**، مرجع سبق ذكره، ص25.

[2]- محمد زكريا عبد الواحد، **تقويم الأداء المستقبلي للجهاز المصرفي المصري في ظل اتفاقات الجات** مرجع سبق ذكره، ص75.

الإجراءات وذلك بهدف تعديل أوضاع التشريعات والقوانين المصرية لتتناسب مع مقررات الاتفاقية وذلك على النحو التالي[1]:

1- رفع حصة الشريك الأجنبي في رؤوس أموال البنوك التجارية المشتركة إلى أكثر من 49 %؛

2- السماح بفتح فروع للبنوك الأجنبية في مصر؛

3- حرية التعامل في النقد الأجنبي؛

4- إقرار قانون التأجير التمويلي؛

5- إجراء تعديلات في قانون البنوك لتوفيق أوضاعها مع بنود ومقررات اتفاقية (الجاتس).

ولم تكتفي مصر بهذه الإجراءات فقط، بل اتخذت المزيد من الاستعداد حتى تستطيع مواجهة المنافسة القادمة، وذلك حتى لا يتأثر القطاع المصرفي في ظل الاتفاقية وذلك بالقيام بما يلي:

- تعديل القوانين الخاصة بالبنوك وبما يتماشى مع تلك التطورات؛

- مزيد من التطوير في أنظمة العمل في القطاع المصرفي؛

- تطوير وتنويع الأدوات المصرفية؛

- تطوير الأنظمة الرقابية وفقا للأنظمة العالمية (مقررات بازل) وبما يتناسب ومتطلبات التحرير المالي والمصرفي؛

- إدماج الكيانات المصرفية الصغيرة والمتعثرة في كيانات كبيرة لمواجهة انهيار الصغيرة منها باتساع نطاق المنافسة الأجنبية في القطاع المصرفي المصري؛

هذا وقد تضمنت جداول التزامات مصر الخاصة بالخدمات المالية والمصرفية ما يلي[2]:

- تم السماح بإنشاء بنوك مشتركة، وفي هذا الصدد عدل النص الوارد في جداول الالتزامات المبدئية لسنة 1994 - ألا تتجاوز نسبة رأس المال الأجنبي في البنوك المشتركة 49 %-، حيث تم السماح بملكية أجنبية بنسبة 100% مع اشتراط موافقة البنك المركزي المصري على الملكية التي تزيد عن 10%، وقد تم إجراء ذلك التعديل اتساقا مع ما سبق أن أقرته التشريعات المصرية في هذا الشأن في إطار سياسة الخصخصة؛

كما تم تعديل الشرط الوارد في جداول الالتزامات المبدئية لسنة 1994، بأن يكون المدير العام في البنك المشترك أو فرع البنك الأجنبي من مصر، بحيث أصبح الشرط هو توافر مدة خبرة لا تقل عن عشر سنوات.

---

[1]- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد الخمسون، القاهرة، 1997، ص32.

[2]- سامي أحمد مراد، **دور اتفاقية** تحرير **تجارة الخدمات الدولية "الجاتس"** في **الرفع من كفاءة وأداء الخدمة المصرفية ببنوك القطاع العام** في **مصر**، مرجع سبق ذكره، ص68- 69.

- السماح بإنشاء فروع للبنوك الأجنبية وفقا للشروط التي يحددها وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية مع مراعاة احتياجات السوق المصري؛

- السماح بإنشاء مكاتب تمثيل للبنوك الأجنبية بشرط عدم الجمع بين فرع بنك أجنبي ومكتب تمثيل لنفس البنك؛

- اقترن التزام مصر بقبول التواجد التجاري والأشخاص الطبيعيين لرأس المال الأجنبي بالتعهد بالمساواة بينها وبين البنوك الوطنية؛

- تم السماح لفروع البنوك الأجنبية أو للبنوك المشتركة بممارسة الخدمات المصرفية التقليدية التي تمارسها البنوك العاملة في مصر بالفعل، أو التي بدأ التوسع فيها كخدمات التجزئة المصرفية وخدمات الصيرفة الاستثمارية.

يلاحظ من خلال الالتزامات التي تقدمت ا مصر كانت دف هذه الأخيرة إلى تحقيق الأهداف التالية[1]:

1- الإسراع في تحديث الهياكل المالية بإدخال مؤسسات مالية ومصرفية أخرى متخصصة كشركات إدارة محافظ الاستثمار؛

2- تقديم خدمات مالية ومصرفية جديدة والتوسع فيها، مثل تقديم الائتمان الجماعي، وإصدار شيكات الأرباح؛

3- إدخال عمليات التأجير التمويلي بخبرة أجنبية متميزة؛

4- تقديم أدوات مالية، تقنية وفنية مستخدمة لم تزاولها البنوك من قبل في بيئة تتميز بسيطرة المنافسة عليها، وتقوم على تكنولوجيا عالية الجودة؛

5- زيادة انتشار البنوك بالخارج على أساس المعاملة بالمثل، الأمر الذي يسمح للبنوك المصرية بافتتاح العديد من فروعها في الخارج؛

6- تحسين المناخ الذي تعمل فيه البنوك، وذلك عن طريق إنشاء مؤسسات للتقييم الائتماني، مما يساعد على خفض حجم الديون المتعثرة لدى الجهاز المصرفي المصري؛

7- المساهمة في إيجاد الآليات الصحيحة المناسبة لعمليات تسييل الديون؛

8- نقل المهارات وتطوير الخدمة المصرفية عن طريق الاحتكاك عن قرب بالبنوك الأجنبية؛

9- تطوير النظم الرقابية والإشرافية من جانب السلطات الرقابية.

---

[1] - محمد زكريا عبد الواحد، **تقويم الأداء المستقبلي للجهاز المصرفي المصري** في **ظل اتفاقات الجات**، مرجع سبق ذكره، ص ص85- 86.

**ثالثا – القيود التي وضعتها مصر على تحرير القطاع المصرفي:**

لقد وضعت مصر عدة قيود على تحرير القطاع المصرفي من أهمها[1]:

1- الأخذ في الاعتبار نسبة الكثافة البنكية قبل السماح للبنوك الأجنبية بفتح فروع لها في مصر؛

2- وضع البنك المركزي المصري عدد من الشروط التي ـدف إلى حماية السوق المصرفية المصرية من سيطرة البنوك الأجنبية، ومن هذه الشروط هو تحديد نسبة عدد فروع البنوك الأجنبية والبنوك المشتركة إلى العدد الكلي للبنوك في مصر، وهي نسبة لا ينبغي تجاوزها؛

3- الأخذ بمبدأ التحرير التدريجي للقطاع المالي، بحيث يتم هذا التحرير وفقا لمتطلبات التنمية الاقتصادية وحاجة الاقتصاد الوطني؛

4- اشترطت مصر قيام البنوك المشتركة بتدريب العاملين تحت مصطلح "نقل التكنولوجيا" كشرط لإسهام البنوك الأجنبية في تطوير القوى العاملة المصرية؛

5- يمكن لفروع البنوك الأجنبية أن تتعامل بالعملة المحلية بشرط الالتزام بالشروط التي يحددها وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية؛

6- في حالة قيام بنك أجنبي بفتح مكاتب تمثيل يقتصر عمله في العادة على عمليات تحليل ودراسة السوق دون القيام بالعمليات المصرفية؛

7-لم يسمح للبنوك المشتركة أو فروع البنوك الأجنبية بممارسة الخدمات التي يحضرها القانون على البنوك في مصر التعامل فيها، حيث لم تتضمن جداول الالتزامات خدمات المشتقات المالية مثلا.

**رابعا- مدى اتفاق قانون البنوك المصري الجديد مع التزامات مصر في اتفاقية الجاتس:**

إن قانون البنوك والائتمان وتعديلاته والمعمول به حاليا في مصر لا يوجد اختلاف أو تعارض بينه وبين اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية، بل على العكس من ذلك فإن القانون في معظم أجزائه يتفق مع بنود الاتفاقية ولا يوجد تعارض بينهما، وبالتالي لا يوجد داعي لإجراء تعديلات بالقانون وذلك في ظل التعديلات المستمرة لذلك القانون، وبالتالي أصبح القانون المذكور متوائم مع الاتفاقية.

كما أن كل الالتزامات التي تمت في إطار اتفاقية "الجاتس" قد تمت في إطار ما يسمح به قانون البنوك وتعديلاته سواء القانون 120 الصادر في سنة 1975، والقانون 50 الصادر في سنة 1984 والقانون 37

[1]- بنك الإسكندرية، **تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية (الجاتس) وأثرها على الاقتصاد المصري**، النشرة الاقتصادية، ا لمد الثاني والثلاثون، 2000، ص ص11- 13.

الصادر في سنة 1992، وأخيرا القانون 97 الصادر في سنة 1996، وكل هذه القوانين تشير إلى نتائج هامة أهمها[1]:

النتيجة الأولى: أن التشريعات المصرفية في مصر قبل وبعد إقرار اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية سمحت بإنشاء كل من البنوك المشتركة وفروع البنوك الأجنبية وكذا مكاتب تمثيل لهذه الأخيرة.

النتيجة الثانية: أن التشريعات المصرفية وضعت عددا من الضوابط لعمل كل من البنوك المشتركة وفروع البنوك الأجنبية ومكاتب التمثيل بالإضافة إلى خضوعها لكافة التشريعات التي تحكم العمل المصرفي.

النتيجة الثالثة: أن التشريعات المصرفية المصرية تتفق بشكل كبير مع اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية، بدليل صدور قانون 67 لسنة 1996 الذي أجاز تملك القطاع الخاص المحلي والأجنبي لأكثر من 49% من رأس المال المصدر لأي بنك وإعطاء المزيد من التحرير المصرفي وزيادة القدرة التنافسية للجهاز المصرفي المصري.

النتيجة الرابعة: إن جداول الالتزامات المصرية في القطاع المصرفي تعتبر من أفضل الجداول المقدمة بالمقارنة مع باقي الدول الأعضاء في الجاتس والتي وضعت في إطار قانون البنوك والائتمان بتعديلاته.

**خامسا- الآثار المتوقعة من اتفاقية (الجاتس) على القطاع المصرفي المصري:**

إن عملية تحرير التجارة الخدمات المالية والمصرفية ستترك آثار على القطاع المصرفي المصري، وسنستعرض أهم هذه الآثار المرتقبة السلبية والايجابية منها[2]:

**1- الآثار الايجابية المتوقعة على الجهاز المصرفي المصري من اتفاقية (الجاتس):**

- زيادة كفاءة وفعالية المؤسسات المالية والمصرفية، بما يؤدي إلى انخفاض تكلفة هامش الوساطة المالية وفي المقابل تخفيض تكلفة الفائدة المدينة إلى أقصى حد، والتقريب بين سعر الفائدة الدائنة والمدينة؛
- تدفق التكنولوجيا العالمية والحديثة للسوق المحلية؛
- إتاحة الفرصة للبنوك المصرية لممارسة أنشطة وخدمات مصرفية جديدة؛
- توفير المزيد من الكوادر المصرفية المؤهلة للتعامل في السوق المالي الدولي؛
- انفتاح الأسواق على بعضها سيخضع حركة هذه الأسواق للتفاعل الحر بين الطلب والعرض مما سيؤدي إلى تحديد سعر التوازن لهذه الخدمات؛
- تطوير العمل المصرفي نتيجة لتطبيق التكنولوجيا المتطورة للمعلومات.

[1]- سامي أحمد مراد، **دور اتفاقية تحرير تجارة الخدمات الدولية "الجاتس"** في **رفع كفاءة وأداء الخدمة المصرفية ببنوك القطاع العام** في **مصر**،مرجع سبق ذكره، ص71.

[2]- محمد زكريا محمود، **تقويم الأداء المستقبلي للجهاز المصرفي المصري** في **ظل اتفاقات الجات**، مرجع سبق ذكره، ص ص88-93.

وهذه التوقعات تستند إلى الحجج التالية[1]:

- أن البنوك المصرية تستطيع المنافسة ولا تخشى المنافسة الحرة لأ ا التزمت بقرارات لجنة بازل؛

- يرى البعض أن أسعار الخدمات المصرفية في البنوك المصرية تعد أرخص من أسعار الخدمات التي تقدمها البنوك الأجنبية؛

- أن السماح للبنوك الأجنبية بممارسة نشاطها في أسواق الدول الأخرى لا يعني بالضرورة غزو الأسواق من طرف هؤلاء الأجانب والإضرار ا؛

-أن اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية أتاحت لكل دولة نامية الحق في تحديد التزاما ا بشأن الخدمات المصرفية التي تقبل أن يعمل ا الموردون الأجانب، ومصر كذلك؛

- أن مصر لازالت متحفظة على بعض الأنشطة المصرفية الحديثة ولم تدرجها ضمن جداول التزاما ا كالتعامل بالمشتقات المالية مثلا.

**2- الآثار السلبية المتوقعة من اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على البنوك المصرية:**

على الرغم من الايجابيات المذكورة سابقا، إلا أنه قد تظهر بعض المخاطر التي يكون لها انعكاس سلبي على الجهاز المصرفي المصري إذا لم يتم مواجهتها والتي تتمثل في الآتي[2]:

- احتمال سيطرة البنوك الأجنبية على عدد من الخدمات المصرفية التي تتمتع فيها البنوك المصرية بميزة تنافسية؛

- تعرض البنوك والمؤسسات المالية المصرية إلى فقدان جانب من حصتها في السوق المحلية في ظل التكتلات الدولية وإنشاء فروع أو شركات تابعة في الأسواق المحلية؛

- قد لا تستطيع البنوك المصرية إدخال نظم التكنولوجيا في الآجال القصيرة، وبالتالي الاستفادة منها؛

- تأثير الفروع والشركات التابعة للتكتلات الدولية على السياسة النقدية والائتمانية التي تقدمها البنوك المصرية والسياسات الاستثمارية والاقتراضية لها؛

وهذه التوقعات هي الأخرى تستند إلى آراء وحجج تشاؤمية بشأن اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية منها[3]:

- التخوف من خلق نوع من المنافسة غير المتكافئة مع البنوك الأجنبية؛

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص ص138-140.

[2]- بنك القاهرة، **مدى أهمية تنمية القدرات التنافسية للبنوك المصرفية**، مرجع سبق ذكره، ص ص18- 19.

[3]- عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص ص141- 142.

- أن البنوك المصرية لا زالت غير مهيأة لمواجهة المنافسة، نظرا لانخفاض رؤوس أموالها ومحدودية أحجامها وتواضع خدما ا مقارنة بالبنوك الأجنبية؛

- يمكن لتحرير التجارة في الخدمات المصرفية أن يقلل بدرجة حادة أو يلغي دعم الصناعات الوليدة من المؤسسات المصرفية لتحقيق أهداف التنمية؛

- يتطلب تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية إلى توفير الكوادر المصرفية المهارة والمؤهلة وهو ما لا يتوافر بالقدر الكافي في البنوك المصرية؛

إن موضوع تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفي كان خيارا عالميا، ما كان لمصر أن تغفله، حيث اتخذت مصر موقفا اختارت بموجبه الاندماج في الاقتصاد العالمي والالتزام بقوانين التجارة الدولية، وهنالك بعض من الدول العربية التي سارت على ج مصر.

**المطلب الثاني: التزامات جمهورية السودان في اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية.**

على الرغم من إجراءات انضمام السودان إلى المنظمة العالمية للتجارة والتي لم تكتمل بصور ا النهائية، إلا أنه يمكن النظر إلى اتجاهات الجهاز المصرفي السوداني من خلال الإجراءات والسياسات التي يصدرها بنك السودان، وتقوم بتنفيذها البنوك التجارية، حيث اتخذ بنك السودان جملة من السياسات دف يئة الجهاز المصرفي السوداني لتحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية، ولقد تمثلت تلك السياسات فيما يلي[1]:

**أولا- السياسة المصرفية الشاملة (1999- 2002):**

حيث هدفت هذه السياسة إلى تأهيل القطاع المصرفي بغرض التغلب على عناصر الضعف ومواجهة التحديات والتطورات العالمية والتي كان منها[2]:

**1- التزام البنوك نحو الموردين الأجانب:**

للحفاظ على سمعة الجهاز المصرفي وتعزيز الثقة بين البنوك والمراسلين الأجانب يجب مراعاة ما يلي:

- عدم دخول البنوك في التزامات خارجية تفوق مقدر ا على السداد؛
- على البنوك مراجعة أنظمتها الداخلية وسياسات التزاما ا الخارجية لتعزيز الثقة مع الجهات الأجنبية؛

---

[1]- عبد المنعم محمد الطيب النيل، **أثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على المصارف الإسلامية**، ورقة بحثية قدمت في المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، المنظم بجامعة أم القرى، المنظم خلال الفترة 31 ماي و3 جوان 2005، بجامعة أم القرى مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ص11.

[2]- بنك السودان المركزي، **الضوابط والتوجيهات لعام 2007**، سينان العالمية للطبع، الخرطوم، فبراير 2007، ص20.

**2- أسس وضوابط الاستثمار المباشر في ا ال المصرفي بغرض التمويل:**

في إطار سياسات بنك السودان الرامية إلى تحرير العمل المصرفي تم إلغاء السقوف على التمويل والنسب المحددة للتمويل بالمرابحة، كما تم تحرير هوامش الأرباح والمشاركات.

**ثانيا- سياسة إعادة هيكلة إصلاح الجهاز المصرفي السوداني (2000- 2002):**

من أبرز ملامح هذه السياسة زيادة الحد الأدنى لرأس المال، وتطبيق سياسات إصلاحية لبنوك القطاع العام والبنوك المتخصصة، وقد بدأ تنفيذها تدريجيا اعتبارا من سنة 2000، كما تم توجيه البنوك التجارية نحو تحرير الخدمات المصرفية من خلال السياسات النقدية، وذلك بالسماح لكل بنك بتحديد تعريفة تقديم الخدمات شريطة إخطار بنك السودان المركزي.

يضاف إلى ذلك السعي نحو تحرير التمويل المصرفي وذلك من خلال:

- تخفيض هوامش الأرباح عند منح التمويل بالصيغ الإسلامية؛
- تخفيض القسط الأول الذي يفترض على البنك التجاري تحصيله بعد تنفيذ عملية التمويل؛
- تخفيض مساهمة الشريك عند منح التمويل في صيغة المشاركة لقطاعات محددة؛
- ترك الخيار للبنك في تمويل القطاعات الاقتصادية لاسيما في السياسة النقدية التي أصدرت في سنة 1998 وما تلاها.

ومن الحقائق التي لا يمكن إغفالها فيما يتعلق يكل الجهاز المصرفي السوداني ما يلي[1]:

1- أن فروع البنوك الأجنبية هي التي قامت بتأسيس العمل المصرفي في السودان، وذلك بتواجدها لخدمة أهداف المستعمر قبل استقلال هذا البلد، وأن هذه الفروع ظلت تعمل جنبا إلى جنب مع البنوك الوطنية حتى تاريخ تأميمها في سنة 1970؛

2- لقد تزامن السماح لفروع البنوك الأجنبية بممارسة نشاطها مرة أخرى مع افتتاح بنك فيصل السوداني (بنك يعمل بالصيغ الإسلامية) وذلك في إطار سياسة الانفتاح الاقتصادي التي انتهجتها السودان في سنة 1975، وما يمكن الإشارة إليه في التجربة السودانية هو قدرة البنوك الأجنبية على تقديم خدما ا وفقا للقوانين المنظمة للعمل المصرفي السوداني.

إن صياغة جداول التزامات الخدمات المصرفية في السودان في إطار اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية يجب أن تأخذ في الاعتبار أن هناك بعض الثوابت لا يمكن الرجوع عنها أو التنازل عن أمر تعديلها وتتمثل في الآتي:

---

[1]- عبد المنعم محمد الطيب النيل، **أثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على المصارف الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص11.

- الالتزام التام في تقديم الخدمات المالية والمصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كل البنوك العاملة داخل السودان؛

- عدم التعامل في أسعار الفائدة أخذا وعطاء في المؤسسات المالية والمصرفية التي تعمل داخل السودان، سواء كانت وطنية أو أجنبية.

**المطلب الثالث: تطبيق اتفاقية (الجاتس) في المملكة العربية السعودية وآثارها على البنوك العاملة ا**

تشير إحصائيات المنظمة العالمية للتجارة الصادرة في سنة 2002 إلى أن المملكة العربية السعودية أحرزت في عام 2001 على المركز الواحد والعشرين بين الدول في واردات الخدمات، الأمر الذي أدى بالمملكة العربية السعودية إلى حذو منحى الاندماج في الاقتصاد العالمي وهذا بإجراء ترتيبات للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، كما فعلت مصر وباقي الدول.

وفي المملكة العربية السعودية القطاع المصرفي هو المسيطر على سوق المال، ومما لاشك فيه أن اتفاقية الجاتس ستلقي بتأثيرا ا على بنوك المملكة، خاصة وأن القطاع المصرفي لهذا البلد تمت أسلمته، وتم استحداث بنوك إسلامية صغيرة الحجم، الأمر الذي يستوجب على هذه البنوك الاندماج والانصهار حتى تشارك فعلا في العولمة وإجراءا ا.

ونجد في المملكة العربية السعودية بعض المؤسسات المالية التي تمارس أنشطتها على المستوى الدولي منها مجموعة دار المال الإسلامي، شركة دلة الدولية، بالإضافة إلى بعض البنوك الأخرى، مثل البنك الإسلامي للتنمية، أما باقي البنوك الموجودة في المملكة تعد من الحجم الصغير مقارنة بحجم البنوك التقليدية العملاقة الموجودة في الدول الصناعية[1].

كما أن مسايرة البنوك الإسلامية (ومنها بنوك المملكة العربية السعودية) للتطورات التكنولوجيا الحديثة في المعاملات المالية والمصرفية أصبح أمرا تفرضه متطلبات العصر لإيجاد مساحة لها في حقل تشتد فيه المنافسة خاصة في إطار تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية، وبما أن هذا النوع من البنوك (البنوك الإسلامية) لم يتضمنها تحرير الخدمات المالية والمصرفية في اتفاقية (الجاتس)، فإن هذه الاتفاقية لم تتضمن تفصيلا شاملا لأشكال هذه المؤسسات المالية والمصرفية.

[1] - سليمان ناصر، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية**، مرجع سبق ذكره، ص25.

**أولا- التزامات المملكة العربية السعودية في اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية:**

حصلت المملكة العربية السعودية على موافقة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في أواخر عام 2008 وصادقت على اتفاقية الجاتس[1]، حيث فتحت المملكة 11 قطاع رئيسيا و111قطاعا فرعيا وتم حجب الباقي لأسباب دينية وأمنية استنادا إلى المادة 14من اتفاقية الجاتس[2].

كما أن عضوية المملكة العربية السعودية في المنظمة العالمية للتجارة كلفت المملكة التزامات مهمة في قطاع البنوك حيث وافقت المملكة على رفع الحد الأعلى للملكية الأجنبية في البنوك من 49% إلى 60 %، كما ستتمكن البنوك الأجنبية من تأسيس فروع مباشرة في المملكة، وأهم الالتزامات المحددة في قطاع الخدمات المالية والمصرفية في اتفاق المملكة نذكر[3]:

- الملكية الأجنبية في البنوك قدرت بـ 60%؛
- الوجود التجاري للخدمات المصرفية الأجنبية يتم وفقا لنظام الشركات المساهمة أو ذات المسؤولية المحدودة؛
- جميع مقدمي الخدمات المالية والمصرفية يلزمهم الحصول على التراخيص للعمل من الهيئة العامة للاستثمار؛
- أن لا تزيد نسبة العمالة الأجنبية في قطاع الخدمات المالية والمصرفية عن 25% من إجمالي القوى العاملة في هذا القطاع؛
- يستطيع المستثمرون الأجانب الاستفادة من الخدمات المالية والمصرفية في المملكة عدا خدمات قروض البنك العقاري؛
- إبقاء الضرائب على أرباح الشركات الأجنبية على حالها وهو 20%؛
- الإبقاء على قروض البنوك الصناعية والزراعية.

هذه الالتزامات سوف تعرض القطاع المصرفي السعودي للمنافسة الأمر الذي يستوجب عليه أن يكون جاهزا حتى لا يفقد عملائه في السوق المحلية، ويكون قادر على المنافسة الأجنبية.

---

[1] - يوسف عبد الهادي، **انضمام السعودية لمنظمة التجارة العالمية يدعم تجارة الخدمات**، من على الموقع الالكتروني: www.asharqalawsat.com/details.asp?section6&articla=331990&issuno=9840، أطلع عليه بتاريخ: 2009/01/03.

[2] - إبراهيم ناصر، **منظمة التجارة العالمية وآثارها وموقف المملكة فيها**، من على الموقع: www.saaid.net/book8/1801.doc ، أطلع عليه بتاريخ: 2008/12/20، ص05.

[3] - إبراهيم ناصر، **منظمة التجارة العالمية وآثارها وموقف المملكة فيها**، نفس المرجع أعلاه، ص06.

**ثانيا- مكاسب وتكاليف انضمام المملكة العربية السعودية إلى اتفاقية الجاتس:**

لا جدال فيه أن انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية وموافقتها على اتفاقية الجاتس يحمل مكاسب وتكاليف، فالمكاسب هي الاستثناءات التي حصلت عليها المملكة، أما التكاليف هي الالتزامات التي قدمتها المملكة.

كما يجمع خبراء الاقتصاد بأن الاتفاقية سيكون لها آثار إيجابية على الصعيد العالمي بالنسبة للبنوك الإسلامية من جهة تحرير الأسواق المالية العالمية، وتدعيم التواجد المالي والمصرفي الإسلامي في الخارج، وفي المقابل فإن الاتفاقية تؤكد التحدي المصرفي للبنوك الإسلامية بصفة عامة وبنوك المملكة بصفة خاصة، وبما أن البنوك الإسلامية الموجودة في المملكة لا تستطيع أن تعمل بمعزل عن البيئة المصرفية الدولية، لا بد لها من الاندماج في السياق العالمي.

**ثالثا- خيارات بنوك المملكة العربية السعودية للانضمام إلى اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية:**

البنوك الإسلامية في المملكة أمامها ثلاثة خيارات للانضمام إلى الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الخدمات المالية والمصرفية) تتمثل فيما يلي[1]:

- الخيار الأول: سيتضمن تحرير كامل لقطاع الخدمات المالية والمصرفية في المملكة أمام المنافسة الأجنبية، حيث يشير هذا الخيار إلى عدم فرض أية قيود في جداول الالتزامات التي تقدمها المملكة، والسماح بالتواجد الأجنبي بكافة أشكاله المبينة في جداول الالتزامات، وفي ظل هذا الخيار سيكون للبنوك عدة آثار منها: السماح بقبول الودائع بكافة أشكالها، والتحرير هنا يسمح بالتعامل بأسعار الفائدة وهو ما يتنافى وعمل هذه البنوك خاصة فيما يتعلق بربوية العائد، وبالمثل تقوم هذه البنوك بالاقتراض بكافة أشكاله، الأمر الذي يجعلها كذلك تتعامل بأسعار الفائدة الدائنة والمدينة على عكس ما تم إجازته من قبل هيئات الرقابة الشرعية لهذه البنوك، وبالتالي فإن التحرير الكامل للبنوك العاملة في المملكة العربية السعودية يتمثل في زيادة حدة المنافسة الأمر الذي قد يؤدي إلى تحسين المناخ الذي تعمل فيه هذه البنوك.

- الخيار الثاني: يتمثل في القيود التي من الممكن أن تتضمنها جداول الالتزامات المقدمة من طرف المملكة وفقا للقوانين المالية المصرفية المنظمة للعمل المصرفي في المملكة، كما أن هذه القيود ستكون لفترة مؤقتة، وبالتالي سوف تنعم البنوك الإسلامية بفترة حماية مؤقتة، وهو ما يؤدي إلى تقويتها مؤسسيا وتنظيميا دف الاستعداد للمنافسة الخارجية.

[1]- عبد المنعم محمد الطيب النيل، **أثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على المصارف الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص ص15- 17.

- الخيار الثالث: عدم الالتزام بفتح القطاع المصرفي السعودي أمام المنافسة الأجنبية (وهو غير متاح لهذا البلد) كون أن المملكة العربية السعودية قدمت جداول التزامات سابقا، وما يبقى أمامها إلا العمل على تقديم جداول التزامات مصرفية إسلامية.

## المبحث الرابع: الانعكاسات والآثار المحتملة لتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية في إطار الجاتس على العمل المصرفي في الجزائر

تستعد الجزائر لاستكمال خطوات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة رغبة منها في الاندماج في الاقتصاد العالمي والاستفادة من مزايا هذا الاندماج وهي ملزمة بتحرير القطاع المصرفي، لما لهذا التحرير من آثار وتحديات على القطاع المصرفي الجزائري، حيث يتوقع أن تواجه البنوك الجزائرية منافسة من قبل البنوك الأجنبية.

### المطلب الأول: مدى جاهزية القطاع المصرفي لتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية

تعتبر الجزائر من الدول النامية التي ترغب في تحسين وتطوير قطاعها المصرفي، الأمر الذي جعلها ترغب في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC) وذلك في إطار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) ومنها الخدمات المالية والمصرفية.

**أولا- علاقة الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة (OMC):**

أبدت الجزائر نيتها رسميا في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في سنة 1987 لتتمكن من المشاركة في المفاوضات المتعددة الأطراف لجولة الأورغواي، التي ابتدأت سنة 1986، شاركت الجزائر في هذه الجولة كطرف ملاحظ فقط، وبعد ذلك تعددت محاولات الجزائر إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة للانفتاح على العالم وتتجنب التهميش، حيث أرسلت رسميا برسالة تطلب فيها الانضمام في نوفمبر 1991، وفي 7أفريل 1994 شكل وزير التجارة آنذاك لجنتين لتحضير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، أما الطلب الرسمي لانضمام الجزائر إلى المنظمة جاء في جوان 1996، حيث قدمت الجزائر مذكرة المساعدة لإدارة المنظمة، هذا وما تزال المفاوضات سارية إلى حد اليوم.

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يعني موافقتها على الاتفاقيات المتمخضة عن هذه المنظمة ومنها الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) بكل ما لها من تداعيات وآثار على عمل البنوك الجزائرية، الأمر الذي يستدعي التروي في الأمر والاستفادة من تجارب بعض الدول التي سبق لها وأن وافقت على اتفاقية (GATS)، وهذا للتقليل من الآثار السلبية الناجمة عن هذا التحرير والاستفادة القصوى من مزايا وايجابيات هذه الاتفاقية.

**ثانيا- العوامل الدافعة بالجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والموافقة على اتفاقية (GATS):**

يمكن إبراز العوامل التي تدفع بالجزائر إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والموافقة على الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) ومنها الخدمات المالية والمصرفية فيما يلي:

- انطواء البنوك الجزائرية وعدم تعاملها مع باقي البنوك الدولية الأخرى يعرض البنوك الجزائرية إلى الكثير من الصعوبات والعراقيل خاصة في إطار عملها خارج البلد الأمر الذي يدفعها للانفتاح على البنوك الأجنبية.

- محاولة خلق جو من المنافسة مابين البنوك الجزائرية من جهة وما بين هذه الأخيرة والبنوك الأجنبية من جهة أخرى.

- الرغبة في تطوير وتحسين المنتجات المصرفية والرفع من أداء الصناعة المصرفية وهذا بالاستفادة من ما قد تتيحه البنوك الأجنبية من تكنولوجيا وخبرات في هذا ا ال.

**ثالثا- العراقيل المتسببة في تأخر انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة والموافقة على الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS):**

رغم المحاولات التي قامت ا الجزائر من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة كإصدار المرسوم التشريعي رقم 93/21 الذي يهدف إلى تطوير استثمارا ا وكان هذا في مجال المحروقات وكذا القيام بعدة تعديلات خاصة قانون الجمارك، كما أن القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض أكد على مبدأ المساواة وعدم التمييز بين رأس المال الوطني ورأس المال الأجنبي، كما يؤكد القانون على حماية الاستثمار الأجنبي والأجهزة القانونية الدولية التي تنتمي الجزائر إليها، إلا أن الجزائر تأخر موعد انضمامها إلى هذه المنظمة خاصة فيما يتعلق بتحرير القطاع المالي والمصرفي، وهذا بالرغم من التطورات والتحولات التي حدثت في هذا ا ال.

ومن بين العوامل التي كانت السبب في هذا التأخر نذكر ما يلي:

- عدم وجود خطة واضحة تسيير وفقها للتفاوض وإتباعها لأسلوب واحد في مفاوضا ا مع الاتحاد الأوروبي؛

- تضييق الخناق على المفاوض الجزائري وتقليص صلاحياته، بحيث يغلب على هذه المفاوضات الجانب السياسي على المالي والمصرفي؛

- المشاكل السياسية والاقتصادية التي عانت منها الجزائر مؤخرا والتي أدت إلى التغيير المستمر في الحكومات والقوانين واختلاف المعطيات المقدمة للمنظمة وتضار ا، وعدم قدر ا على تحديد الخيارات الدقيقة.

أما عن مدي جاهزية القطاع المصرفي الجزائري لتحرير الخدمات المالية والمصرفية، وحسب المعلومات المتوافرة فإنه يمكن الإشارة إلى ما يلي:

- إن تكاليف الخدمات المصرفية الحالية ستتجه نحو الانخفاض بعد الانضمام لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية؛

- إن الخدمات المصرفية المقدمة حاليا من قبل البنوك الجزائرية ستتحسن وتتطور بشكل أفضل مما هي عليه قبل الانضمام للاتفاقية؛

- البنوك الجزائرية يغلب عليها الطابع التقليدي وبالتالي فإن هذه الخدمات ستتنوع بشكل أكبر بعد الانضمام.

**المطلب الثاني: شروط استفادة الجزائر من تحرير قطاع الخدمات المالية والمصرفية**

لكي يستفيد النظام المالي والمصرفي الجزائري من تحرير قطاع الخدمات المالية والمصرفية، يجب أن تتوفر مجموعة من الشروط الضرورية والتي تعتبر مهمة لنجاح انضمام الجزائر إلى اتفاقية (الجاتس)، وهذه الشروط تدخل في إطار ما يسمى ببيئة الأعمال أو مناخ الاستثمار الملائم.

ومناخ الاستثمار هو تعبير واسع، ولكنه يشمل كل العناصر التي يمكن أن تؤثر في جاذبية الاستثمار بالنسبة للمستثمرين في مكان ما بالمقارنة بغيره من الأماكن، وعندما يتم الحديث عن مناخ الاستثمار فإن الأمر يتعلق بجوانب متعددة بعضها متعلق بمدى توافر البنية الأساسية والبعض الآخر متعلق بالنظم القانونية أو الأوضاع السياسية، والثالث بالمؤسسات والرابع بالسياسات المتبعة.

وفي الوقت الحالي أصبح من المعروف أن تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية يتطلب تحضيرا دقيقا، ومن العناصر الهامة لنجاح انفتاح الأسواق في مجال الخدمات المالية والمصرفية نذكر ما يلي:

**1- الاستقرار في مؤشرات الاقتصاد الكلي:**

فحدوث اختلالات في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية (معدل النمو، معدل التضخم، المستوى العام للأسعار،...) سيزيد من المآخذ عن تحرير تجارة الخدمات بصفة عامة والخدمات المالية المصرفية بصفة خاصة.

**2- دور الدولة في تبني التشريعات الضرورية والملائمة ومراقبة النظام المالي:**

وهذا لضبط سير عمل القطاع المالي والمصرفي وعدم ترك ا ال لتأويل بعض اللوائح، وفي هذا ا ال تندرج جداول التزامات الجزائر، والتي يجب ضبطها وتبيان الخدمات المالية والمصرفية التي يمكن تحريرها والقيود في هذا ا ال كما هو الشأن بالنسبة لبعض البلدان العربية كمصر مثلا.

**3- الاستقرار السياسي والأمني:**

ففي ظل غياب الاستقرار السياسي والأمني وسيادة الفوضى لا طائل من تحرير الخدمات المالية والمصرفية، حيث أن أي استثمار كان لا يتم إلا في ظل استثبات تام في الأمن والاستقرار السياسي.

**4- توافر البيانات المالية السليمة والمنتظمة:**

وهو ما يتطلب مستوى من الإفصاح المالي عن القوائم المالية، فتضليل المعلومات وعدم صحتها سيؤدي ببعض المؤسسات المالية والمصرفية إلى تضييع مكانتها، وعدم صمودها أمام المنافسة الأجنبية.

**5- توافر سياسة نقدية موجهة نحو الاستقرار:**

إن التحرير المالي والمصرفي يتطلب نوعا من التضخم المستقر، حيث لابد من استخدام سياسات نقدية موجهة نحو الثبات والاستقرار، وعلى صانعي السياسات النقدية وضع السياسات التي تخفض وتضبط الإقراض غير العقلاني.

**المطلب الثالث: الآثار المتوقعة من تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على الجهاز المصرفي الجزائري في إطار اتفاقية الجاتس**

إن الجزائر ومن خلال سعيها لضمان الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ومن ثم الالتزام بتحرير خدما ا المالية والمصرفية والاندماج في الاقتصاد العالمي، يطرح أمامها جملة من التحديات، كما أن هذا الانضمام وبالرغم مما له من المزايا فهو يطرح العديد من المخاطر والآثار السلبية.

**أولا- تشخيص وضعية المنظومة المصرفية الجزائرية قبل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:**

يدخل القطاع المصرفي الجزائري في مرحلة اختبار وتحدي حقيقي ذلك أن ظاهرة تحرير الأسواق المالية والمصرفية العالمية واشتداد حدة المنافسة أخذت مسارا يصعب في الوقت الراهن مواكبة هذه الوضعيات بالإمكانيات الحالية، بالرغم من الإصلاحات التي قامت ا الدولة انطلاقا من القانون رقم 12/86 المؤرخ في 18أوت 1986، المتعلق بنظام البنوك والقروض، وقانون 10/90 المؤرخ في 14أكتوبر 1990، المتعلق بالنقد والقرض والقوانين الأخرى المتضمنة إنشاء سوق القيم المنقولة وكذا السماح بفتح بنوك خاصة وفروع للبنوك الأجنبية في الجزائر وما تلاه من تعديلات (الأمرية 03- 11).

ويشير واقع هيكل الجهاز المصرفي الجزائر إلى احتكار البنوك العمومية للنشاط المصرفي، أما بنوك القطاع الخاص فلا زالت بنوك فتية تبحث عن مكانتها في السوق المصرفية الجزائرية، وفي الوقت الذي كان ينتظر منها الكثير شهد العديد منها هزات أثرت سلبا على مسار التنمية في البلاد، أما البنوك الأجنبية وبالرغم من فتح ا ال أمامها منذ عام 1994 فلم يستقر منها لحد الآن للعمل في ا ال المصرفي إلا القليل.

هذا ولقد أنجزت دراسة تشخيصية في إطار مسعى تطهير وتأهيل البنوك الجزائرية من طرف ثلاثة مكاتب دولية وبتمويل من البنك الدولي، حيث خلصت هذه الدراسة المالية والمحاسبية إلى استنتاج جملة من النقائص والثغرات نذكر منها:

1- صغر حجم البنوك الجزائرية من حيث حجم رأس المال بالرغم من صدور معايير لجنة بازل في هذا الشأن؛

2- إشكالية القروض المصرفية المتعثرة في البنوك الجزائرية، الأمر الذي أثر على أدائها لوظيفة الوساطة المالية، نظرا لزيادة تكلفة عمليا ا وانخفاض السيولة لديها، حيث تشير البيانات إلى أن حوالي 40% من القروض القائمة في البنوك الجزائرية هي قروض متعثرة؛

3- محدودية استخدام التكنولوجيا في البنوك الجزائرية، حيث اقتصر استعمالها على الإعلام الآلي والمعالجة الآلية لبعض الخدمات، وفي ظل التطورات الحالية خاصة فيما يتعلق باتفاقية تحرير تجارة الخدمات تحتاج البنوك الجزائرية إلى الاستثمار في التكنولوجيا المصرفية الحديثة وتطبيق الأنظمة والبرامج العصرية لتكون قادرة على الوقوف في وجه المنافسة سواء الداخلية أو الخارجية؛

4- غياب ثقافة بنكية، أي ضعف مجموع عملاء البنوك بالنسبة لإجمالي عدد السكان.

وفي تقاريره عن وضعية البنوك العمومية الجزائرية قدم ا لمس الوطني الاقتصادي والاجتماعي عرضا سلبيا عن وضعية وأداء هذه البنوك، حيث رأى ا لمس أنه لابد من مرحلة انتقالية تأهيلية يحاول فيها القائمون على الجهاز المصرفي استخدام التكنولوجيا وإدخال مفهوم التسويق على مستوى البنوك مع الاهتمام بالتكوين المستمر لإطارات البنوك، وهذا تمهيدا للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والمصادقة على الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS)، كما أن الاستفادة من التكنولوجيا في الميدان المصرفي لا تكون إلا بإشراك الطرف الأجنبي، الأمر الذي يدفع القطاع المصرفي نحو التحرير المالي والمصرفي، ويرى ا لمس ضرورة وضع مخطط توجيهي للنظام المالي المصرفي يهدف إلى تحقيق نجاعته وزيادة كفاءته.

نظرا لهذه النقائص ومما لا شك فيه أن انضمام الجزائر لاتفاقية الجاتس سينجر عنه أثار سلبية وأخرى إيجابية (فوائد) تستفيد بلا شك منها البنوك الجزائرية.

**ثانيا- الآثار المتوقعة من اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على المنظومة المصرفية الجزائرية:**

بالنظر إلى وضعية البنوك الجزائرية وبالنظر إلى تجارب الدول التي كانت لديها التزامات في الجاتس سيكون لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية العديد من الآثار على المنظومة المصرفية الجزائرية، منها الإيجابية وأخرى سلبية.

**1- الآثار الإيجابية المتوقعة من اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على عمل البنوك الجزائرية:**

انطلاقا من واقع وطبيعة هيكل النظام المصرفي الجزائري تختلف التوقعات حول انعكاسات اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على عمل البنوك الجزائرية في صور ا الإيجابية من خلال النقاط التالية:

- من الممكن أن تزداد درجات كفاءة وفعالية واستقرار النظام المصرفي الجزائري مع تدرج ظاهرة تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على المستوى العالمي، وانفتاح الأسواق على بعضها البعض؛

- من المتوقع أن تفتح هذه الاتفاقية ا ال للمنافسة بين البنوك الوطنية وبين البنوك الأجنبية، الأمر الذي يؤدي إلى تحفيز البنوك الوطنية على تطوير خدما ا للمحافظة على حصتها السوقية؛

- توفير المزيد من الخدمات البنكية للعملاء، بحيث يصبح في مقدورهم الحصول على جميع احتياجا م من الخدمات المصرفية، فالتحرير المالي والمصرفي من شأنه أن يعمل على تنويع وتطوير الأدوات المصرفية من جهة ونظم وأساليب العمل في مجال الصناعة المصرفية من جهة أخرى، خاصة في ظل الاتجاه نحو البنوك الشاملة؛

- إن المنافسة التي ستتولد عن هذا التحرير في إطار اتفاقية (الجاتس) من شأ ا أن تدفع البنوك الجزائرية إلى تحسين الإدارة والزيادة في كفاءة تقديم الخدمات المصرفية وتخفيض العمولات، وهو ما يؤدي ا في النهاية إلى إرساء مبادئ ومتطلبات الحوكمة المصرفية؛

- يؤدي التحرير في إطار اتفاقية (GATS) إلى إعادة هيكلة الجهاز المصرفي الجزائري، وتقديم خدمات جديدة وحديثة والتوسع فيها بشكل كبير، مثل الخدمات المصرفية الاستثمارية، كما أنه سيؤدي إلى القيام بأعمال مالية شاملة وتعزيز دور الوساطة المالية والاستثمارية، ولما لا قد نشهد ميلاد بنوك الاستثمار التي تمارس نشاطات وأعمال استثمارية مالية ومصرفية متنوعة، كتقديم الاستشارات والنصح المالي حول الإصدارات الجديدة، المساهمة في تسويق هذه الإصدارات، إدارة التركات، وحتى القيام بأنشطة التأمين المصرفي؛

- يمكن أن تؤدي اتفاقية (الجاتس) إلى التحسين في المناخ الذي تعمل فيه البنوك والعمل على تطوير نظم الإشراف والرقابة على البنوك، وذلك ضمانا لسلامة الجهاز المصرفي واستقراره، وخاصة في ظل تواجد احتكاك مع البنوك الأجنبية وخوفا من انتقال عدوى الأزمات المالية والمصرفية إلى البنوك الجزائرية؛

- تؤدي عملية التحرير المالي والمصرفي في إطار اتفاقية (الجاتس) إلى تخفيض مخاطر السوق، كما أ ا تساعد على تعميق وتوسيع الأسواق المالية من خلال زيادة حجم معاملا ا ومجال الخدمات، فهذه الخطوة من شأ ا أن تزيد من نشاط الأسواق المالية؛

- إن تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة (في إطار دولي) سيسمح للبنوك الجزائرية بتقديم خدما ا إلى غير المقيمين أو عبر الحدود هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن للبنوك فتح فروع لها في الخارج، وبالتالي فإن السوق المصرفية الجزائرية ستصبح أكثر اتساعا مما كانت عليه من قبل، وهو الأمر الذي يؤدي إلى إنعاش البنوك الجزائرية؛

- سوف يرتبط دخول المؤسسات المالية المصرفية الأجنبية إلى السوق المصرفية المحلية في إطار (الجاتس) بنقل التكنولوجيا المصرفية بما يؤدي إلى تطوير الأساليب والممارسات المصرفية ويتواكب مع أحدث التقنيات المتاحة على الصعيد العالمي، كما أن الاحتكاك ما بين البنوك الجزائرية والأجنبية سيسمح بتبادل الخبرات والمهارات في هذا ا ال، إضافة إلى إلغاء بعض القيود التي تقلل الكفاءة الاقتصادية للصناعة المالية والمصرفية، خاصة وأن البنوك الجزائرية تعرف نقصا في هذا ا ال؛

- سينتج عن تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية تحسين تخصيص الموارد المالية، وبذلك يزداد التحفيز على تجميع المدخرات وزيادة الاستثمارات، وبالتالي يزيد العائد على الاستثمار والذي يؤدي بدوره إلى تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي؛

- الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في جانبها المتعلق بالخدمات المالية والمصرفية سيؤدي إلى الضغط على الحكومة لتحسين السياسات النقدية والمالية والسياسات المتعلقة بأسعار الصرف، وإجراء إصلاحات تشريعية تساعد على تحقيق المنافع المرجوة من عملية التحرير المالي والمصرفي، وهي بلا شك تؤدي إلى المزيد من الاستقرار المالي والاقتصادي؛

- تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية سيؤدي إلى رفع إدارة المخاطر بالبنوك الجزائرية، واختيار أفضل الوسائل وأنجعها وأنسبها لعلاج الأزمات المالية والمصرفية، حيث يتوفر لدى هذه البنوك إمكانيات للتنبؤ ذه الأزمات وإدارة إستراتيجية لإدارة المخاطر بما في ذلك آلية للتقييم الائتماني من طرف البنوك لعملائها؛

ويضاف إلى كل هذا انخفاض السلبيات التي تعود على البنوك الجزائرية من عدم انضمام الجزائر إلى اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية الناجمة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ميش القطاع المصرفي الجزائري من ضمن بنوك ا موعة الدولية ومن قبل الدول الأعضاء في الاتفاقية.

**2- الآثار السلبية المتوقعة من اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على عمل البنوك الجزائرية:**

يشير واقع النظام المصرفي الجزائري وهيكله الحالي وطبيعة الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك الجزائرية أن توقيع الجزائر على اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية (الجاتس) ستترك آثار سلبية على الجهاز المصرفي الجزائري، فما هو متوقع من هذه الاتفاقية على البنوك الجزائرية ما يلي:

- ستكون البنوك الجزائرية في ظل هذه الاتفاقية في منافسة غير متوازنة لا من حيث الحجم ولا من حيث الخدمات المقدمة مع البنوك الأجنبية العملاقة، حيث ستكون المنافسة لصالح البنوك الأجنبية، نظرا لما تتمتع به هذه الأخير من خبرة عالية وعمالة مؤهلة وتنوع خدما ا، بالإضافة إلى توظيفها للتكنولوجيا المصرفية العالية، ويضاف إلى ذلك ارتفاع رأسمالها، مثلا: رأس مال البنك الأمريكي (سيتي جروب) بلغ 60.62 مليار دولار وقيمة أصوله بلغت 600.62 مليار دولار، والبنك السويسري (يو. بي .أس) بلغ رأسماله 50 مليار دولار وأصوله التي يديرها بلغت 500 مليار دولار، في حين لا تتجاوز ودائع البنوك الجزائرية حجم 10 مليار دولار[1]، وهي ودائع غير مستغلة وغير موظفة بسبب ثقل وجمود عمليا ا المصرفية، وفي المقابل تميزت البنوك العالمية بجودة خدما ا وتنوع قدرا ا التسويقية والإعلانية، ونشير هنا إلى البنوك الأمريكية تقوم بتقديم أكثر من 360 خدمة لعملائها، بينما لا تقدم البنوك الجزائرية في أحسن الأحوال أكثر من 25 خدمة، وهذا يرجع أساسا إلى التقنيات الحديثة المعقدة والمستعملة من قبل البنوك الأجنبية والتي تسمح لها بتقديم خدما ا لزبائنها بالسرعة والكفاءة المطلوبتين، عكس البنوك الجزائرية التي ستخسر حتما جزء كبير من سوقها المحلي؛

- إن تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية بما يعنيه إتاحة الفرصة للبنوك الأجنبية لتقديم خدما ا المتطورة في السوق المصرفية الجزائرية، مما قد يؤدي إلى خسائر تنشأ من تأثير سياسات البنوك الأجنبية على السياسات الاقتصادية للجزائر، وبالتالي على سياسات التنمية، خاصة في ظل وجود أشكال المنافسة الضارة، حيث هناك مجالات رئيسية في السياسات الاقتصادية يمكن أن تتأثر ذا التحرير، مثل الرقابة على النقد والسياسات الائتمانية وغيرها، وهذا نظرا لاختلاف توجهات وأهداف وسياسات المؤسسات المالية والمصرفية الأجنبية، فإذا كان مثلا هدف هذه البنوك (الأجنبية) هو زيادة حجم الاقتراض لمختلف القطاعات الاقتصادية كما هو الشأن في الفترة الأخير (2006-2008)* فإن هذا قد يولد المزيد من الضغوط التضخمية، وهو الأمر الذي يتعارض مع رغبة الحكومة في التحكم في نسب التضخم، وفي المقابل قد تكون سياسة البنوك الأجنبية هي التقليل من نشاطها التمويلي محليا وزيادة استثمار جزء من ودائعها في الخارج رغبة منها في زيادة مكاسبها مما يؤدي إلى ظاهرة الأموال المهاجرة، وهذا في الوقت الذي تكون فيه الجزائر في أمس الحاجة إلى هذه الأموال لاستغلالها، أو أن تقوم بعض البنوك الأجنبية بحجب بعض من العمليات المصرفية عن أعين السلطات الإشرافية والرقابية؛

---

[1]- عبد اللطيف بن أشنهو، جريدة الخبر اليومي، العدد 4365، الصادر في 2005/04/10، ص04.

*- النشاط الاقراضي للبنوك الأجنبية يتمثل في 90% من القروض الاستهلاكية.

- بدخول الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات خاصة منها الخدمات المالية والمصرفية حيز التنفيذ سيصبح نشاط البنوك الجزائرية في إطار مبادئ هذه الاتفاقية (الدولة الأولى بالرعاية، المعاملة الوطنية، والشفافية)، وستتخلص هذه البنوك من وصايا السلطات العمومية التي كانت تضمن لها التمويل اللازم وتحمل على عاتقها الديون المعدومة وهذا في إطار حملات التطهير المالي لمحافظ البنوك العمومية، مما يعقد ويصعب مهمتها في مواكبة النسق الذي ستفرضه البنوك الأجنبية وفروعها، خاصة وأن عهد المعاملة التفضيلية والتميزية قد ولى وأصبح الإطار الذي يحكم الجميع هو من يستطيع أن يفرض وجوده التجاري على الآخرين؛

- أن البنوك الأجنبية التي تتواجد في السوق المصرفية من وراء هذا التحرير ستسعى إلى خدمة القطاعات المربحة فقط، وخاصة قطاع التجارة الخارجية، الأمر الذي لا يخدم التنمية الاقتصادي بمختلف أبعادها؛

- سيؤدي فتح السوق المصرفية الجزائرية في إطار اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية إلى تضخم البنية المصرفية وسوء توزيعها الجغرافي، وهو ما يؤدي إلى ما يسمى بالوفرة المصرفية، الأمر الذي ينتج عنه تفاقم المشكلات في هذا القطاع، وهذا في الوقت الذي تقوم فيه العديد من البنوك (الأجنبية والمحلية) بجذب العمليات في سوق مصرفية محدودة، ويمكن أن يصل الأمر إلى خروج بعض البنوك المحلية من السوق المصرفية؛

- يمكن أن يؤدي تحرير قطاع الخدمات المالية والمصرفية إلى تعرض الجهاز المصرفي الجزائري إلى الأزمات المصرفية، والتخوف هنا يعود إلى تكلفة تلك الأزمات المصرفية التي تثقل كاهل الاقتصاد، كما تشير بعض الدراسات إلى أن هذه الأزمات تزداد في ظل الانفتاح والتحرير المالي والمصرفي بانتقال عدواها من بلد إلى آخر، بسبب عدم التحضير الجيد والكافي لهذا التحرير، مما قد يؤدي إلى فشل أحد أو مجموعة من البنوك وإفلاسها، متسببة في زعزعة الثقة في الجهاز المصرفي، وبالتالي ديد الاستقرار الاقتصادي للجزائر.

**ثالثا- آليات وعوامل زيادة القدرة التنافسية للجهاز المصرفي الجزائري وإستراتيجية مواجهة تحديات اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية:**

اعتبارا مل السلبيات السالفة الذكر والتي تشكل تحديا أمام النظام المصرفي الجزائري يحتاج القطاع المصرفي الجزائري إلى إستراتيجية لمواجهة عمليات تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية، والتي من شأ ا أن تعمل على زيادة القدرة التنافسية للجهاز المصرفي وذلك من خلال الإجراءات والآليات التالية:

**1-** تأهيل الجهاز المصرفي وتحسين نوعية خدماته ومستوى موظفيه وإطاراته وإدخال التقانة الحديثة في أداء الخدمات المصرفية، بالإضافة إلى إرساء قواعد تسيير شفافة وواضحة تعتمد معايير موضوعية وتجارية في تعاملا ا مع ضمان استقلالية البنوك من المراقبة المباشرة للدولة؛

**2-** التحول إلى البنوك الشاملة ذات الخدمات المتنوعة والمتطورة كخطوة نحو مواجهة المنافسة المصرفية العالمية، وضرورة الربط ما بين خيار الصيرفة الشاملة وعولمة النشاط المالي والمصرفي، ويتطلب ذلك العمل على عدة مستويات، سواء على مستوى الحكومة أو على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري؛

**3-** الاستعداد والإعداد الجيد للدخول في التعامل مع المستحدثات المصرفية المتمثلة في المشتقات المالية والعقود المستقبلية، نظرا للمخاطر التي ستنجر عن التعامل ا، والتي يمكن للبنوك الأجنبية مواجهتها بكفاء ا على عكس البنوك الجزائرية؛

**4-** مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية في العمل المصرفي، وهذا بتفعيل صيغ الشراكة مع الأجانب (فنية، تقنية ومالية) للاستفادة من التقنيات المتطورة والتكنولوجيا الحديثة والطرق التسييرية الناجحة ورؤوس الأموال اللازمة لتلبية احتياجات مختلف المتعاملين الاقتصاديين؛

**5-** أن تراعي الحكومة الجزائرية عند تحرير قطاع الخدمات المالية والمصرفية ضرورة التنمية المحلية ومتطلبات السياسة الاقتصادية وأن تدرج في جداول تعهدا ا والتزاما ا في مفاوضا ا بشأن انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة والموافقة على الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) خاصة في شقها المالي والمصرفي، وذلك بتحديد عدد موردي الخدمات المسموح لهم بالنشاط المصرفي في الجزائر، وكذا تحديد شكل توريد الخدمة المصرفية وشروط الحصول على المعاملة الوطنية؛

**6-** تنمية مهارات العاملين بالبنوك الجزائرية، وذلك بإعداد الإطارات المصرفية على مستوى عالمي وتطوير نظم الإدارة من خلال نظم تدريبية متطورة وتطوير أدائهم في مجال استيعاب المستجدات وتطوير الصناعة المصرفية والاستعانة بالخبرات المحلية والأجنبية في هذا ا ال، أو الاستعانة ببعض بيوت الخبرة العالمية أو البنوك الكبرى لتدريب الكوادر المصرفية على استخدام تكنولوجيا الصناعة المصرفية بما في ذلك ترسيخ بعض المفاهيم المتطورة لدى موظفي البنوك الجزائرية التي تتعلق بالإبداع والابتكار ومواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة؛

**7-** مواكبة المعايير المصرفية الدولية، وذلك بتقوية القواعد الرأسمالية للبنوك الجزائرية، وهذا بالالتزام بمعايير بازل في هذا الإطار، وهو ما يستلزم على البنوك الجزائرية رفع رأسمالها وفقا لهذه المعايير، وإن تطلب الأمر القيام بعمليات الاندماج المصرفي لتقوية قاعدة رأس مال هذه البنوك والوقوف في وجه البنوك الأجنبية المنافسة لها؛

**8-** وضع آليات للإنذار المبكر بالأزمات المصرفية التي تواجهها البنوك الجزائرية، من أجل العمل على زيادة قدرة البنوك على الاستخدام الكفء لمواردها ومواجهة المخاطر التي قد تواجهها عند القيام بأعمالها، الأمر الذي يتطلب توفر نظام جيد للمعلومات وتحليلها لاتخاذ القرارات السليمة، بما في ذلك دور بنك الجزائر في

مرحلة تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية من حيث القدرة الإشرافية والتنظيمية والرقابية، خاصة في ظل تضارب السياسات المنتهجة من قبل البنوك الأجنبية؛

**9-** تقوية آلية تحصيل الديون، وحل مشكلة القروض المتعثرة التي تعود بصورة رئيسية إلى الحكومة والقطاع العام، وضرورة وضع حد لتمويل البنوك العمومية للمؤسسات المفلسة، والانتهاء من عملية تطهير وإعادة رسملة البنوك العمومية؛

**10-** تبني وتطوير المفهوم الحديث للتسويق المصرفي، حيث يعد هذا أمرا ملحا في ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها الساحة المصرفية، وذلك بوضع إستراتيجية تتضمن تحديد الهدف أو الأهداف الإستراتيجية للبنوك، مع دراسة وتحليل العملاء الحاليين والمستهدفين والمنافسين و المزيج التسويقي، إلى جانب تحديد مجال التركيز بالنسبة للمنتجات والخدمات المصرفية المقدمة في السوق، حيث سيساهم هذا المفهوم في اكتساب قدرات تنافسية تمكن البنوك الجزائرية من زيادة مواردها.

**خلاصة الفصل:**

إن اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية ستضع القطاع المصرفي الجزائري أمام محل المنافسة المفروضة عليه من قبل البنوك الأجنبية التي تملك كل عوامل التفوق على البنوك الجزائرية، وانطلاقا من الواقع والهيكل الحالي للجهاز المصرفي الجزائري فإن اتفاقية (الجاتس) ستترك آثارا إيجابية وأخرى سلبية على المنظومة المصرفية الجزائرية، الأمر الذي يستوجب على البنوك الجزائرية الاستعداد للاستجابة لمقتضيات تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية في إطار المنظمة العالمية للتجارة من خلال تحسين نوعية الخدمات وإدخال التقانة الحديثة في التسيير وتبني الشفافية والمراقبة المستمرة، بما في ذلك الاستفادة من تجارب الدول التي سبق وأن كان لديها جداول التزامات في الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) خاصة منها المالية والمصرفية.

كما أصبح من الضروري على القائمين على المنظومة المصرفية الجزائرية اتخاذ كافة التدابير التي من شأ ا تمكين البنوك من مواجهة المنافسة التي تفرضها البنوك العالمية، وخاصة بعد تحرير السوق المصرفي الجزائري وفتحه أمام المنافسة، وذلك من خلال إعادة صياغة إستراتيجيتها وانتهاج سياسات أكثر تطورا وأكثر شمولا دف ملاحقة الاتجاهات الإبداعية في الصناعة المصرفية على المستوى الدولي، مما يعزز قدرا ا التنافسية على المستوى الداخلي والخارجي.

**الخاتمة:**

كان الهدف الذي تمحورت حوله دراستنا هو إبراز واستشراف الآثار والانعكاسات على المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل دخول اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية (الجاتس) حيز التنفيذ من قبل البنوك الجزائرية، وما اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية إلا واحدة من أهم التطورات التي عرفتها الساحة المصرفية العالمية، ففي ظل هذا الاقتصاد المعولم وما حملته العولمة المالية والمصرفية من تحديات من أهمها اشتداد المنافسة في ا ال المصرفي خاصة في ظل ما يتيحه التقدم التكنولوجي من تطور في الصناعة المصرفية، ناهيك عن حدوث الاندماجات المصرفية واتجاه البنوك نحو الشمولية، والأهم من ذلك هو أسلمت البنوك وظهور وتنامي العمل المصرفي الإسلامي، خاصة وأنه أصبح الاتجاه السائد في الفترة الراهنة في ظل ما تعرفه النظم المصرفية الوضعية من أزمات مصرفية.

وكل هذه التطورات والتحولات ترتب عنها تيارا من المنافسة في ا ال المصرفي والتوسع في أنشطة البنوك العالمية التي أتاح لها التقدم التكنولوجي في مجال الصناعة المصرفية النفاذ إلى الأسواق المصرفية، الأمر الذي أستدعى اتخاذ جملة من الإستراتيجيات لمواجهة تحديات عصر العولمة، وتكييف عمل تلك البنوك لتساير تلك التحولات وتستفيد أقصى ما يمكن من إيجابيا ا.

وقطاع الخدمات يعد واحد من أهم القطاعات التي مسها عدوى التحرير نظرا لأهميتها النسبية في الاقتصاد العالمي، حيث تم الانتقال من التحرير الداخلي إلى التحرير المتعدد الأطراف تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة، ومنذ ميلاد اتفاقية (الجاتس) والدول النامية تقوم بترتيبات استعدادا لانضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة لأن بقائها خارج قواعد هذه المنظمة معناه بقائها مهمشة، كما أن الالتزام ببنود اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة ومنها اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية سينجر عنها العديد من الآثار والانعكاسات السلبية ومنها الإيجابية.

والجزائر على غرار الدول التي ترغب في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والموافقة على اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية، تمتلك منظومة مصرفية يغلب عليها الطابع العمومي، و ياكل مصرفية لا تستطيع الوقوف في وجه البنوك الأجنبية، الأمر الذي يستوجب على البنوك الجزائرية القيام بالعديد من الإصلاحات على مستوى خدما ا بتحسين هذه الأخيرة وتنويعا والرفع من مستوى موظفيها، ومما لا شك فيه أن اتفاقية (الجاتس) ستترك آثار مستقبلية على البنوك الجزائرية.

**النتائج المتوصل إليها:**

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

**1-** أن البيئة المصرفية الدولية عرفت عدة تحولات كان أهمها اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية هذه التحولات غيرت من ملامح الصناعة المصرفية؛

**2-** التطورات التي شهدها العمل المصرفي أدت إلى فرض ضغوط متزايدة على البنوك الوطنية، وزيادة المخاطر المصرفية في هذه الأخير نتيجة لظهور بعض المستحدثات المصرفية؛

**3-** نظرا لكل هذه التطورات أستدعى الأمر بعض الإستراتيجيات للتقليل من أثرها على البنوك خاصة بنوك الدول النامية كالالتزام بمعايير الرقابة العالمية والاتجاه نحو المزيد من الشمولية وتفعيل إدارة المخاطر؛

**4-** الأهمية النسبية المتزايدة لقطاع الخدمات بصفة عامة والمالية والمصرفية بصفة خاصة هو ما زاد من الاتجاه نحو تحرير هذا القطاع وإدراجه ضمن أعمال المنظمة العالمية للتجارة، ويضاف إلى هذا اهتمام بعض المنظمات الهيئات الدولية بقطاع الخدمات؛

**5-** إن تحرير الخدمات المالية والمصرفية في إطار اتفاقية (الجاتس) لابد أن يأخذ بعين الاعتبار وضعية البلد ودرجة إصلاحاته الاقتصادية، ومن ثم لابد من التدرج في التحرير ويتم هذا موازاة مع إصلاحات داخلية للبلد في قطاعه المالي والمصرفي؛

**6-** المنظومة المصرفية الجزائرية يغلب عليها الطابع العمومي ومرد هذا إلى عوامل تاريخية، كما أن هذا الطابع يؤدي إلى غياب المنافسة وروح الإبداع والابتكار المالي والمصرفي في هذه البنوك، الأمر الذي سيقلل من قدرا ا التنافسية؛

**7-** الجزائر تقوم بترتيبات هامة استعدادا للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والتوقيع على اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية، ولا يكون هذا إلا باستكمال إصلاحا ا المالية والمصرفية خاصة بعد فشل تجربة البنوك الخاصة في الجزائر؛

**8-** البنوك الجزائرية لا زالت غير مهيأة لمواجهة المنافسة، نظرا لانخفاض رؤوس أموالها ومحدودية أحجامها وتواضع خدما ا مقارنة بالبنوك الأجنبية بالرغم من الإصلاحات التي قامت ا؛

**9-** إن تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية في إطار (الجاتس) وفي بيئة مصرفية مثل البيئة المصرفية الجزائرية سيترك آثارا سلبية وأخرى إيجابية، وعلى السلطات الجزائرية أن تقدم جداول التزامات تتوافق ووضع بنوكها.

**مقترحات الدراسة:**

في ظل التطورات المصرفية العالمية ونظرا الآثار الجانبية التي ستنعكس على البنوك الجزائرية من جراء اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية وللتقليل من حدة الآثار السلبية نقترح ما يلي:

**1-** على الجزائر أن تستكمل الإصلاحات المالية والمصرفية وتعميقها من أجل تفادي جوانب الضعف وعدم الفعالية في القطاع المالي والمصرفي؛

**2-** وضع جداول التزامات يراعى فيها وضعية البنوك الجزائرية وقدر ا التنافسية مقارنة بالبنوك الأجنبية؛

**3-** ضرورة الاستفادة من الدروس التي طرحتها تجارب الدول التي كانت لها جداول التزامات في (الجاتس) وتعرضت إلى مخاطر تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية لتفادي جوانب الضعف والخلل فيها؛

4- العمل على تحديث الخدمات المصرفية، إضافة إلى تحديث وسائل الدفع لضمان المنافسة المصرفية المرتقبة؛

5- ضرورة تعزيز وتدعيم التشريعات الجزائرية بأخرى أكثر ليونة وتماشيا مع المتغيرات العالمية وتتوافق وبنود المنظمة العالمية للتجارة.

**أفاق الدراسة:**

في ابة هذه الدراسة تقترح بعض المحاور علها تكون دراسات مستقبلية:

- أثر تحرير تجارة الخدمات على أداء البنوك (مقارنة بين البنوك العمومية والخاصة)
- أثر اتفاقية (الجاتس) على التسويق المصرفي بالبنوك الجزائرية
- تقييم تنافسية البنوك الجزائرية ما بعد الانضمام إلى اتفاقية (الجاتس).

تم بحمد الله

# قائمة المراجع

**I- المراجع باللغة العربية:**

**أولا- الكتب:**

**1-** أحمد سيد مصطفى، **تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي**، بنها، كلية التجارة، مصر، 2000.

**2-** بشير عباس العلاق، حميد عبد النبي الطائي، **تسويق الخدمات، مدخل إستراتيجي، وظيفي وتطبيقي**، دار زهران للنشر، عمان، 2007.

**3-** توتاليتي، **اتفاقية الجات و ماهية الخدمات المالية**، القسم الأول، شركة مصر للتأمين، بدون سنة نشر.

**4-** حسن حجازي محمد، **أثار تحرير التجارة الدولية** في **الخدمات المالية** في **إطار اتفاقية جولة الأوروغواي**، المعهد العربي للتخطيط، بدون سنة نشر.

**5-** محمود صفوت قابل، **الدول النامية والعولمة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

**6-** الدسوقي حامد أبو زيد، **إدارة البنوك التجارية**، الطبعة الثالثة، دار الثقافة العربية، مصر، 1996.

**7-** الدسوقي حامد أبو زيد، **إدارة البنوك**، الجزء الثاني، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 1994.

**8-** الدسوقي حامد أبو زيد، **إدارة البنوك، النظرية والتطبيق**، دار الثقافة العربية، الطبعة الرابعة، القاهرة، 1998.

**9-** رمزي زكي، **العولمة المالية**، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1999.

رونالد ماكينون، ترجمة بطرس وسعاد الطنبولي، **المنهج الأمثل للتحرير الاقتصادي، إحكام السيطرة المالية عند التحول إلى اقتصاد السوق**، الطبعة الأولى، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1996.

**10-** زكي خليل المساعد، **تسويق الخدمات وتطبيقاته**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

**11-** زياد رمضان، محفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة** في **إدارة البنوك**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

**12-** سامي أحمد مراد، **تفعيل التسويق المصرفي** ل**مواجهة آثار اتفاقية تحرير تجارة الخدمات "الجاتس"**، الطبعة الأولى، الناشر المكتب العربي للمعارف، مصر2007.

**13-** سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية** بين **التنظير و التنظيم**، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية للنشر، القاهرة، 1993.

**14-** سعيد النجار، **الاقتصاد العالمي والبلاد العربية** في **عقد التسعينات**، دار الشروق، القاهرة، 1999.

**15-** سعيد محمد المصري، **إدارة وتسويق النشطة الخدمية، المفاهيم والاستراتيجيات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

**16-** سمير محمد عبد العزيز، **عالمية تجارة القرن الواحد والعشرين، التجارة العالمية والوثيقة الختامية** بين **انتهاء الجات وقيام المنظمة العالمية للتجارة**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2006.

**17-** شفيق عداد، نظام سويدان، **أساسيات التسويق،** دار الحامد للنشر، الطبعة الأولى، بدون بلد النشر، 1998.

**18-** صلاح الدين حسن السيسي، **الحسابات والخدمات المصرفية الحديثة، دراسة نظرية وتطبيقية**، الطبعة الأولى، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، 1998.

**19-** طارق عبد العال حماد، **المشتقات المالية، المفاهيم، إدارة المخاطر المحاسبية**، الدار الجامعية، مصر، 2001.

**20-** طارق عبد العالي حماد، **التطورات العالمية وانعكاسا ا على أعمال البنوك**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999.

**21-** عبد الباسط وفا، **القطاع المصرفي** بين **التحرير المالي والرقابة المرنة**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004.

**22-** عبد القادر فتحي لاشين و آخرون (فريق خبراء المنظمة العربية للتنمية الإدارية) **الاتفاقية العامة للتجارة** في **الخدمات (GATS) وعلاقتها بقطاع النقل** في **الدول العربية-** بحوث ودراسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005.

**23-** عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2002.

**24-** عبد الوهاب عثمان شيخ موسى، **السلامة المصرفية والاستقرار الاقتصادي**، الطبعة الثانية، دار السداد، الخرطوم، 2007.

**25-** عبيد علي حجازي، **التوريق ومدى أهميته** في **ظل قانون الرهن العقاري**، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.

**26-** العفوري عبد الواحد، **العولمة و الجات، التحديات و الفرص**، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000.

**27-** عوض بدير الحداد، **تسويق الخدمات المصرفية**، الطبعة الأولى، البيان للطباعة والنشر، مصر، 1999.

**28-** فرج عبد العزيز عزت، **اقتصاديات البنوك، الصناعة المصرفية والمالية الحديثة**، دار البيان للطباعة والنشر، مصر 2002.

29- محسن احمد الخضيري، **التسويق المصرفي**، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر، مصر، 1999.
30- محسن أحمد الخضيري، **التسويق المصرفي، مدخل متكامل لحل المشكلات البنكية**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1999.
31- محمد السانوسي، محمد شحاتة، **التجارة الدولية** في **ضوء الفقه الإسلامي واتفاقيات الجات، دراسة مقارنة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
32- محمد عبيد محمد محمود، **منظمة التجارة العالمية ودورها** في **تنمية اقتصاديات البلدان الإسلامية**، دار الكتب القانونية، مصر، 2007.
33- مصطفى رشدي شيحة، **اتفاقات التجارة العالمية** في **عصر العولمة، دراسة للمعالم و المفاهيم الرئيسية الواردة باتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، مع إشارة خاصة للاتفاقية العامة للتجارة** في **الخدمات وما طرأ عليها من تطورات**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003.
34- مصطفى سلامة، **منظمة التجارة العالمية، النظام الدولي للتجارة الدولية**، الطبعة الأولى، بدون دار النشر، 2006.
35- ناجي معلا، **أصول التسويق المصرفي**، الطبعة الأولى، نشر بدعم من معهد الدراسات المعرفية- عمان، 1994.
36- نبيل حشاد، **الجات ومنظمة التجارة العالمية أهم التحديات** في **مواجهة الاقتصاد العربي**، مصرف قطر المركزي، 1996.

## ثانيا- الأطروحات والرسائل الجامعية:

1- أكرم نعمان الطيب، **أثر التحرير الاقتصادي على الجهاز المصرفي المصري**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2001.
2- بداوي مصطفى، **المنظمة العالمية للتجارة وتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة البليدة، 2004.
3- بريش عبد القادر، **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرات التنافسية للبنوك الجزائري**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006.
4- بلحيمر إبراهيم، **المزيج التسويقي من منظور التطبيقات التجارية الإسلامية**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

**5-** بوعافية رشيد، **الصيرفة الإلكترونية والنظام المصرفي الجزائري، الأفاق والتحديات**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة البليدة، 2005.

**6-** جيلالي مسري، **نشأة وتطور النظام المصرفي في الجزائر، البطاقات والنقود الالكترونية نموذجا**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق، 2007.

**7-** حافظ كمال الغندور، **فكر ما بعد الحداثة وأثره على الجهاز المصرفي**، رسالة دكتوراه العلوم الإدارة، المعهد القومي للإدارة العليا، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مصر، 2002.

**8-** حداد محمد، **العولمة وانعكاسا ا على الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر** ومصر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2004.

**9-** خلوف الزهرة، **دور العنصر البشري** في تحسين **جودة الخدمة المصرفية، حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الشلف، 2005،.

**10-** زيدان محمد، **دور التسويق المصرفي** في **القطاع المصرفي، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2005.

**11-** سامي أحمد مراد، **دور اتفاقية تحرير تجارة الخدمات الدولية"الجاتس"** في **رفع كفاءة أداء الخدمة المصرفية ببنوك القطاع العام** في **مصر بالتطبيق على بنك القاهرة**، رسالة دكتوراه في العلوم الإدارية- أكاديمية السادات للعلوم الإدارية-2002.

**12-** سليمان ناصر، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

**13-** عامر بشير، **تحديث البنوك التجارية، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية وبنوك، جامعة البليدة، 2005.

**14-** عبد القادر برانيس، **التسويق** في **مؤسسات الخدمات العمومية، دراسة على قطاع البريد والاتصالات بالجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.

**15-** عبد الله فكري محمد الوكيل، **تقييم أداء البنوك** في **ظل سياسات التحرير الاقتصادي**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، 1997.

**16-** عبير عبد الرحمن محروس، **تأثير الحصة السوقية ودرجة التركز** في **الصناعة المصرفية على أداء البنوك التجارية** في **مصر**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 1998.

17- قريشي محمد الجموعي، **قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية، دراسة نظرية وميدانية خلال الفترة 1994- 2003**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

18- محمد زكريا عبد الواحد، **تقويم الأداء المستقبلي للجهاز المصرفي المصري في ظل اتفاقية الجات**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2002.

19- محمد محمود مكاوي، **مستقبل البنوك الإسلامية في ظل التطورات الاقتصادية العالمية**، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة القاهرة، 2003.

20- مداني أحمد، **دور المصرف الشاملة في تحديث وعصرنة الجهاز المصرفي- دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الشلف، 2006.

21- مديوني جميلة، **تسويق الخدمات، دراسة حالة الهاتف النقال بمؤسسة جيزي**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص تسويق، جامعة البليدة، 2002.

22- لة محمد عبد العظيم المنشاوي، **تطوير الخدمات المصرفية في البنوك التجارية المصرية بتطبيق مواصفات الإيزو العالمية**،رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، 2002.

23- هبة محمود الطنطاوي الباز، **التطورات العالمية وتأثيرها على العمل المصرفي وإستراتيجية عمل البنوك في مواجهتها مع إشارة خاصة لمصر**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة عين شمس القاهرة، 2003.

## ثالثا- ا لات والدوريات:

1- بنك الإسكندرية، **التوسع في المشتقات خطر يهدد البنوك العالمية**، النشرة الاقتصادية، ا لد الثامن والعشرون، 1992.

2- بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية، ا لد26، 1994.

3- بنك الإسكندرية، **تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية (الجاتس) وأثرها على الاقتصاد المصري**، النشرة الاقتصادية، ا لد الثاني والثلاثون، 2000.

4- بنك الإسكندرية، **تنمية القطاع المصرفي لمواجهة تحديات العولمة**، النشرة الاقتصادية، ا لد الواحد والثلاثين، 2003.

5- بنك الإسكندرية، **تنمية القطاع المصرفي لمواجهة تحديات العولمة**، النشرة الاقتصادية، ا لد 35، 2003.

6- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، ا لد الرابع والخمسون، 2001.

7- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، ا لد الخمسون، القاهرة، 1997.

**8-** البنك الأهلي المصري، **خدمات مصرفية جديدة،** النشرة الاقتصادية، المجلد الثالث والخمسون، العدد الرابع، 2000.

**9-** البنك الأهلي المصري، **نظم الرقابة المصرفية** في **الدول المتقدمة (دراسة مقارنة)،** النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، 2000.

**10-** بنك السودان المركزي، **الضوابط والتوجيهات لعام 2007**، سينان العالمية للطبع، الخرطوم، فبراير 2007.

**11-** بنك القاهرة، النشرة الاقتصادية المصرفية، عدد ديسمبر 2000.

**12-** بنك القاهرة، **مدى أهمية تنمية القدرات التنافسية للبنوك المصرفية لمواجهة التحديات المعاصرة المحلية والعالمية،** النشرة الاقتصادية والمصرفية، العدد الصادر في ديسمبر 2000.

**13-** البنك المركزي المصري، **أدوات التعامل الحديثة** في **الأسواق المالية، المشتقات** Dérivatives، المجلة الاقتصادية، المجلد الخامس والثلاثون، العدد الرابع، 1995.

**14-** بنك مصر، **البنوك الشاملة، مفهومها، وظائفها ودورها** في **القطاع المصرفي- مع الإشارة إلى تجربة مصر،** النشرة الاقتصادية، العدد الأول، المجلد الثالث والأربعين، 2000.

**15-** بنك مصر، **التخطيط الاستراتيجي** في **البنوك** في **عالم متغير،** مركز البحوث أوراق مصر البحثية، العدد السادس،1999.

**16-** بنك مصر، النشرة الاقتصادية، السنة41، العدد الثاني، الصادر في 1998.

**17-** جو سروع، **الإدارة الإستراتيجية للتكنولوجيا المصرفية،** مجلة اتحاذ المصارف العربية، ديسمبر2003.

**18-** حسن عبيد، **الاتفاقية العامة للتجارة** في **الخدمات،** أوراق اقتصادية، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، القاهرة، العدد20، الصادر في نوفمبر 2002.

**19-** خليل أبو راس، **التجزئة المصرفية مخاطر موزعة وأرباح مؤجلة، الدليل الاسترشادي للتجزئة،** مجلة البنوك، العدد الأربعون، مصر، جويلية 2004.

**20-** رياض أسعد طلعت، **الخيارات،** مجلة المصارف العربية، العدد 186، المجلد 16، جانفي 1996.

**21-** سلوى العنتري، **التطورات المعاصرة** في **مجال الصناعة المصرفية،** مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد12، 1998.

**22-** سيد إسماعيل، **الاستثمار المصرفي التكنولوجي، التكنولوجيا المصرفية تكلفة وعائد وليست وجاهة،** مجلة البنوك، القاهرة، العدد الواحد والأربعين، أوت2004.

**23-** صفاء الدين خير الدين، **مفهوم التحرير الاقتصادي**، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ماي1991.

**24-** عبد الحميد صديق عبد البر، **أثر أسواق رؤوس الأموال على اقتصاديات الدول النامية**، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، السنة93، العدد465، ماي2002.

**25-** عبد الحميد عبد المطلب، **تحديث آلية الجهاز المصرفي للتكيف مع اتفاقية تحرير تجارة الخدمات**، ا لة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، مصر، ا لد21، العدد الثاني، 2003.

**26-** محمد اء الدين بديع القاضي، **دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق الميزة التنافسية ودعم الاستراتيجيات العامة للمنظمة**، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد الثاني، جويلية 2002.

**27-** محمد نبيل إبراهيم، **القطاع المصرفي المصري والتحديات المحلية والعالمية**، مجلة العربية، ا لد الرابع عشر، العدد166، أكتوبر 1994.

**28-** محمود صفوت قابل، **البنوك الإسلامية واتفاقية تحرير الخدمات المالية**، ا لة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الأول، 2002.

**29-** نادية حمدي صالح، **اتفاقية الجات وآثارها على تخطيط وتطوير المنتج بالمصارف المصرية**، مجلة النهضة الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مصر، العدد الثاني، مارس1995.

**30-** هلال محسن، **أثر الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وانعكاسا ا عالميا وعربيا**، إتحاد المصارف العربية، 2002.

**31-** ياسر مصطفى، **المهارات المطلوبة لمصرفي القرن الواحد والعشرين**، مجلة اتحاد المصارف العربية، فيفري 2002.

**32-** يسري مصطفى، **الجاتس والبنوك المصرية**، مجلة البنوك، مصر، العدد16، 1998.

**33-** يوسف عثمان دريس، **تحرير حساب رأس المال، المزايا والمخاطر، تجربة الدول النامية**، مجلة المصرفي، السودان، العدد35، مارس2005.

## رابعا- الجرائد:

1- جريدة الخبر اليومي، العدد 4796، الصادر في 2006/08/31

2- جريدة الخبر ، العدد 5396، الصادر في 2008/08/21

3- جريدة الخبر العدد 4840، الصادر في 2006/10/23.
4- جريدة الخبر اليومي، العدد 4692، الصادر في 2006/05/02.
5- جريدة الخبر اليومي، العدد 4365، الصادر في 2005/04/10.

## خامسا- القوانين والأوامر:

1- الأمر 96-09- المؤرخ في 1996/01/10، المنشور في الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 1996/01/14.
2- قانون رقم 06-05 المؤرخ في 2006/02/20، المتضمن توريق القروض الرهنية، الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 2006/03/12، العدد 15.

## سادسا- المواقع الالكترونية:

1-http://www.annabaa/org/nbnewws/63/302.htm.
2- http://www.alhramain.com/text/alrsheef/eqtsid/2002/039/2.htm.
3- http//www.Icatu.org/add/slow_chosen_study.php? main=405.
4- http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=141050&pg =3.
5- http://ik.ahram.org.eg/IK/Ahram/2008/2/11/INVE2.htm.
6- http://www.annabaa/org/nbnewws/63/302.htm.
7- www.drabid.net /ecommerce.htm.
8- www.4lead.net/blog/?p=45.
9- www.muflehakel.com/not%20clasifed/bankscompttvnss.httm.
10- http://www.muflehakel.com/park%20/alsena3a_almasrefeh.httm.
11- http://www.dirasat.net/ar/news details.php?id=1&cid=2.
12-www.saaid.net/book8/1801.doc.
13-www.asharqalawsat.com/details.asp?section6&articla=331990&issuno=9840.

## سابعا- المؤتمرات والملتقيات:

**1-** بريش عبد القادر، حمو محمد، **أفاق تقديم البنوك الجزائرية لمنتجات تأمينية، دراسة حالة صندوق التوفير والاحتياط والشركة الوطنية للتأمين،** مداخلة قدمت في المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التحديات الراهنة، المنظم يومي 11و 12 مارس 2008 بجامعة ورقلة.
**2-** بلعزوز بن علي، حبار عبد الرزاق، **مظاهر ومخاطر الاقتصاد الرقمي على أعمال البنوك مع إشارة خاصة لحالة الجزائر،** مداخلة قدمت في ملتقى الدولي الثاني حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية في البلدان العربية، المنظم بجامعة الشلف، يومي27 و28 نوفمبر 2007.

**3-** بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، **دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفي- واقع وتحديات، يومي 14 و15 ديسمبر 2004، جامعة الشلف.

**4-** الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق، جامعة بيروت، الجزء الثاني، منشورات الحلبي، لبنان، 2002.

**5-** رافعة إبراهيم الحمداني، **أثر استخدام التكنولوجيا المصرفية في ظاهرة غسيل الأموال والجهود الدولية لمكافحتها**، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الرابع حول الريادة والإبداع، استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، المنظم بكلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلاديفيا، يومي15و16 مارس 2005.

**6-** رحيم حسين، معراج هواري، **الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية**، مداخلة قدمت في الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، الواقع والتحديات، المنظم بجامعة الشلف، يومي 14و 15 ديسمبر 2004، مجمع النصوص العلمية.

**7-** رحيم حسين، مناصرية رشيد، **الصيرفة المتخصصة كمدخل لإصلاح النظام المصرفي في الجزائر**، مداخلة قدمت في المؤتمر العلمي الدولي حول النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، المنظم بجامعة ورقلة يومي 11-12 مارس 2008.

**8-** صلاح عبد الرحمن مصطفى الطالب، **اتجاهات إدارات البنوك التجارية الأردنية نحو تأصيل العلاقة مع العميل (دراسة تحليلية ميدانية)**، ورقة بحثية قدمت في الملتقى الأول حول التسويق في الوطن العربي، الواقع وأفاق التطوير، المنظم بالشارقة، الإمارات العربية المتحدة يومي 15 و16 أكتوبر 2008.

**9-** عبد الرحمان بوخالفة، **المعالم الأساسية للقطاع المصرفي الجزائري ومحاور تطويره وتحديثه**، مداخلة قدمت في المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، المنظم يومي 11و12 مارس 2008، بجامعة ورقلة.

**10-** عبد الغني ربوح، نور الدين غردة، **تطبيق أنظمة الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية بين الواقع والآفاق**، مداخلة قدمت في المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، المنظم يومي 11و12 مارس 2008، بجامعة ورقلة.

**11-** عبد المنعم محمد الطيب النيل، **أثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على المصارف الإسلامية**، ورقة بحثية قدمت في المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، المنظم بجامعة أم القرى، المنظم خلال الفترة 31 ماي و3 جوان 2005، بجامعة أم القرى مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

**12-** مزريق عاشور، **عصرنة القطاع المالي والمصرفي وواقع الخدمات البنكية الالكترونية بالجزائر،** مداخلة قدمت في المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، المنظم بجامعة ورقلة، يومي 11و12 مارس 2008.

**13-** نصر الدين بوريش، **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كدعامة للميزة التنافسية وكأداة لتأقلم المؤسسات الاقتصادية مع تحولات المحيط الجديد،** مداخلة قدمت في الملتقى الدولي الثاني حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية ، المنظم بجامعة الشلف، يومي 27و28 نوفمبر 2007.

## **II- المراجع باللغة الأجنبية**:

**Livres**:

1- Baptiste venet, **les critiques de la théorie de la libéralisation financière**, université Paris, IV Dauphin, Paris, 2002.

2- Christiane Dumoulin et Jean-Paul flipo**, entreprise des services, 7 facteurs clé de réussité**, 2ème tirage édition d’organisation, Paris, 1993.

3- Dorothy riddle, **service-led growth, the role of service sector in world development**, Preager publishers, USA, 1986.

4- Henry gerard marie**, les marchés financières**, édition NATHAM , Paris, 1999.

5- Liliane Bensahel, **Introduction à L’économie des services,** press universitaire, Paris, 1997.

6-Michel long Lois et Gérard tocquer, **marketing des services, le défirelationnal**, Morin édition, canada,1992.

**Thèses** :

- Fouzia Hamidouche, **analyse de la concurrence dans l’industrie bancaire, compartiment du crédit hypothécaire**, mémoire de magister, en science commerciale,école de commerce, Alger, 2005.

**Revues**

1- Hadj Arab Abdelhamid, Projet Système de Payement (RTGS) Média Bank, N°67, Août,Septembre 2003 .

2- Romain Durand, la Banassurance Dans Le Mond une réalité très contrastée, newsletter, technique SCOR,N° 10.févrie 2003.